

## الإنترنت في العالم العربي -شبكة اجتماعية واحدة ذات رسالة متمرده

هذا هو التقرير الثالث للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، عن حرية استخدام الإنترنت في العالم العربي، ويتناول التقرير الذي يصدر بعد ثلاثة أعوام من التقرير الثاني، أوضاع حرية استخدام الإنترنت في ٢٠ دولة عربية بإضافة "الصومال ، موريتانيا" لثمانية عشر دولة تناولها التقرير الثاني " خصم عنيد"، وزيادة تسعة دول عن التقرير الأول "مساحة جديدة من القمع؟". كما يتناول هذا التقرير أيضا أربعة أدوات أتاحتها الإنترنت لمستخدميه في السنوات الأخيرة وهي " المدونات، الفيس بوك، يوتيوب، تويتر" وكيف طوعها نشطاء الإنترنت العرب لاستخدامهم في المطالبة بالديمقراطية، بجانب استخداماتها المعتادة والمعروفة. فضلا عن أسماء الباحثين الذين ساهموا بجهدهم في إنجاز هذا التقرير ، فالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، تتوجه بالشكر لبعض الباحثين والصحفيين والمدونين العرب ، وبعض المسؤولين في الدول العربية الذين قدموا مواد علمية وأرقام و لم يدخروا جهدا لمساعدة الشبكة العربية وباحتثها لإتمام هذه الدراسة، وفضلوا عدم ذكر أسمائهم. كما تتوجه الشبكة العربية بالشكر والتقدير للأستاذة عبير سليمان بوحدة البرامج بالشبكة العربية ، وسارة عبدالغني و ابتسام تغلب ،المدون محمد خالد" دماغ ماك" على ما قدموه من أفكار وقراءة وتعليق فضلا عن المساعدات البحثية.

ويعد هذا التقرير هو ثمرة التعاون الأولى بين الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والصندوق العربي لحقوق الإنسان والذي لم ييخل بدعمه الجاد والتشجيع والنقاش على تطوير وتوسيع عدد الدول التي يشملها التقرير وإنجازه بصورته الراهنة ،، فله منا خالص التقدير

### شكر وتوطئة

هذا هو التقرير الثالث للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، عن حرية استخدام الإنترنت في العالم العربي، ويتناول التقرير الذي يصدر بعد ثلاثة أعوام من التقرير الثاني، أوضاع حرية استخدام الإنترنت في ٢٠ دولة عربية بإضافة "الصومال ، موريتانيا" لثمانية عشر دولة تناولها التقرير الثاني " خصم عنيد"، وزيادة تسعة دول عن التقرير الأول "مساحة جديدة من القمع؟". كما يتناول هذا التقرير أيضا أربعة أدوات أتاحتها الإنترنت لمستخدميه في السنوات الأخيرة وهي " المدونات، الفيس بوك، يوتيوب، تويتر" وكيف طوعها نشطاء الإنترنت العرب لاستخدامهم في المطالبة بالديمقراطية، بجانب استخداماتها المعتادة والمعروفة. فضلا عن أسماء الباحثين الذين ساهموا بجهدهم في إنجاز هذا التقرير ، فالشبكة العربية

لمعلومات حقوق الإنسان ، تتوجه بالشكر لبعض الباحثين والصحفيين والمدونين العرب ، وبعض المسؤولين في الدول العربية الذين قدموا مواد علمية وأرقام و لم يدخروا جهدا لمساعدة الشبكة العربية وباحثيها لإتمام هذه الدراسة، وفضلوا عدم ذكر أسمائهم. كما تتوجه الشبكة العربية بالشكر والتقدير للأستاذة عبير سليمان بوحدة البرامج بالشبكة العربية ، وسارة عبدالغني و ابتسام تغلب ،المدون محمد خالد“ دماغ ماك” على ما قدموه من أفكار وقرءة وتعليق فضلا عن المساعدات البحثية. ويعد هذا التقرير هو ثمرة التعاون الأولى بين الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والصندوق العربي لحقوق الإنسان والذي لم يبخل بدعمه الجاد والتشجيع والنقاش على تطوير وتوسيع عدد الدول التي يشملها التقرير وإنجازه بصورته الراهنة ،، فله منا خالص التقدير.

### **الإنترنت والاتصالات العربية ٢٠٠٩ معلومات و أرقام**

عدد مستخدمي الانترنت العرب ٥٨ مليون مستخدم.  
عدد التليفونات المحمولة في العالم العربي نحو ١٧٦ مليون.  
عدد خطوط الهاتف الأرضي بالعالم العربي نحو ٣٤ مليون خط.  
عدد مستخدمي الفيس بوك يبلغ في العالم العربي نحو ١٢ مليون.  
عدد المدونات العربية نحو ٦٠٠ ألف مدونة عربية ، الناشط منها 150 ألف تقريبا.  
الجزائر بها أكبر عدد لمقاهي الانترنت 16 ألف مقهي و نادي للإنترنت.  
أكثر عدد لمستخدمي الإنترنت في مصر ١٥ مليون مستخدم.  
أقل عدد لمستخدمي الإنترنت موريتانيا ٦٠ ألف مستخدم.  
أكثر الدول استخداما لموقع الفيس بوك ، مصر لبنان والجزائر.  
أكبر عدد لخطوط الهاتف المحمول في الإمارات ٧,٥ مليون خط.  
أعلى نسبة لعدد مستخدمي الإنترنت مقارنة بعدد السكان الإمارات ٢,٨٦ مليون مستخدم بنسبة تزيد على ٥٠% بالمائة من إجمالي السكان.  
أشد الدول رقابة على الإنترنت السعودية وتونس.  
أشد الدول قمعا لنشطاء الإنترنت مصر.  
أفضل الدول تعاطيا مع الإنترنت لبنان والجزائر.  
أفضل الدول لخدمات الإنترنت المغرب.  
أكثر الدول تصننا على مستخدمي قطاع الاتصالات ، لبنان ومصر.  
أكثر الدول التي يبيت منها مواقع متشددة ، السعودية.

أكثر الدول التي يبيت منها مواقع علمانية ، المغرب ولبنان مصر.  
أفضل التجارب لتجمعات المدونين و نشطاء الانترنت ، المغرب.  
أكثر الدول استخداما لموقع يوتيوب ، مصر.

## مقدمة

تحركت كرة الثلج ، ولم يعد بالإمكان وقفها ، وفي تحركها لن تظل على حالها أو حجمها بل سوف تتضخم وتطيح في طريقها ما كان يمثل عقبة كبيرة في السابق، هذا هو التوصيف الأفضل للدور الذي يلعبه الإنترنت في العالم العربي الآن. فلم تكد الحكومات العربية تفيق وتلتقط أنفاسها مما سببه لها المدونين من صدادع مزمن ، حولهم لشوكة في حلقها ، حتى فوجئت بوسيلة أخرى أتاحتها لهم شبكة الإنترنت ، وهي الفيس بوك. هذا الموقع الذي لم يدر بخلد مبتكريه أنه سوف يتحول لأداة هائلة وطبعة بيد نشطاء الانترنت العرب يسخرونه لدعم حقهم في مجتمعات ديمقراطية ، في منطقة هي الأكثر قمعا في العالم ” إذا نظرنا للعالم العربي ككتلة أو منطقة كاملة يخيم عليها هذا القمع ، وليست دول متناثرة هنا أو هناك ، كالصين أو بورما أو إيران.”

وقد لا يتجاوز عدد المهتمين بالشئون السياسية من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي بضعة آلاف من النشطاء والمدونين ، من حوالي ٥٨ مليون مستخدم للإنترنت في العالم العربي ، إلا أن هؤلاء النشطاء والمدونين على قلة عددهم ونسبتهم المحدودة مقارنة بعدد المستخدمين ، قد نجحوا تماما في تسليط الضوء على فساد وقمع هذه الحكومات والأنظمة الديكتاتورية التي أعيتها الحيل لكبح جماح هؤلاء النشطاء والمدونين، لاسيما وقد كسبوا إلى جانبهم كتل ضخمة من قوى وحركات المعارضة العربية.

### عقاب الصحفيين و الثأر من المدونين

وإذا كان من السهل على الحكومات والأجهزة الأمنية أن تمارس رقابتها وتضييق على وسائل الإعلام التقليدية مثل الجرائد أو المحطات التليفزيونية والفضائية ، عبر المنع من التوزيع والنشر أو البث أو الطباعة ، إلا ان الوضع يختلف مع الإنترنت ، حيث يأتي الحجب أو المنع بعد بث ونشر الموضوعات فعليا على شبكة الإنترنت ، وغالبا ما تتناقله المواقع عبر خاصية الـ ”RSS” أو أن يتم نقل هذه الموضوعات بشكل كامل في مواقع ومدونات أخرى ، لذلك لا تجد الحكومات وأجهزة الأمن التابعة لها بدا من عقاب هؤلاء النشطاء على ما نشره ، ليتحول إلى نوع من الثأر، من هنا فقد أصبح عدد المدونين و نشطاء الإنترنت الملاحقين والذين تعرضوا لانتهاكات أكثر بدرجة كبيرة من الصحفيين والإعلاميين في الوسائل التقليدية ، ولا يعني هذا بالطبع أفضلية لفئة مقابل أخرى ، بل لأن عقاب الصحفيين والإعلاميين الناقدين والمتمردين قد يكون سابقا للنشر أو الإذاعة عبر الوسائل التي ذكرناها ، في حين أن عقاب المدونين و نشطاء الانترنت يكون بعد النشر والبث على شبكة الانترنت “اي بعد وقوع الواقعة ” ونظرة سريعة

على سجناء الرأي أو ضحايا حرية الرأي والتعبير في بعض الدول التي درجت على عداء حرية التعبير مثل مصر وسوريا وتونس ، سوف تكشف لنا ببساطة عن تبوأ نشاط الإنترنت لقائمة ضحايا هذه الحكومات.

أرباح مالية ، وخسائر تنموية

نادرا ما تخلو أي حكومة عربية من وزارة للاتصالات والمعلومات ، وايا ما كانت التسمية ، فجوهرها واحد ، وزارة تشرف وتدير هذا القطاع الذي يتضمن خدمة الإنترنت والهاتف بشقيه الثابت والمحمول ، وهي قطاعات باتت الحكومات العربية تنظر لها باعتبارها قطاعات تجارية مربحة ، وتترك معالجة الآثار الجانبية لهذه التكنولوجيا ” إستخدامها في التعبير عن الرأي أو الاحتجاج السياسي ” لأجهزة الأمن ، سواء عقاب المتمردين أو إصدار الأوامر بالتصنعت أو بتنفيذ عمليات الفلترة وحجب المواقع.

وعلى الرغم من الضجة والتصريحات البراقة والمؤتمرات التي تعقدها هذه الوزارات، فإن هذه المظاهر تكون شكلية في أغلبها ، لا تعدو أن تكون “ضحيج بلا طحين” ، حيث لا تظهر اغلب الحكومات العربية اهتمام جدي باستخدام الثورة التكنولوجية الجديدة في التنمية أو صناعة وتطوير محتوى عربي حقيقي على شبكة الإنترنت ، ونظرة لما حققته الشركة المصرية للاتصالات على سبيل المثال في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ ، من إجمالي الإيرادات بلغت ٧٤٢،٧ مليون جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ، بنسبة زيادة ٣% عن الفترة المثلثة من عام ٢٠٠٨ ، وبلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاكيات والمخصصات ١٧٥،٤ مليون جنيه مصري، ليصبح الربح الصافي مبلغ ٥٧٦،٢ مليون جنيه مصري في تسعة أشهر فقط في حين تهدد وزارة الاتصالات بتوقيع عقوبات على شركات المحمول التي تخفض الأسعار للمستخدمين ، كما يمكن النظر لعدد حالات التحرش والاعتداءات ضد نشاط الإنترنت التي وقعت في خلال عام ٢٠٠٨ فقط ، والتي بلغت نحو مائة حالة ، وصل الانتهاك فيها إلى الاختطاف والتعذيب

لذلك فلم يكن غريبا أن يصبح العرب ” الحكومات على الأقل ” خارج المعادلة ويصبح أقصى ما تفعله هذه الحكومات هو استهلاك التكنولوجيا دون صناعتها أو تطويرها.

وفي دراسة لأحد اكبر مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في الولايات المتحدة وهو معهد راند ” RAND ” قال الباحثين “إن ثورة المعلومات حقيقية، وأن أمامها فرصة ضئيلة في ان تحقق في مجتمعات غير ديمقراطية، حيث تواجه الدكتاتورية ، وهي إما أن تخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تتخلف عن الثورة الصناعية الجديدة، أو ان تسمح بهذه

التكنولوجيا، وتعرض سيطرتها الشمولية لأن تتفوض بشكل حتمي، والحقيقة ان الأنظمة الدكتاتورية ليس أمامها خيار لأنها لن تستطيع علي الإطلاق ان تمنع مد الزحف التكنولوجي” وقد تجتهد قلة من الحكومات العربية لمحاولة اللحاق بهذه الثورة التكنولوجية والارتباط بها ، مثل دولة الإمارات أو الكويت ، إلا أن أقصى ما وصلت اليه هذه الحكومات هو زيادة عدد المواقع التي تنشئها أو زيادة محتواها ، ولكنها لم تعي أن الثورة التكنولوجية لا تقاس بحجم المادة التي تنشرها أو عدد هذه المواقع ، بل بالتغيير الذي تحدثه على الأصعدة المختلفة بدءا من الثقافية والسياسية إلى الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما نجح فيه نشطاء الانترنت وفشلت فيه الحكومات. وهو ما تطرقت له دراسة معهد راند حين أضافت ” ان ثورة المعلومات ليست لعبة تأخذ منها ما تريد وتترك ما لا تريده، فكل الدول والثقافات والمذاهب والشعوب يمكنها ان تجني ثمارها. لكن هناك جوهر أساسيا لثورة المعلومات لا يمكن ان تثمر وتعم فائدتها بدونها وهو حرية التعبير، وتبادلية المنافع بين الأفراد، وعالمية الوصول الي المعلومات” وبالطبع لا يجرؤ أشد المنافقين أن يزعم احترام الحكومات العربية لحرية التعبير أو دعمها لحق الوصول للمعلومات وتداولها.

من هنا باتت الهوة بين الحكومات نشطاء الإنترنت تتسع يوما بعد يوم ، حكومات تكتفي بدور التاجر ورجل الأمن ، نشطاء يرغبون في حياة ديمقراطية يصنعونها ويمارسونها ، سواء باستخدام الانترنت أو حتى خلاله كفضاء يصعب التحكم به.

## الإمارات

نحن منفتحون.. ولكننا مع الحجب!

“هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات التي حددت ٥٠٠ كلمة تمكنها من حجب المواقع الإباحية.”

ضاحي خلفان تميم، قائد عام شرطة دبي  
في إحدى ردوده لمركز الدوحة للحريات الصحفية حول حملته لحجب موقع “يوتيوب” الشهير في دولة الإمارات.

### نظرة عامة

تعتبر دولة الإمارات صاحبة ثاني أكبر اقتصاد خليجي بعد المملكة العربية السعودية، وقد عملت الإمارات على امتداد السنوات لتعزيز وضعيتها كدولة رائدة على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة، خاصة في إمارة دبي التي تفتقد الموارد البترولية وتحاول الاستعاضة عنها بالمشروعات الاقتصادية المتنوعة لا سيما في مجال العقار والسياحة والتكنولوجيا، حيث تعتبر هذه الإمارة أهم موقع في الشرق الأوسط متخصص في تكنولوجيا المعلومات، وبالتحديد في مدينة دبي للانترنت التي تم افتتاحها عام ٢٠٠٠ لتجمع هذه الشركات في موقع واحد. كما يوجد في دبي أيضا مدينة دبي للإعلام، والتي تم تأسيسها عام 2001 وتضم العديد من المؤسسات الإعلامية العالمية والعربية.

وقد تعهدت الحكومة باحترام حرية التعبير للعاملين داخل هذه المدينة الإعلامية، ولكن في الوقت نفسه تعمل المدينة بالتعاون مع الحكومة على وضع بعض الأنظمة القانونية لضمان حرية التعبير في إطار ما تسميه “المسئولية والدقة.”

### الاتصال بشبكة الانترنت

يبلغ عدد سكان الإمارات نحو ٤,٥ مليون نسمة، أغلبهم من مواطني الدول الأخرى. و بنهاية ٢٠٠٧، كان متوسط الدخل السنوي للفرد في الإمارات يزيد عن ٤٠ ألف دولار بقليل. وفي مجال الاتصالات، كشف تقرير صدر في فبراير ٢٠٠٩ عن أن عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الدولة بلغ أكثر من ٧,٥ مليون شخص بنسبة انتشار تصل إلى 192%، بينما ١٠% تقريبا من السكان لديهم اشتراك في خدمة الإنترنت عبر الهاتف النقال. ويقدر عدد الهواتف الثابتة ب ١,٣٦٥ مليون هاتف لعام ٢٠٠٨، واحتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى

عربياً من حيث عدد مستخدمي الإنترنت مقارنة بعدد السكان الذي بلغ في منتصف ٢٠٠٩ أكثر من ٢,٨٦ مليون مستخدم بنسبة تزيد على ٥٠% بالمائة من إجمالي سكان الدولة، بينما وصلت نسبة اشتراكات خطوط الانترنت عالي السرعة الثابتة إلى حجم السكان الكلي حوالي 11% لنفس العام.

وقد أدى ارتفاع مستخدمي الإنترنت في الإمارات إلى خلق مجتمع نشط للغاية في العالم الافتراضي من خلال المنتديات الحوارية والمدونات الشخصية التي تتناول مختلف شؤون الحياة التي تهم المواطن الإماراتي، وقد برزت بعض المنتديات من خلال طرحها لشؤون مجتمعية حساسة لم يتعود عليها الشارع الإماراتي سابقاً، وقد أدت جراءة الحوار والتطرق إلى بعض الخطوط الحمراء إلى إغلاق أحد المنتديات الشهيرة وسجن صاحبه وكاتب آخر في الموقع. كما لوحظ تزايد في عدد المدونين الذين يستخدمون المواقع التي تتيح خاصية التدوين بدون دفع كمدونات مكتوب وبلوج سبوت واتحاد المدونين (كشكول) وغيرها.

وقد كان قطاع الاتصالات في دولة الإمارات محتكراً من قبل شركة "اتصالات Etisalat" منذ عام ١٩٧١ وحتى وقت قريب. إلا أن الوضع تغير عام ٢٠٠٣ مع صدور مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات، والذي أعلن نهاية احتكار شركة "اتصالات" وأفسح المجال لتحرير جزئي لقطاع الاتصالات في الدولة، ممهداً بذلك لدخول مشغل اتصالات جديد وهي شركة "الإمارات للاتصالات المتكاملة" والتي تعرف اختصاراً بـ "دو" بعد أن تم منحها الترخيص عام ٢٠٠٦، لتكون بذلك المشغل الثاني للاتصالات في الإمارات رسمياً والمنافس الوحيد لشركة "اتصالات" في جميع الخدمات كالهواتف النقالة والثابتة والإنترنت. ولا يعني فتح قطاع الاتصالات لمشغل جديد في الإمارات إنه تم تحرير هذا القطاع بالكامل حتى الآن، إلا أنها تأتي ضمن خطوة لتحرير سوق الاتصالات بالكامل في عام ٢٠١٥.

#### قانون الاتصالات والإنترنت

تأسست الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣، في شأن تنظيم قطاع الاتصالات بالدولة وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢ / ٢٣م) لسنة ٢٠٠٨. وتحظر جميع القوانين المنظمة لقطاع الاتصالات في الإمارات على أي شركة أو شخص تقديم خدمات الاتصالات دون الحصول على ترخيص من قبل الهيئة. وتختص الهيئة برسم السياسة العليا لقطاع الاتصالات في الدولة، وإصدار التراخيص وتمديداتها وإلغائها وتعليقها، وتحديد الرسوم المتعلقة بالقطاع وغيرها. يذكر



أن سياسة الاتصالات في الإمارات تمنع الإتصال الصوتي عبر بروتوكولات الإنترنت إلى خارج الدولة.

وفى إطار حرصها على تغطية الفجوة التشريعية فى مجال الاتصالات، وهو الأمر الذى تعانيه العديد من الدول العربية، أصدرت الإمارات منظومة من التشريعات الإلكترونية، بدأت بصدر القانون المحلي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية. وبعد أربع سنوات من صدوره، صدر القانون الاتحادي رقم (1) لسنة ٢٠٠٦ فى شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية وكذلك القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ فى شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وأخيراً صدر القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات فى المعاملات المدنية والتجارية. ”

ويعتبر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات واحدا من أوائل القوانين العربية فى هذا المجال، وتغضى مواد القانون عددا واسعا من جرائم اقتحام النظم أو المشاركة فى عمليات غسيل الأموال أو “تجارة البشر” والجرائم الأخرى التى يجرى تسهيلها باستخدام شبكة الإنترنت أو أدوات التكنولوجيا الحديثة، وتضمن القانون العديد من المواد المرنة والمطاطة مثل تجريم “الإخلال بالنظام العام والآداب العامة” وعقابها الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات.

أو من “اعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية [...]، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. ”

وكذلك النص على العقوبة بالحبس أو بالغرامة أو بإحدى العقوبتين لكل من أساء إلى أحد المقدسات أو الشعائر المقررة فى الأديان الأخرى متى كانت هذه المقدسات والشعائر مصنوعة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية [...] وتكون العقوبة مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا تضمنت الجريمة مناهضة الدين الإسلامى [...] أو بشر بغيره [...] أو دعا إلى فكرة أو مذهب ينطوى على شىء مما تقدم.

أما قانون الصحافة لعام ١٩٨٠، فيجرم أى خطاب “ينتقد رئيس الدولة أو زعماء الإمارات” أو “يسئ للإسلام أو نظام الحكم” أو “يهدد المصالح القومية العليا” أو “يسخر من زعماء دول عربية صديقة أو دول إسلامية” ويواجه كل من يخالف هذا القانون عقوبة السجن أو دفع غرامة وأيقاف الصحف. إلا أن رئيس مجلس الوزراء فى الإمارات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أصدر قرار يمنع حبس الصحفيين فى قضايا تتعلق بمهنتهم فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧، وقد لاقى قرار منح حبس الصحفيين ترحيب عربى ودولى واسع، وقد وصفت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان القرار بأنه “يأتى بمثابة خطوة للأمام فى وقت تخيم فيه على العالم العربى موجه من العداء لحرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير. ”

إلا أنه وفي شهر سبتمبر ٢٠٠٨، نشرت إحدى الصحف الإماراتية ملامح قانون الصحافة الجديد تحت مسمى "مشروع تنظيم الأنشطة الإعلامية"، الذي لم يستثن الصحف الإلكترونية والبث عبر الإنترنت، فقد ورد في باب التعريفات أن المطبوعات هي كل كتابة، أو رسوم، أو قطع موسيقية، أو صورة، أو غير ذلك من وسائل التعبير، سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، طالما كانت قابلة للتداول بأية طريقة من الطرق، بما فيها الطرق الإلكترونية أو الرقمية، أو أية وسيلة تقنية أخرى."

#### الحجب والرقابة والمصادرة

تمثل دولة الإمارات واحدة من النماذج الصارخة في التضارب بين الشعارات والخطوات الجادة التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع المواطنين على استخدام الإنترنت لهذا الغرض، وفي الوقت نفسه ممارسة أنواع مختلفة من الحظر المكثف على آلاف المواقع على الشبكة الدولية، وهي المواقع التي تعتبرها السلطات "غير مرغوبة" لأسباب دينية وثقافية وسياسية أحيانا. فيما تدعي الحكومة أنها لا تحجب سوى المواقع الإباحية.

ويبدو أن فكرة الرقابة المكثفة قد انتقلت لشبكة الإنترنت كجزء من المناخ الذي يحكم عمل الإعلام التقليدي داخل الإمارات.

كما يبدو أن الإعلان الرسمي في قضية وهو حجب المواقع الإباحية لا يصمد كثيرا أمام الواقع الفعلي، وهذا ما فضحته وثيقة أصدرتها هيئة تنظيم الاتصالات حول سياسة الحجب في الإنترنت وقد تم تسريبها إلى موقع "Wiki Leaks – www.wikileaks.org" الشهير. وقد أطلق على الوثيقة مسمى "ساسة فلترة محتويات الإنترنت (Internet Content Filtering Policy – Doc. Version 1.0, Issue date: 24th Sep. 2006) .

وتعرف الوثيقة المحتوى المحظور بأنه "المحتوى المعارض عليه على أساس المصلحة العامة، والآداب العامة والنظام العام والأمن الوطني، والوفاق الوطني، والأخلاق الإسلامية، أو أي ما يحظره القانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة واللوائح المنظمة له ومتطلباتها".

وقد ذكرت الوثيقة أحد عشر فئة مباشرة للحجب، منها، مواقع التخفي بهدف الإفلات من "البروكسي"، ومواقع تعليم المهارات الجنائية، ومواقع المواعدة والمخدرات، والمواقع الإباحية والقمار، ومواقع التعدي على مواقع النت "Hacking"، ومواقع التهجم على الدين الإسلامي أو تلك التي تعبر عن كرهه أو تدعو للتحويل إلى ديانات بديلة عنه، ومواقع الصفحات المخادعة بهدف التضليل والحصول على معلومات تخص الحسابات الشخصية، ومواقع الإتصال عبر

بروتوكولات الإنترنت، ومواقع الإرهاب . هذا بالإضافة طبعا إلى ما يرد من قبل الحكومة لأي سبب وتقوم بحجبه الهيئة بحد ذاتها.

والحظر الواسع الذي يمارس على الإنترنت في الإمارات لا يمكن حصره بدقة، إلا أن "مبادرة الإنترنت المفتوحة" في تقريرها حول وضع الانترنت في الامارات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ذكرت أنها قامت باختبار ٨٧١٣ موقعا من داخل الإمارات وجدت من بينها ١٣٤٧ موقعا محجوبا عن المتصفحين في الإمارات وبنسبة ١٥,٤% من إجمالي المواقع التي تم اختبارها، وهو ما صفة التقرير بـ"الحجب المكثف . "كما يدون موقع "مواطن إماراتي - [www.emarati.katib.org](http://www.emarati.katib.org) بعض المواقع المحجوبة في الإمارات.

وجتى وقت قريب، لم يكن الحجب قائما إلا من خلال شبكة شركة "اتصالات"، إلا أنه وبدلا رفع الحجب عن المواقع التي تمر بشبكة "اتصالات"، فقد فرضت هيئة تنظيم الاتصالات على شركة "دو" نفس الحجب الذي تقوم به شركة "اتصالات" - "منهية بذلك سنوات من حرية الوصول إلى كافة مواقع الإنترنت من داخل "المناطق الحرة" و في المشاريع التطويرية خارجها و التي تقع ضمن أملاك شركة "نخيل" وشركة "إعمار العقارية" في دبي، حيث تعد شركة "دو" هي مزود خدمات الاتصالات والإنترنت هناك. وقد انضمت "دو" إلى بروكسي الإمارات ("الخادم الوسيط (Proxy) للمرة الأولى في ١٤ أبريل ٢٠٠٨، بعد أن قامت الشركة بإرسال رسالة نصية قصيرة لكل مشتركها تقول " نود إبلاغكم أنه اعتباراً من ١٤ أبريل ٢٠٠٨ سنحجب المواقع الإلكترونية التي تضم محتوى لا ينسجم مع القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية لدولة الإمارات. "

وقد أدلى السيد محمد الغانم ناصر الغانم، عضو مجلس الإدارة ومدير عام الهيئة بتصريح قال فيه "يسرنا استجابة مزودي خدمات الإنترنت في الدولة، اتصالات ودو، لتعليمات سياسة إدارة النفاذ إلى الإنترنت التي أطلقتها الهيئة بما يتعلق بإنشاء آلية لاستعراض الشكاوي والملاحظات والتعليقات والرسائل المطروحة من قبل المستخدمين بشأن السياسة والإجراءات المرتبطة بها". ويأتى هذا التحذير على عكس القواعد التي تعمل من خلالها الشركات الإعلامية والتجارية الكبرى داخل "المناطق الحرة" والتي منحها السلطات حق استخدام الإنترنت دون رقابة كنوع من جذب الاستثمار.

وبالرغم مما قيل سابقا حول تأييد المجتمع الإماراتي لسياسة حجب المواقع، إلا أن أحدث استطلاع للرأي أعدته جريدة الخليج الإماراتية بين أن ٩٥,٥% لا يؤيدون الحجب، وقد رصد الاستبيان الذي شمل رجالاً وسيدات أعمال وطلاباً وطالبات وربات منزل وأطباء ومهندسين وعمالاً وفئات أخرى من المواطنين والوافدين أن أغلب من شملهم الإستطلاع لا يؤيدون حجب

بعض المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، منحازين بذلك إلى حقهم الطبيعي في ممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم بينما فضل ٤٠,٥% منهم حجب بعض المواقع الالكترونية حفاظاً على عادات وتقاليد المجتمع.

القيود التي تفرضها هيئة تنظيم الاتصالات على شبكة الانترنت تجاوزت المواقع ووصلت إلى تقنيات تبادل الصوت عبر الإنترنت (المكالمات عبر بروتوكول VoIP) خاصة من خلال برنامج Skype الشهير الذي تخشى الشركة أن يسبب لها خسائر مالية فادحة، فالموقع [www.skype.com](http://www.skype.com) محظور في الإمارات لمنع المستخدمين من تحميل برنامج المكالمات واستخدامه، كما حظرت الهيئة أيضاً الوصول إلى موقع [www.pc2call.com](http://www.pc2call.com) الذي يقدم خدمة الإتصال الشبكة إلى الهواتف . ويلاحظ المتصفح لهذه المواقع ظهور شاشة الحجب التقليدية “هذا الموقع محظور”، إلا أنه يلاحظ في بعض الأحيان ظهور رسالة تقول “Network Error (tcp\_error)” بدلاً من شاشة الحظر التقليدية. وذكرت الصحافة الإماراتية وبعض المواقع على الشبكة أنه تم إلقاء القبض على بعض الأشخاص بتهم تتعلق بتمرير المكالمات عبر بروتوكول VoIP وهو ما يخالف القانون.

#### قضية مجان

وقد شهدت الإمارات انتكاسة كبيرة في واقع حرية الرأي والتعبير، عندما أقدمت السلطات المحلية في إمارة رأس الخيمة على إغلاق منتدى “مجان” الإلكتروني ([www.majan.net](http://www.majan.net))، الشهير في الإمارات وقامت بتفريق العديد من تهم السب والقذف لصاحب الموقع “محمد الشحي” وزميل له في الموقع هو “خالد الأصلي” مما أدى إلى سجن الشحي قرابة الخمسة وخمسين يوماً وللأسلي ما يقارب الأسبوعين . وقد ابتدأت فصول قضية “مجان” في ٨ أغسطس ٢٠٠٧ عندما حكمت محكمة رأس الخيمة على “محمد راشد الشحي” في القضية رقم ٧٥١ لسنة ٢٠٠٧م بالحبس لمدة سنة وتغريمه ٥٠ ألف درهم وتعويض مؤقت لأحد المسؤولين الحكوميين ٢٠ ألف درهم ، و الحكم على “الأصلي” بالحبس خمسة أشهر ، بعد قيام مدير منطقة رأس الخيمة الطبية بتقديم شكوى ضد الموقع الذي يتمثل في منتدى حواري ، زاعماً في شكواه أنه تعرض للسب والقذف من قبل أحد المشاركين في الموقع تحت اسم مستعار . وقد تم إيداع كل من “الشحي” و”الأصلي” في السجن وقد أدت تلك القضايا والمحاکمات التي انهالت على موقع مجان وبلغت في حدها الأقصى ست قضايا قبل أن تنتازل إحدى المشتكيات عن دعوها ضد الموقع، أدت، في حكمها الابتدائي إلى ما مجمله ٤ سنوات من السجن و ١٨٠ ألف درهم من الغرامة وإغلاق موقع مجان بشكل نهائي.

وقد استندت المحكمة في حكمها على المتهمين على المادة ١٦ من قانون القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. إلا أنها عدلت في إحدى المحاكمات ضد السيد "الأصلي" واستندت إلى قانون العقوبات العام . وقد وصفت الشبكة العربية لحقوق الإنسان القضية بأنها "ضربة قاسية لحرية التعبير في الإمارات" ، كما أدانت العديد المنظمات الحقوقية الدولية المحاكمة وإغلاق الموقع وسجن صاحبه وزميله وطالبت بالإفراج عنهما فوراً وإسقاط جميع القضايا ضد المنتدى وإعادة فتحة دون قيد أو شرط، وكانت من بين تلك المنظمات التي تبنت قضية مجان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومنظمة مراسلون بلا حدود ومنظمات دولية أخرى، إلا أنه لم تصدر أية ردة فعل من قبل جمعية الصحفيين في الإمارات حول القضية. ولم تنته فصول قضية مجان التي تسببت بحرج كبير لدولة الإمارات في الأوساط الدولية إلا بعد أكثر من خمسة أشهر وذلك في ٢٠ يناير ٢٠٠٨، عندما حكمت محكمة إستئناف رأس الخيمة بانقضاء الدعوى الأخيرة ضد موقع مجان وصاحبه محمد الشحي وإلغاء جميع الأحكام السابقة بحقهما.

في قضية مماثلة لقضية مجان، تم رفع قضية سب وقذف ضد منتدى حوارى على الانترنت يدعى "منتدى صقور الإمارات" من قبل أحد المواطنين في الإمارة، مدعياً سبه على الموقع، ودون أن يثبت ذلك أو أن يطلب من مدير الموقع حذف ما يرى أنه يسئ له. وقد تم تحويل القضية إلى المحكمة للبت فيها. إلا أن والد صاحب الموقع قام بدفع مبلغ قدره ٢٠,٠٠٠ درهم للمشتكى للتنازل عن الدعوى.

وفي تطور إيجابي وغير معهود، ذكرت هيئة تنظيم الاتصالات في ٥ أكتوبر ٢٠٠٨، أنها، ومنذ إطلاق الهيئة لسياسة إدارة النفاذ إلى الإنترنت، قد رفعت الحظر عن حوالي ألف موقع إلكتروني لأسباب مختلفة، حيث يمثل هذا الرقم ما يوازي 25% من نسبة المواقع الإلكترونية التي كانت محظورة.

إلا أنه وفي انتكاسة سريعة، قامت السلطات الإماراتية بحجب مدونة إماراتية شهيرة هي مدونة "مجرد إنسان" (<http://mujarad-ensan.maktoobblog.com/>) (في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨ مباشرة بعد نشر صاحبها مقالاً بعنوان "إضحك معي وقل إقتصادنا بخير"، متناولاً فيه آثار الأزمة الاقتصادية على الإمارات، والتي عمل الإعلام الرسمي على إخفائها والتظاهر بعدم وجودها. وقد جاء في مقاله " لا أعلم مدى تأثير إقتصادنا بالأزمة العالمية لكني أعلم أنه تنقصنا الشفافية وأؤمن بأننا لا نعيش في جزيرة في هذا العالم فبينما كان البعض يتبجح لسنوات خلت عن مدى جاذبية سوقنا لجذب الاستثمارات الأجنبية ومزية التملك الحر للأجانب نجدهم الآن

ينفون أي تأثير لما يحدث في العالم عندنا . ”إلا أن الحملة التي بدأت قوية دعماً للمدونة جعلت السلطات الإماراتية تتراجع في قرارها وترفع الحجب بعد نحو عشرة أيام فقط.

دوريات بوليسية “إلكترونية”

وفي ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨، أعلنت شرطة دبي عن إطلاقها دوريات إلكترونية على شبكة الإنترنت لمراقبة المواقع والدخول على غرف الدردشة والمنتديات وغيرها في الإمارات، معللة ذلك برصد أي تجاوزات أو جرائم تحدث على شبكة المعلومات العالمية، وتحديد أهداف المجرمين. وذكرت صحيفة “الإمارات اليوم”، نقلاً عن اللواء خميس مطر المزينة – نائب القائد العام لشرطة دبي – تصريحه “بأن إدارة المباحث والجرائم الإلكترونية أنشأت منتديات خاصة تحت أسماء مستعارة، ويشترك فيها عدد كبير من الأشخاص، وتعمل من خلالها الدوريات الإلكترونية التابعة للإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي، وتتواصل مع مستخدمي التقنيات الحديثة، كما يتواصل أفراد هذه الدوريات مع مستخدمي الإنترنت، من خلال غرف الدردشة. وأشار إلى أن عدد القضايا التي تابعتها إدارة المباحث الإلكترونية في شرطة دبي خلال العام الجاري ٢٢٢ قضية، بينها ٨٧ جريمة نصب وجرائم مالية، و ٣٨ اختراق شبكات، و ٩٢ قضية تشهير وابتزاز، وخمس قضايا لمواقع وهمية بقصد الاحتيال على المتعاملين. ”

وفي إطار الإستعراض الدوري الشامل للممارسة حقوق الإنسان لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قدمت دولة الإمارات تقريرها الوطني في ٤ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي أكد على احترام الدولة لحرية الرأي و التعبير، ولم يتطرق التقرير إلى أي من الانتهاكات التي حدثت في هذا الجانب، فقد تطرق التقرير لكل ما هو إيجابي فقط دون أن يعرض أي من السلبيات . وقد تقدمت دولة النرويج أثناء المناقشة بتوصيات عديدة لدولة الإمارات منها توصيات “بالبناء على قرار من حبس الصحفيين بما يتعلق بعملهم و إصدار قانون عصري للمطبوعات والنشر، و إصدار قوانين جديدة تؤكد على حرية التعبير والتجمعات وحق إنشاء الإتحادات بما يتماشى مع القوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والاستمرار برفع الحجب عن مواقع الإنترنت (وعدم الحجب كما حدث لمدونة مجرد إنسان) بهدف الوصول بالتشريعات المنظمة لهذه العملية بما يتواءم مع القوانين الدولية” . إلا أن دولة الإمارات رفضت كل من التوصيتين المتعلقةتين بإصدار قانون عصري للمطبوعات والنشر والاستمرار برفع الحجب عن مواقع الإنترنت) بناءً على ما تم الحديث حوله من رفع الحجب عن ألف موقع إلكتروني)، وذلك في الجلسة التي تم اعتماد تقرير الإمارات لحقوق الإنسان فيها ١٩ مارس ٢٠٠٩، وقد أوردت دولة الإمارات ردودها على التوصيات التي قامت بها الدول الأعضاء البالغ عددها أربعة وسبعون توصية، فقد قبلت

الإمارات منها ستة وثلاثون بينما تحفظت على ثلاثون منها وأبقت ثمانية توصيات قيد الدراسة. وبعد حملات سابقة كالحملة ضد "الفضائيات الهابطة" و"الحملة ضد الشواذ" وحملات أخرى غيرها، أطلق القائد العام لشرطة دبي، ورئيس جمعية رعاية الأحداث، الفريق ضاحي خلفان حملة جديدة في 9-3-2009 لمقاطعة موقع "يوتيوب" الإلكتروني الشهير الذي يتضمن أكبر مكتبة فيديو على الإنترنت. وقد قال السيد تميم في كلمة أمام الجمعية العمومية لجمعية رعاية الأحداث "إن الموقع وسيلة هدامة ويرسخ الكراهية بين أبناء الوطن الواحد"، مشيراً إلى أنه شاهد بنفسه أشياء غريبة لا يمكن السماح بتداولها بهذا الطريقة المنافية لأداب وتقاليد المجتمع، وطالب بمبادرة شركة اتصالات على منع "المواد الإباحية المخلة وتلك التي تثير الفتن الطائفية". ومن المعلوم أن موقع "يوتيوب" يزوره الملايين من مرتادي الإنترنت بشكل يومي، ويقوم فريق العمل به على إزالة المحتويات الإباحية كما توجد به خاصية الإبلاغ عن هكذا مواد من قبل متصفح الموقع. وعند سؤاله عن تناقض هذه الحملة مع الدعوات المستمرة لتوسيع هامش الحرية الشخصية في التعامل مع المعلومات والإنترنت قال القائد العام لشرطة دبي الفريق ضاحي خلفان لصحيفة الإمارات اليوم: "نشر المواد الإباحية والأفكار المسيئة ليس حرية ويجب التفريق بين المحتوى الذي يقدم للدول العربية والإسلامية والمحتوى الذي يقدم في الغرب لأن الثقافة مختلفة. إلا أنه وفور إعلان حملة مقاطعة "يوتيوب" التي أطلقها خلفان، تحرك العديد من نشطاء الإنترنت ومن مرتادي المنتديات الإلكترونية وأعلنوا رفضهم للحملة، لاعتقادهم بأنها تتعارض وبشكل مباشر مع حرياتهم الشخصية وستحرمهم من مورد مهم من موارد المعرفة والترفيه على الإنترنت.

وفي متابعة للحملة التي أطلقها، عبّر السيد خلفان عن للصحف المحلية في الإمارات عن "استيائه من عدم حجب موقع اليوتيوب حتى الآن، معرباً عن أسفه الشديد لعدم قيام شركة اتصالات أو هيئة تنظيم الاتصالات بحجب الموقع الذي يحتوي على بعض المقاطع الإباحية التي تتنافى مع أخلاقيات المجتمع وتضر بشباب الوطن خاصة من أصحاب النفوس الضعيفة". ويأتي تصريح قائد شرطة دبي هذا بعد خبر نشرته وكالات أنباء الإمارات عن هيئة تنظيم الاتصالات ويحمل توضيحاً لوجه نظرها حول حجب موقع "يوتيوب"، حيث ذكر الخبر "اليوم إن إدارة النفاذ إلى الإنترنت التي أصدرتها الهيئة مؤخراً واضحة جداً بما يتعلق بفئات المحتوى المحظور والتي تم نشرها من قبل مزودي خدمات الإنترنت بالدولة على الموقع الإلكتروني لكل منهما.. وعليه لا يتم حظر أي محتوى في موقع إلكتروني ما لم يخرق بنود سياسة إدارة النفاذ إلى الإنترنت.

وفيما يخص "يوتيوب" أوضحت الهيئة أنها قامت بالإيعاز بحظر "بعض محتوى" هذا الموقع

لمخالفته لفئات الحظر الواردة في سياسة إدارة النفاذ إلى الإنترنت . ”ثم استقبل السيد ضاحي خلفان وفداً من هيئة تنظيم الاتصالات في لقاء تعاوني، وقد اتفق المجتمعون على حجب أكثر من ٥٠٠ كلمة بحث تؤدي للدخول إلى مواقع مخلة بالأداب العامة في شبكة الانترنت، ابتداء من ذلك اليوم، على حد الخبر . وقد أثارت تلك الحملة لمقاطعة “يوتيوب” التي أطلقها قائد عام شرطة دبي، وما تبعها من تحديد ٥٠٠ كلمة حجب، انتقاد مركز الدوحة للحريات الإعلامية، حيث تقدمت برسالة إلى شركة “جوجل”، عملاق الإنترنت، المالكة لموقع “يوتيوب”، تطالبها فيها بعدم الإنصياع لرقابة الإنترنت وحجب موقع “يوتيوب”، مطالباً شرطة دبي بنشر الـ ٥٠٠ كلمة ليتم التحقق مما إذا كانت فعلياً لحجب المواقع الإباحية فقط . وتأتي رسالة مركز الدوحة لشركة “جوجل” بعد أن عقد شرطة دبي مع الشركة (جوجل) اجتماعاً في ٢-٤-٢٠٠٩، وقد أشار فيه نائب قائد عام شرطة دبي “إلى أن الأجهزة الأمنية والشرطية ستكتفئ تنسيقها مع المشغلين الرئيسيين في هيئة تنظيم الاتصالات في الدولة، وستواكب معها كل المستجدات التقنية أولاً بأول، في سبيل حماية الشباب، بناء المستقبل” . إلا أن شركة “جوجل” ردت بأنها لا تنوي حجب موقع “يوتيوب” واصفة ما تردد عن خطة مراقبة محتويات الموقع بأنه غير حقيقي . تلت ذلك الخطاب الموجه لشركة “جوجل” من قبل مركز الدوحة عدة مناقشات إعلامية بين قائد عام شرطة دبي، السيد ضاحي خلفان تميم، ومركز الدوحة للحريات الإعلامية.

ويؤدي الحظر الواسع الذي تمارسه السلطات الإماراتية على الإنترنت في كثير من الأحيان لمشاكل عديدة، خاصة عند حظر مواقع الخدمات العامة التي يستفيد منها آلاف المستخدمين، لأسباب ربما لا تكون معروفة أو مقنعة، وهو ما حدث مثلاً مع موقع “فليكر” [Fliker](http://www.flickr.com) – الذي يستخدم بشكل مجاني لتخزين الصور وعرضها وبالتالي يستعمله الآلاف من المدونين لتخزين الصور التي تظهر في مدوناتهم. وقد أثار هذا الحجب موجة من الاحتجاجات خاصة مع عدم وضوح أسبابه. إلا أن هيئة تنظيم الاتصالات ذكرت مؤخراً أنه نظراً “لأن الموقع لا يملك تقنية آلية حجب المحتوى المحظور، حيث لا يمكن حظر بعض أو جزء من الموقع كغيرها من المواقع كاليوتيوب والفيس بوك وغيرها من المواقع الإلكترونية المشابهة لذا فقد لزم الحظر الكلي للموقع.”

كما تحجب الإمارات منتدى “الحوار المتمدن” [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com) الذي يبيت من أوروبا باللغة العربية، ويعرف نفسه أنه “أول صحيفة يسارية علمانية يومية مستقلة في العالم العربي” والذي يزوره الملايين من مستخدمي الإنترنت العرب، ووصف المسؤولين في الموقع عملية الحجب بأنها عمل يستهدف منع الفكر الإنساني الحر وتعميم أفكار الجهل والتطرف والكرهية، وأوضح أحد المسؤولين في الإمارات أن عملية الحجب لا علاقة لها بمحتويات الموقع ولكن



بسبب أحد الكتاب الذين ينشرون به.

وتضمن موقع "مواطن إماراتي" المزيد من المواقع المحجوبة في الإمارات لأسباب مختلفة، إلا أنها لا تقع ضمن الحظر الإباحي.

وأكثر ما يثير الدهشة أن تكون الإمارات محلا لاعتقال أحد الحقوقيين وناشطي الإنترنت ومؤسس موقع "حقوق أهل الإمارات" السيد حسن الدقي، وقد نسبت إليه السلطات في دولة الإمارات "إغتصاب خادمة المنزل التي تعمل لديه"، وجاءت التهمة بعد ما يقارب الشهرين من إطلاقه لموقعه الحقوقي على الإنترنت، وقضت المحكمة الابتدائية بحبسه لمدة ١٠ سنوات، فيما عادت في الاستئناف وخففت الحكم إلى ستة أشهر. وقد شاب المحاكمة العديد من التجاوزات والتدخلات، كما استقطبت العديد من الانتقادات الدولية على الإمارات. ويرى العديد من نشطاء حقوق الإنسان في الإمارات وخارجها، أن المسوغ لتلفيق التهمة للسيد الدقي هو سياسي بحت، حيث لم تثبت أي أدلة على وقوع إغتصاب حسب تقرير الطبيب الشرعي، خاصة وأن السيد الدقي كان قد تناول العديد من المواضيع التي تعد من الخطوط الحمراء في الإمارات.

#### مقاهي الإنترنت

لا تمثل مقاهي الإنترنت في الإمارات أهمية كبرى في حياة المواطن، وذلك لانتشار أجهزة الكمبيوتر وسهولة الاتصال بالإنترنت من العمل أو من المنزل، وغالبية رواد هذه المقاهي العامة هم من الأجانب والآسيويين الذين يقطنون الإمارات، وتتواجد هذه المقاهي في العديد من الأماكن العامة مثل مراكز التسوق، والمطاعم وغيرها. إلا أنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة ازدياد عدد مرتادي مقاهي الإنترنت التي تقدم خدمة الإنترنت عبر "WiFi" خدمة الإنترنت اللاسلكية) في المراكز التجارية تحديدا من قبل الطلبة، حيث تستقطب الإمارات طلابا وطالبات من مختلف أنحاء العالم، خاصة ممن تسكن عائلاتهم في الإمارات وفي منطقة الشرق الأوسط و إيران بشكل عام.

ولا توجد إحصائيات متاحة حول عدد مقاهي الإنترنت في الإمارات، إلا أنه يتوقع أن يكون أكثر ٦٠٠ مقهى بكثير، حيث أن هذا العدد وفق تقديرات عام ٢٠٠٦ . ورغم أنه تم سن تشريعات جديدة تقتضي تسجيل أسماء مستخدمي الإنترنت في الإمارات كما يتوجب عليهم إبراز هوية ما تحمل صورة المستخدم ومعلوماته، إلا أيا من ذلك لم يتم تطبيقه حتى اليوم. وبالرغم من توحيد الإجراءات المنظمةة لعمل مقاهي الإنترنت في مختلف أنحاء الإمارات إلا أن التنفيذ يختلف من إمارة لأخرى، حيث تتشدد بعض الإمارات عن غيرها، فقد أصدرت حكومة مدينة "عجمان" قراراً ينظم خدمة مقاهي الإنترنت، ويقتضي هذا القرار من المقاهي المزودة

للخدمة أن تكون محلاتها على شارع تجاري ويسهل الوصول إليه وأن تكون مساحة المحل متناسبة مع عدد الأجهزة والخدمة المساندة للإنترنت وأن تصمم عناصر المحل الداخلية بطريقة مناسبة بحيث يتم توفير أماكن لأجهزة الحاسب الآلي يراعي فيها الخصوصية لكل جهاز بشكل يمكن الجهات الرقابية من المرور ومتابعتها عن بعد. كما منع القرار الجديد التظليل وحجب الرؤية والانتظار والتجمهر خارج المحل، ولا يسمح القرار بتخصيص أماكن خاصة للعائلات، وأن تكون صالة خدمة الإنترنت في الدور الأرضي فقط، كما يمنع فيها التدخين ولا يسمح لمن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً استعمال الإنترنت

## الأردن

حرية شكلية

نظرة عامة:

على الرغم من أن الأردن لا تتمتع بسجل مشرفاً في حقوق الإنسان ، سوى عند مقارنتها ببعض الدول المجاورة لها ، كونها إحدى دول تعذيب "الترانزيت" التي يتم نقل السجناء إليها لانتراع الاعترافات منهم.. إلا أنها تتمتع بحرية نسبية في قطاع الاتصالات والإنترنت. وحسب الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٧ فإن نسبة البطالة ١٣% تقريباً، ويعيش نحو 14% من السكان تحت خط الفقر، وتبلغ نسبة الأمية في المواطنين فوق الـ ١٥ عاماً نحو ٨%. وأوضح التعداد الأخير في الأردن عام ٢٠٠٤ أن عدد السكان بلغ ٥,٦ مليون نسمة، منهم نحو ٣٨ ألف سوري و ٤٠ ألف عراقي و ١١٥ ألف فلسطيني و ١١٢ ألف مصري وأكثر من ٦٠ ألفاً من العمالة الآسيوية يعملون في الأردن، وفي المجمل هناك نحو ٤٠٠ ألف من الأجانب مقيمون في الأردن.

لكن طفرة رهيبية حدثت نتيجة تدفق اللاجئين العراقيين، وتشير تقديرات حديثة غير رسمية إلى أن عدد السكان بلغ في ٢٠٠٩ نحو ٦,٣ مليون وأن عدد العراقيين المهاجرين وخدمهم وصل ٧٠٠ ألف نسمة.

يحكم الأردن النظام الملكي، ولم يجلس على عرش الملكية منذ عُرفت الأردن كدولة مستقلة عام ١٩٤٦ سوى رجلين، الملك عبد الله الثاني ووالده الملك الحسين بن طلال.

قطاع الاتصالات والإنترنت

تعتبر الأردن من الدول العربية التي تشهد نمواً سريعاً في قطاع الاتصالات والإنترنت بل تكاد ضمن التجارب الأكثر ريادة فيما يتعلق بخصخصة القطاع وتعزيز قيم التنافسية بطريقة تعود على المستهلك بالنفع الكبير.

ويشرف على هذا القطاع الهام "هيئة تنظيم قطاع الاتصالات" والتي تأسست بموجب قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ كمؤسسة حكومية مستقلة، وتشرف تلك الهيئة على قطاعين هما: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد. وقد تم الإبقاء على استقلالية الهيئة مع تحويل وزارة البريد والمواصلات إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٢.

وقد خاضت الأردن تحولات سريعة نحو تحرير القطاع، بشكل يعد رائداً في العالم العربي، حيث يعمل في السوق الأردنية أربع شركات مزودة لخدمة الهواتف النقالة، وهي زين، وأورانج الخلوي، وأمنية، وإكسبرس. بالإضافة إلى شركتين تقدمان خدمات الاتصال الثابت.

ففي عام ١٩٩٧ تم تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مملوكة للحكومة بالكامل هي شركة الاتصالات الأردنية، وتم بيع أسهمها تدريجياً عبر الأعوام التالية لتمتلك "فرانسيس تلكوم" معظم أسهمها بنهاية ٢٠٠٦. وفي عام 1999 تم منح رخصة لتقديم خدمة الهاتف النقال لشركة البتراء "موبايلكم" لتصبح ثاني شركة، تلتها شركة "أمنية" في نهاية ٢٠٠٤ لتصبح الشركة الثالثة في السوق.

وفي بداية ٢٠٠٥ تم إنهاء احتكارية شركة الاتصالات الأردنية لخدمة الاتصالات الثابتة وفتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل، ومُنحت الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات/ بتلكو - الأردن رخصة تقديم خدمات الاتصالات الثابتة.

وكان لهذا التدرج السريع في تحرير سوق الاتصالات وفتح باب المنافسة أمام الشركات أثر كبير في تخفيض تعريفه المكاملة. وبلغ عدد مشتركى الهواتف النقالة في ٢٠٠٧ نحو ٤،٧ مليون خط، ثم ٥،٣ مليوناً عام ٢٠٠٨ بنسبة انتشار تعادل ٩١% تقريباً، أما عدد الهواتف الثابتة فيبلغ نحو ٥١٩ ألفاً، وبلغ حجم الاستثمارات في ذلك القطاع بشقيه نحو ٨٨ مليون ديناراً (حوالي ١٢٤،٢ مليون دولار) عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى ٢٢ مليون دينار استثمارات في خدمات الإنترنت. ويساهم قطاع الاتصالات بما يزيد عن ١٠% من الدخل القومي للمملكة. كما دخلت شركة الاتصالات الأردنية (تملك فرانسيس تلكوم ٥١% من أسهمها) السوق البحريني باستحواذها على "لايت سييد"، لتكون خطوة في توسعها في السوق الخليجية والعربية.

#### عدد مستخدمي الإنترنت

أما فيما يتعلق بالإنترنت، وحسب الإحصاءات الرسمية، فإن عدد مشتركى الإنترنت ارتفع بالكاد من ١،٣% عام ٢٠٠١ إلى ٤% عام ٢٠٠٨، أي حوالي ٢٣٠ ألف مشترك. لكن ثمة زيادة طفوية في عدد المستخدمين بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، حيث قفز من ٧٧٠ ألف مستخدم إلى ١،٥ مليون مستخدم. وباعتبار الرقم الأخير فإن نسبة انتشار الإنترنت في الأردن بنهاية ٢٠٠٨ هي ٢٦% وتكون بذلك في مرتبة متقدمة عربياً، وتشير تقارير إلى أن النسبة بلغت ثلث الأردنيين في 2009.

الفضل في ذلك يعود - كما يؤكد معظم المراقبين - إلى اشتعال المنافسة وحرب الأسعار في عام ٢٠٠٧، فقد كان أحد أهم الأسباب وراء قلة إنتشار الإنترنت وجود "شبه اتفاق ضمني" بين شركات تزويد خدمات الإنترنت في الإبقاء على أسعار تحقق هامش ربح عالٍ نسبياً، وبالرغم من العديد من المبادرات التعليمية التي قام بها القطاع الخاص والأكاديمي والرسمي فقد بقي الإنترنت واسع النطاق ADSL المتاح منزلياً بعيد المنال للغالبية العظمى من فئات المجتمع.

في يونيو ٢٠٠٧ دخلت الشركة "أورانج" إلى سوق الإنترنت ضمن منظومة شركة الاتصالات الأردنية، وكان لدخولها أثراً سريعاً، إذ خفضت الشركة أسعار الاشتراك السنوي في الإنترنت واسع النطاق بنسبة تقارب الثلث حتى وصلت إلى 12 قرشا أردني (نحو ٦ سنت أمريكي) في اليوم للخط بسرعة ١٢٨ كيلوبايت وتزيد. وبعد ذلك قررت شركة باتلكو الأردن أن تشعل المنافسة بتخفيض الاشتراك إلى ١٠ قروش.

وهكذا استمرت المنافسة مع تقديم شركتي أمينة وزين خدمة الإنترنت اللاسلكي **Wireless**. وقد وصلت الأسعار حالياً إلى معدلات - لا تزال مرتفعة - لكن معقولة نسبياً، فبعدما كان الاشتراك في خط بسرعة ٢٥٦ ك.ب/ثانية يكلف مايزيد عن ٣٠٠ دينار أردني سنوياً حتى منتصف ٢٠٠٧. أصبح الآن (في ٢٠٠٩) الاشتراك في خط ٥١٢ ك.ب/ثانية - أي ضعف السرعة - يكلف أقل من ثلثي المبلغ - أي نحو 200 ديناراً سنوياً. مع ملاحظة أن الأسعار السابقة لا تشمل الضرائب.

وتدور أقاويل حول دور مباشر لملك الأردن عبد الله الثاني في تخفيض أسعار الإنترنت، نتيجة عدم رضاه عن تعثر ذلك الجزء الهام من سوق الاتصالات الأردني. إلا أن وجود حد أقصى للتحميل **Download limits** شهرياً بقي أمراً يزعج معظم المستخدمين، وهو النظام الذي حاولت السلطات تطبيقه في مصر مؤخراً وقوبل بمعارضة واستهجان شديدين.

#### البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

يحدد قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديله رقم ٨ لسنة ٢٠٠٢ المواد واللوائح التي تمثل البيئة القانونية لقطاع الاتصالات في المملكة، لكن - وكالعادة - فقد خلا القانون وتعديله المذكور من أي إشارة إلى الإنترنت والنشر الإلكتروني وجرائم المعلوماتية. وقد شغلت معظم مساحة القانون بالتفاصيل الخاصة بتنظيم عمل وزارة الاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات والمهام المنوطة بكل منهما، والتشديد على فتح السوق للقطاع الخاص وحماية قيم التنافسية، ومنح الرخص وتعديلها ومراقبة الجودة.. الخ. إلا أن هناك فصل يتعلق بالجرائم والعقوبات، وقد وردت به مادة لا تكاد ترى في قوانين الدول العربية وهي المادة (٧١) التي قننت معاقبة كل من نشر أو أشاع مضمون أي اتصال بواسطة شبكة اتصال عامة أو خاصة أو رسالة هاتفية" اطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني" بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة أو بالغرامة.... أو بإحدى العقوبتين.

وبشكل عام فإن معظم مواد هذا الفصل يمكن تطبيقها على الإنترنت إذا تم اعتباره أحد وسائل

“الاتصال” التي يشملها باب التعريفات في صدر القانون . ومن مثل ذلك أيضاً المادة (٧٥) التي تنص على معاقبة كل من يقدم على “توجيه رسائل تهديد أو إهانة أو رسائل منافية للأداب بأي وسيلة من وسائل الاتصال...”.

وقد قامت هيئة تنظيم الاتصالات بخطوة ذات دلالة بين أعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ وهي حملة توثيق بيانات مستخدمي خطوط الهاتف النقال، بالإضافة إلى إيقاف بيعها بدون عقود كاملة البيانات. وهي خطوة مماثلة لما تم في مصر مؤخراً ، وهو ما يعد تسهيل عملية مراقبة أصحاب تلك الخطوط من النشطاء السياسيين، إن لم يكن الهدف الأساسي. وقم تم توثيق بيانات نحو ٤،٢ مليون خط ( ٨٥% تقريباً من الخطوط) حتى ٢٠٠٨.

وبالإضافة إلى قانون ١٩٩٥ وتعديله لسنة ٢٠٠٢ ، فإن ثمة وثيقتين هامتين لهما قوة القانون معنوياً، وهاتان هما: وثيقة الرؤية العامة للحكومة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام ٢٠٠٣ ثم وثيقة عام ٢٠٠٧ وهما صادرتان عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كونها الجهة المنوط بها تحديد السياسة العامة لقطاع الاتصالات كما أوجب القانون ١٩٩٥ . وقد صادق عليهما مجلس الوزراء الأردني.

وقد تناولت وثيقة ٢٠٠٣ السياسة العامة التي ينبغي لهيئة تنظيم الاتصالات – وكافة الأطراف المعنية – اتباعها لتحرير السوق وتعزيز التنافس الفعال، لكنها خصصت فصلاً لسوق الإنترنت. وقد ذكرت بوضوح تام في ذلك الفصل إن: “الحكومة تدرك المخاوف المشروعة المتعلقة بإمكانية الوصول من خلال الإنترنت إلى مواد غير قانونية أو غير مقبولة أخلاقياً، وتفيد الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى أن فرض الرقابة على الوصول إلى تلك المواد من قبل الحكومة، هو أمر غير عملي وغير مرغوب به.”

لذلك فقد جاءت وثيقة عام ٢٠٠٧ كتطوير لوثيقة ٢٠٠٣ استجابة لمتغيرات السوق، وما يهنا هنا هو أنها أنت بمواد أكثر تفصيلاً وتوضيحاً فيما يتعلق بسياسة الحكومة تجاه الإنترنت حيث ذكرت: “إن الحكومة لا تزال تعتبر أنه لا ينبغي تنظيم محتوى الإنترنت من قبل الحكومة، وفيما يخص وسائل الإعلام الحديثة الأخرى، تعتقد الحكومة أن أسلوب التنظيم الذاتي هو الأكثر ملائمة، إلا أنه في غياب التنظيم الذاتي، قد تكون بعض أنواع التنظيم من قبل الحكومة ملائمة”

واقترحت الوثيقة تشكيل فريق عمل للإعلام الحديث يضم المجلس الأعلى للإعلام وموظفين من وزارة الاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات وهيئة الإعلام، وسيكون من ضمن مهام الفريق “أن يقيم مدى ملائمة هذا الدور الحكومي في وسائل الإعلام الحديثة باستثناء الإنترنت”. ثم عاد وأكد على إن “الحكومة تقتضي أن أي تنظيم حكومي للإعلام الحديث يجب أن يكون في حدود ضيقة

قدر الإمكان.”

ومن الأمور الهامة التي ذكرتها وثيقة ٢٠٠٧ كذلك هي نيتها إنشاء هيئة واحدة تجمع هيئة تنظيم الاتصالات وهيئة الإعلام المرئي والمسموع، وإصدار قانون موحد للاتصالات. كما أوضحت الوثيقة نية الحكومة إصدار قوانين جرائم الإنترنت وحماية وخصوصية البيانات. كما تنبّهت الوثيقة إلى ضرورة حل مشكلة ارتفاع أسعار الاشتراك بالإنترنت وطالبت بخفضها ورأت وجوب إلغاء الضرائب على اقتناء الحواسيب الشخصية والإنترنت. وطالبت بالوصول لنسبة نفاذ ٥٠% خلال خمس سنوات بالنسبة للإنترنت عريض النطاق. ADSL وإذا اعتبرنا كل ما سبق أموراً إيجابية تحسب للحكومة الأردنية، وتقدم نموذجاً جيداً لغيرها من الحكومات العربية، إلا أن ثمة مادة في الوثيقة تثير المخاوف وهي التي نصت على أن “الحكومة ستعمل من خلال السلطات التنفيذية مع مزودي خدمة الإنترنت والشركات المستضيفة للمحتوى للتأكد من إزالة المحتوى المستضاف على الإنترنت في المملكة والمخالف لقانون العقوبات، بطريقة تتفق مع المتطلبات الإجرائية وأساليب الحماية المعمول بها، كما ستعمل مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالمحتوى المستضاف من الخارج بما يتوافق وتسمح به القوانين. ولكن، ولغايات الوضوح لا تقترح الحكومة بما جاء أعلاه إخضاع محتوى الإنترنت للتنظيم.” إن الطريقة “المرتبكة” التي صيغت بها تلك المادة تثير المخاوف فيما يتعلق بحرية النشر على الإنترنت.. لقد قررت المادة أن السلطات التنفيذية (التي قد تكون جهاز الأمن أو المخابرات) بيدها حذف ما ترتأيه من مواد على الشبكة مخالف لقانون العقوبات، دون التأكيد على الرجوع المسبق للسلطة القضائية للفصل في ذلك. صحيح أن الرجوع للقضاء يمكن أن يدخل في إطار الجملة التي تقول: (بطريقة تتفق مع المتطلبات الإجرائية)، لكنها جملة مطاطة وغير واضحة المغزى. والفيصل هو التطبيق. أضف إلى ما سبق، إن قانون العقوبات ذاته مشين ولا يجب أن يطبق بشكله الحالي على الصحفيين والمدونين لخطورته في الحد من حرية التعبير.

الرقابة والحجب والاعتقال

يمكن القول إن الأردن من الدول التي تتسق أفعالها مع أقوالها في هذا المضمار، فهي تصنف من الدول التي يظل محتوى الإنترنت من خلالها “غير مفلتر” بشكل كبير، فهي لا تمارس الحجب بشكل منهجي. لكن حرية التعبير فيها تحت التهديد الدائم كما سنبين الآن. ولم تتواتر أنباء مؤكدة عن حجب مواقع داخل المملكة سوى حالات معدودة للغاية، مثل موقع وبرنامج المحادثة الصوتية سكايب [www.skype.com](http://www.skype.com) الذي تعرض للحجب عدة مرات

تحت مزاعم "أسباب أمنية" ، لكنه غير محبوب حالياً، أما موقع عرب تايمز [www.ArabTimes.com](http://www.ArabTimes.com) فما زال محبوباً كما في كثير من الدول العربية نتيجة تعرضه بالنقد اللاذع للأسر الحاكمة والمالكة.

وبخلاف الحجب يسود اعتقاد واسع إن الإنترنت مراقب بكثافة من قبل الجهات الأمنية في الأردن ، وهناك العديد من الأدلة على ذلك. ففي ٢٠٠٨/٣/١٢ نشر موقع وكالة عمون الإلكترونية [www.ammon.net](http://www.ammon.net) مقالاً بقلم الصحفية المخضرمة رندة حبيب انتقدت فيه أحد كبار مسؤولي الحكومة. وتمت إزالة المقال من الموقع خلال ساعة. ثم أعيد نشره على الموقع في الأسبوع التالي. وواجه الموقع بعد ذلك مشاكل تقنية، حالت دون وصول معظم قرائه داخل البلد إليه . وبرغم إن الموقع اعترف بعرقلة الوصول له لمدة ٣٣ ساعة، لكنه لم يذكر السبب المباشر لذلك.

وفي أكتوبر ٢٠٠٨ أمر رئيس أمانة (بلدية) عمان الكبرى بحجب ٦٠٠ من مواقع الأخبار المحلية والعالمية عن موظفيها داخل الأمانة بحجة تخفيف الضغط على الشبكة وأن تلك المواقع لا علاقة لها بالعمل، لكن الاعتقاد السائد لدى المجتمع الصحفي هو أن القرار جاء على خلفية انتقادات لاذعة للأمانة في الصحف الإلكترونية.

ثمة تطور خطير آخر، هو قرار دائرة المطبوعات والنشر بإخضاع مواقع الإنترنت والصحافة الإلكترونية لتعديلات قانون المطبوعات والنشر الذي تمت إجازته في البرلمان الأردني في سبتمبر ٢٠٠٧ بعد جدل دام ٤ سنوات.

وقد قوبل هذا القرار باستهجان شديد من المجتمع الصحفي والحقوقي ، محلياً وعالمياً، علاوة على العقوبات الفنية التي سيقابلها القرار، فكثير من تلك المواقع والصحف الإلكترونية مسجلة كشركات في دول خارج الأردن، بالإضافة إلى التدفق غير العادي للمعلومات عبر الويب، على خلاف الصحافة المطبوعة.

ومما يثير الريبة في النوايا المبيتة أن دائرة المطبوعات والنشر أعلنت قرارها بعد أيام قلائل من إجازة القانون في البرلمان، بالإضافة إلى الإشارة المسبقة في وثيقة السياسة العامة للحكومة من إخضاع الإنترنت لقانون العقوبات، وهي الوثيقة التي صدرت في ذات الوقت تقريباً (مايو ٢٠٠٧).

أضف إلى ذلك إن هذا القرار جاء في وقت ظهرت فيه العشرات من المواقع الأردنية التي نجحت في اجتذاب الجمهور إليها، مثل إذاعة عمان.نت [www.amman.net](http://www.amman.net) وصحيفة عمون الإلكترونية [www.ammon.net](http://www.ammon.net) ووكالة سرايا [www.sarayanews.com](http://www.sarayanews.com) ودنيا نيوز [www.donianews.net](http://www.donianews.net) وصحيفة السوسنة [www.assawsana.com](http://www.assawsana.com) ومرايا



نيوز [www.marayanews.com](http://www.marayanews.com) وسما الأردن [www.samaalordon.net](http://www.samaalordon.net) ومدونة

شئون أردنية <http://www.jordanianissues.blogspot.com/>

وأرام والحقيقة نيوز وشيخان نيوز .. وغيرها من المواقع التي شبهها البعض بـ"تسونامي"  
الصحافة الأردنية الثاني، بعد "تسونامي" الأول الذي جلبه قانون المطبوعات الأفضل على  
الإطلاق؛ قانون ١٩٩٣.

الجدير بالذكر أن تعديلات قانون المطبوعات والنشر معيبة حتى حال تطبيقها على الصحافة  
المطبوعة ، فبعد معركة طويلة وافق البرلمان على مضمض على إلغاء عقوبة حبس الصحفيين  
في الجرائم المتعلقة بالنشر، لكنه أبقى على حبس الصحفيين وفقاً لقانون العقوبات وأية قوانين  
أخرى تتداخل مع العمل الصحفي والتي تصل لنحو ٢٤ قانوناً. هذا بالإضافة إلى إدخال  
مضاعفات كبيرة في الغرامات الواردة بالقانون.

وقد حظرت تعديلات القانون كل ما يلي: أ. ما يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم إحدى الديانات  
المكفولة حرمتها بالدستور. ب. ما يشتمل على التعرض أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء  
بالكتابة أو بالرسم، أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى. ج. ما يشكل إهانة الشعور أو المعتقد  
الديني، أو إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية. د. ما يسيء لكرامة الأفراد وحررياتهم  
الشخصية أو ما يتضمن معلومات كاذبة بحقهم.

وقد تعرض عشرات من الصحفيين في الأردن للمحاكمة وتهدهم الحبس، نتيجة إحالة ما  
نشره للمادة رقم ١٨١ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ التي تعطي معناً للذم والقدح لا يجوز  
بحال تطبيقه على العمل الصحفي.

وبعد شهرين فقط من إعلان تطبيق قانون المطبوعات على مواقع الإنترنت، أي في أكتوبر  
٢٠٠٧، صدر حكم بالسجن عامين مع الغرامة بحق النائب السابق د. أحمد عويدي العبادي  
بسبب نشره مقالات تنتقد النظام الأردني عبر موقع حزبه "الحركة الوطنية الأردنية"

[www.jordannationalmovement.com](http://www.jordannationalmovement.com) وذلك بتهمة "النيل من هيبة الدولة".

وفي أكتوبر ٢٠٠٧ حكم بالسجن عاماً ونصف على المواطن محمد الزهيري الذي عرف باسم  
"شاعر القاعدة"، وذلك بتهمة المساس بكرامة العاهل الأردني في قصيدة نشرها عبر المنتديات  
والرسائل الإلكترونية، وكان المذكور قد اعتاد كتابة الشعر المؤيد لفكر القاعدة في عدة منتديات

وهناك قضية "هيثم القريوتي" الشهيرة، الذي حكم عليه عام ٢٠٠٧ بالسجن مع الأشغال الشاقة  
٧ سنوات ونصف بعد إدانته باستخدام الإنترنت منذ عام ١٩٩٨ لتعلم طرق تصنيع المتفجرات.  
لكن المتهم تمت تبرأته في النقض.

وعلى الرغم من حذف المادة التي تحظر التعرض بالنقد للملك وأسرتة في التعديلات التي تمت عام ١٩٩٩ على قانون المطبوعات والنشر، إلا أن جميع الصحف – والمطبوعة خاصة – تمارس قدراً هائلاً من الرقابة الذاتية في هذا الموضوع، وقد انعكس هذا على الصحافة الإلكترونية التي تنشر الكثير منها تبجيلاً وتعظيماً للملك في صفحتها الرئيسية ويضع البعض الآخر روابط لموقع الملك وزوجته الملكة رانيا.

وأظهر استطلاع للرأي شمل ٥١٢ صحفي وصحفية إن نسبة ٩٤% منهم يخضعون أنفسهم لرقابة ذاتية، خاصة ما يتصل بالقوات المسلحة والجهات الأمنية والدين والجنس . وفي ذات الاستطلاع ثمة نتيجة لافتة وهي أن النسبة المئوية للمبحوثين حسب القوانين التي تشكل قيداً على حرية الإعلام كانت أكبر (٨٣,٨%) لقانون العقوبات، تلتها أمن الدولة (٨٢,٧%) ثم قانون المطبوعات (٨٠%).

#### المدونات في الأردن

يرجع البعض الميلاد الحقيقي للمدونات في الأردن إلى ٢٠٠٥/١١/٩ ذلك اليوم الذي شهدت تجبيرات دموية ضربت ٣ فنادق في عمّان، حيث نقل المدونون بالصورة والفيديو ما عجزت الوسائل التقليدية عن بثه بسبب تعنت الأجهزة الأمنية. لكن المدونات في الأردن احتاجت فترة أطول من غيرها في العالم العربي لتحقيق التواجد وتحصل على قدر من التأثير.

ولا توجد إحصائيات دقيقة للمدونات في الأردن في مواجهة تحفظ الشركات المزودة لخدمة التدوين عن الإفصاح عن أعداد المشتركين فيها لأغراض تسويقية، وكذلك لعدم وجود مجمع كبير موثوق للمدونات الأردنية كما هو مجمع "عمرانية" مثلاً الذي يضم الآلاف من المدونات المصرية.

لكن بالتأكيد فإن التدوين الأردني انتعش في العامين الأخيرين، وظهرت العديد من المدونات الناجحة، كما احتل موقع "الفييس بوك" الشهير المرتبة الثالثة بعد موقعي الجوجل والياهو، في ترتيب المواقع التي يزورها الأردنيون. وهذا يدل على كثافة استخدام الأردنيين للموقع، التي تفوقت حتى بدايات ٢٠٠٨ على نظرائهم في مصر والمكسيك، برغم الفارق الكبير في عدد السكان.

لكن ذلك الانتعاش كان كماً أكثر منه كيفاً، إذ بقيت المدونات الأردنية غير ذات تأثير أو عبء على الحكومة والنظام الأردني، كونها بعيدة في المجمل عن هموم السياسة، بالإضافة إلى افتقادها إلى المعلومات، حيث تعتمد أغلبها على الخواطر الشخصية، باستثناء قلة منها. أما الإنجليزية منها فإنها تمثل مصادر معلومات بديلة وربما أكثر جرأة عن الإعلام التقليدي لكن

أثرها يبقى محدوداً بسبب قلتها وكذلك بسبب حاجز اللغة.

وهناك شبه إجماع بين جميع المتابعين والباحثين على أن التجربة الأردنية في التدوين "فاشلة سياسياً" لعدم تطرقها للمواضيع والقضايا الحساسة بالأردن . في حين يصفها البعض بأنها "مظهر رقمي" وأن ثمة زيادة كمية غير منطقية لم يرافقتها تطور في الكيف.

ويعزو الكاتب والباحث المعروف مارك لينش Marc Lynch هذه الحالة الهادئة للتدوين الأردني إلى عدم نضوج التجربة الحزبية في الأردن حيث لم تخلق جيلاً واعياً من المدونين قادر على عرض وجهات نظر سياسية كاملة . في حين يعزوه البعض إلى الفقر الثقافي والسياسي وعدم الاهتمام بالشأن العام.

وقد أوضحت دراسة مستقلة أجرتها شركة الاستراتيجية للأبحاث والدراسات والخبراء لدى منظمة IREX أن ٣% فقط من مستخدمي الإنترنت بالأردن يزورون المدونات.

لكن خطوة أثارت الكثير من الجدل والنقد سبقت بها الأردن الدول العربية في مارس ٢٠٠٩، هي تسجيل أو جمعية خاصة بالمدونين رسمياً، وهي جمعية المدونين الأردنيين. ولم تحظ بكثير من الترحاب من المدونين، بسبب طبيعة التدوين كفضاء حر غير مأطر.. لكن من المبكر الحكم على تأثيرها الآن.

في خضم كل ما سبق، تبدو الأسرة المالكة متابعة عن كثب – بل وتشارك في – هذا الانتعاش "التدويني" .. فحين كتب نسيم طراونة على مدونته المعروفة "black iris السوسنة السوداء" عن مقابلة الملك عبد الله مع وكالة بترا في 2/7/2008 ، كان الملك عبد الله ذاته هو أحد المعلقين على تلك التدوينة. حيث كتب بالإنجليزية ما نصه : "أنا سعيد وفخور للغاية لرؤية العديد من المواطنين المسؤولين ينضمون لهذا الحوار. على الناس ألا يخافوا من التعبير عن آرائهم دون استخدام أسماء مستعارة. نحن في بلد ديمقراطي ومتسامح ومتعدد ومنفتح، وكل شخص له الحق في التعبير عن آرائه – مهما تكن – في أجواء من الحرية طالما أن ذلك لا يمثل انتهاكا للآخرين (...). وأنا سعيد لأننا شركاء في عملية التنمية."

كما أضاف الملك تعليقا على ذات المقابلة وبفحوى مشابه على موقع جريدة الدستور الأردنية. الأكثر من ذلك؛ افتتحت الملكة رانيا قناة خاصة بها على موقع الفيديو الشهير يوتيوب في مارس ٢٠٠٧، ثم سمحت للناس بمتابعة لمحات من حياتها الشخصية بالإضافة لأخبارها العامة وذلك عبر تسجيلها حساب خاص بها على موقع تويتر twitter للرسائل القصيرة . وخلال ٥ شهور فقط بلغ عدد متابعي رسائلها أكثر من ثلاثة أرباع مليون مشترك (٧٨٩٣٢٤). في حين تتابع هي ٤١ مشتركاً.

ولعل هذا الاهتمام والاشترك الملكي في عالم التدوين الأردني يعود – بالإضافة للقناعة

الشخصية – إلى كون المدونات الأردنية “مستأنسة” كما أوضحنا أعلاه؛ وحتى حين يستخدم التدوين كأداة للنقد السياسي فإن هناك كثير من المدونين الذين يظهرون الاتفاق التام مع الملك وزوجته في كتاباتهم.

إلى جوار ماسبق، تميز الحالة التدوينية في الأردن عدة صفات، فبالإضافة إلى تأخر انتشاره، والاهتمام الملكي الواضح به.. ثمة حالة كبيرة من التداخل والخلط بين الصحافة الورقية والتدوين والصحافة الإلكترونية في الأردن، فكثير من المدونين كانوا أو مازالوا صحفيين أو كتاب عواميد في الصحف الورقية، وبعضهم زاول الصحافة الإلكترونية قبل أو بعد دخوله عالم التدوين.

وعلى سبيل المثال هناك مدونة الصحفي محمد عمر <http://mohomar.com> ، وهو صحفي في موقع البوابة ويعمل مدرباً في مجال الصحافة الإلكترونية، وبرغم توفقه عن تناول السياسة في المدونة فقد حازت مدونته اهتمام شريحة كبيرة من الجمهور وإشادة العديد من الكتاب.. وتعد مدونته من أوائل المدونات الأردنية حيث بدأها في منتصف ٢٠٠٦. وكذلك مدونة الكاتب الصحفي الساخر كامل نصيرات الذي وصل عدد زوار مدونته <http://kamel-nsirat.maktoobblog.com> أكثر من ٢,٥ مليون زائر منذ بداية ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠٠٩.

وعلى ذات المنوال، هناك مدونة الكاتب هشام غانم <http://hishamm126.maktoobblog.com> فقد اشتغل ككاتب في المواقع الإلكترونية قبل تدشين مدونته. ومدونة مراسل الجزيرة ياسر أبو هلاله [abuhilaleh.maktoobblog.com](http://abuhilaleh.maktoobblog.com)، والكاتب المعروف إبراهيم غرايبة [gharaibeh7.maktoobblog.com](http://gharaibeh7.maktoobblog.com) والصحفي عمر شاهين [omarshaheen.maktoobblog.com](http://omarshaheen.maktoobblog.com).

بعض تلك المدونات ناجح للغاية وحقق قدراً كبيراً من الشهرة والتواصل مع الجمهور، والبعض الآخر متواضع بمعيار عدد المشاهدات والتعليقات، برغم شهرة ونجاح صاحبها في مجاله الإعلامي الأصلي.. لكن في كل الأحوال، فإن تلك الأمثلة تعطي نموذجاً على الحالة الفريدة من التداخل بين الصحافة الإلكترونية والورقية وبين التدوين.. حيث لا يوجد هذا العدد من المدونين “الصحفيين” والكبار في السن نسبياً سوى في الأردن. ولعل الدافع الأول وراء ذلك هو الرقابة التي مارستها إدارات الصحف عليهم، فلجأوا للمدونات والمواقع الإلكترونية لنشر ما يريدون.

ومن المدونات المهمة والناجحة في الأردن مدونة مرصد الأردن <http://www.jordanwatch.net> للكاتب والباحث باتر محمد وردم، وهي من المدونات الإخبارية القليلة بالأردن. وكذلك مدونة الشاب أسامة الرمح <http://osamaa.com/blog> التي نافست في إحدى نسخ جائزة الإذاعة الألمانية DW ، ومدونة أسكدينا <http://askadenia.net> لعامر الخليبي، وهو أردني مقيم في الإمارات، وتحظى مدونته بعدد جيد من الزيارات.

وهناك بعض المدونات الأردنية باللغة الإنجليزية التي يهتم بها الزوار والصحفيون العرب والأجانب، لتمييزها بمحتوى معلوماتي مفيد. لعل أشهرها وأقدمها مدونة المهندس أحمد حميض "٣٦٠ شرق" <http://www.360east.com> التي بدأها مبكراً للغاية في ٢٠٠٣ وتركز على جانب الاتصالات والتكنولوجيا والتقنية.. وكذلك مدونة السوسنة السوداء <http://www.black-iris.com> للشباب نسيم طراونة. وتحظى مدونته بتنوع في الموضوعات وعدد كبير من التعليقات. وقد أسس مع اثنين من زملائه موقع أردني لصحافة المواطن هو "حبر" [www.7iber.com/blog](http://www.7iber.com/blog) تسود فيه اللغة الإنجليزية. ولا يسمع صوت المرأة كثيراً في عالم التدوين الأردني، وعلى ندرتهن، فإن قليلات منهن اتخذن قرار التدوين بأسمائهن الحقيقية. مثل الصحفية ناتاشا تينز [www.natashatynes.org](http://www.natashatynes.org) والمدونة "خالدة" [www.anolitasmind.com](http://www.anolitasmind.com) التي تتناول موضوعات اجتماعية مختلفة بالإنجليزية، لكن الأجدر بالذكر هي مدونة "العشب" <http://grassgrassgrass.wordpress.com> التي تحررها امرأة مطلقة تحت اسم مستعار، وتناقش فيها هموم المرأة بجرأة كبيرة تستحق الإشادة. ويلاحظ كذلك من الصفات التي تميز المدونات في الأردن وجود أغلبيتها على مواقع الاستضافة العربية، وبخاصة موقع مكتوب، وهو موقع أردني في الأصل، تنتشر حوله الأقاويل عن تعاونه مع المخابرات الأردنية. وقد اشترته شركة ياهو حديثاً في صفقة استحواذ قدرت بنحو ٨٥ مليون دولار.

#### مقاهي الإنترنت

تعد الأردن من أكثر الدول العربية التي تنتشر فيها مقاهي الإنترنت على نطاق واسع، بل أن شارع شفيق ارشيدات (شارع الجامعة) بجوار جامعة اليرموك بمدينة إربد تم تسجيله في موسوعة جينيس للأرقام القياسية باعتباره أكثر شوارع العالم ازدحاما بمقاهي الإنترنت، فبالرغم من أن طوله لا يتجاوز ٢٠٠٠ متر إلا أن عدد مقاهي الإنترنت فيه يناهز الـ ١٦٠

مقهى.

وقد تراجعت تجارة مقاهي الإنترنت نسبياً بعد بلوغها الأوج في الأعوام الأخيرة نتيجة بدأ تخفيض سعر الاشتراك في الإنترنت، إذ كان ذلك هو السبب الأساسي الذي يقدم من أجله الشباب على ارتياد المقاهي التي كانت تقدم الخدمة بسعر يتراوح من ٦٠ – ٧٠ قرشاً للساعة (حوالي ٠,٨٥ دولاراً) في بداية الألفية، أي في وقت متقدم للغاية بالنسبة لدخول الإنترنت في الأردن.

بيد أن المقاهي مازالت منفذاً أساسياً للإنترنت في الأردن، حيث كشفت دراسة أن ٣٠% من الأردنيين يستعملون الإنترنت من منازلهم في حين أن ٢٧% منهم يستعملونه عبر المقاهي. وعلى الرغم من النشاط الكبير لتلك التجارة، فقد مارست السلطات قرارات غاية في الغرابة، كان آخرها في مارس ٢٠٠٨ حين أصدرت وزارة الداخلية الأردنية قراراً يقضي بالزام مقاهي الإنترنت بتكوين كاميرات مراقبة، بدعوى الحفاظ على الأمن، والتعرف على مرتادي هذه المقاهي.

وبالإضافة إلى كاميرات المراقبة، فإن القرارات الأمنية السابقة تلزم أصحاب المقاهي بتسجيل بيانات المستخدمين التفصيلية كأسمائهم، وأرقام هواتفهم، ووقت الاستخدام، ورقم الـ IP الخاص بالمقهى، وبيانات المواقع التي يقوم الزوار بتصفحها!

واشتملت قرارات "تنظيم عمل مقاهي الإنترنت" كذلك إلزام أصحاب المقاهي بوضع برامج رقابة تمنع الوصول إلى المواقع التي تتضمن مواد إباحية، أو إهانة للمعتقدات الدينية، أو تشجيع استخدام المخدرات والتبغ.

وكانت أول تعليمات صدرت في الأردن بخصوص مقاهي الإنترنت في العام ٢٠٠٠ من هيئة تنظيم الاتصالات، واشترطت تلك التعليمات بأن يكون صاحب المقهى أردني الجنسية يتمتع بالسمعة الحسنة ولم يسبق الحكم عليه في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة. كما تم تخفيض السن المسموح لأصحابها بارتياح المقاهي من ١٦ سنة إلى ١٣.

الأسوأ أن وزارة الداخلية تتدخل في ذلك الموضوع، وقد خول القانون وزارة الداخلية صلاحية إغلاق المحل حال تكرار المخالفة، وقالت مصادر بها إن مانسبته ٩٥% من المقاهي لا تلتزم بالقانون.

وعلى الرغم من كل الإجراءات، يؤكد الكثير من أصحاب المقاهي أنهم لا يلتزمون بها، خاصة منع الزوار من دخول مواقع معينة، وتسجيل بيانات الزوار، وكذلك عدم قبول الأطفال، لأن الأطفال مصدر دخل مهم من خلال شغفهم بألعاب الكمبيوتر الجيمز. وكنموذج لذلك اعتبر محمود نمر (صاحب مقهى إنترنت) أن التعليمات التي وضعتها وزارة الداخلية هي "تعليمات

شكلية” والسبب هو أنه لا يوجد رقابة على الكثير من مقاهي الانترنت والتي يتجاوز أصحابها بالسماح بدخول الأطفال دون سن الـ ١٣ إلى مقاهيهم من أجل لعب الـ”جيم“. ”  
كما تحدث عدد من رواد المقاهي عن الحرية الكاملة التي يحظون بها دون وجود رقابة عليهم، مؤكدين أنهم لا يسمحون أن يفرض أحد عليهم أي شكل من أشكال الرقابة وأنهم في حال حدوث مثل هذه المضايقات، يفضلون مغادرة المقهى وعدم دخوله مرة أخرى. وهو الرأي الذي تبناه المواطنان شادي حسين (٢٣ عاماً) وهيثم سمور (٢٥ عاماً) وأكدوا أنهما يدخلان أي موقع يرغبانه حتى المواقع الإباحية. وأضاف سمور أنه يجلس بالساعات دون أن يطلب منه أحد تسجيل اسمه أو رقم بطاقته، وأنه سيغادر المقهى إلى غيره في حال أصر صاحب المحل على ذلك.

الأكثر من ذلك أنه ظهرت مؤخراً ما اصطلح على تسميته خدمة VIP إنترنت، حيث يتمتع زائر المقهى بخصوصية أكثر مع زيادة في السعر، حيث تحيطه ألواح زجاجية غالباً مما يمنحه الهدوء والعزلة، بالإضافة لتزويد تلك الأماكن بأجهزة أحدث وأسرع، وماسحة ضوئية وطابعة.

ومن المثير للسخرية أن مديرية الأمن العام حذرت المواطنين في بيان لها من ترك شبكاتهم اللاسلكية wireless مفتوحة بدون حماية، وقالت إن من عابري الطريق قد يرتكبون جرائم من خلال الولوج على الإنترنت عبر تلك الشبكات، وقال الناطق باسم المديرية إن صاحب الاشتراك الأصلي سواء كان فرداً أو شركة أو مقهى سيكون المسؤول الأول في تلك الجرائم!! ويبدو أن الخبر لم يحظ بحجمه المناسب في وسائل الإعلام برغم خطورة فحواه، فهو يعني أن أي مشترك في هذه الخدمة ينام في منزلهم في سلام قد يجد نفسه مساقاً إلى قاعات المحاكم بسبب أن عابر طريق استخدم شبكته اللاسلكية في أمر غير قانوني.

## البحرين

واجهت ديمقراطية

نظرة عامة

في بداية الألفية ، شهدت البحرين إصلاحات جديدة أعلنها الملك حمد بن عيسى آل خليفة. إلا أن هذه الإصلاحات ، لم ترق لتغيير حقيقي فيما يخص الحريات السياسية . بل أصبحت الحكومة البحرينية ترجع خطوات إلى الوراء فيما يتعلق الأمر بحرية التعبير وحرية الصحافة . فمن خلال سلسلة من التشريعات والمراسيم ، تمكنت حكومة البحرين من إحكام قبضتها على جميع أنواع وسائل الإعلام المتاحة للبحرينيين ليعبروا عن آرائهم ومعتقداتهم. بحيث باتت عملية «الدمقرطة» في البحرين تتحرك ولكن ، في الاتجاه المعاكس.

قطاع الاتصالات والإنترنت

في عام ٢٠٠٧ ، تم تصنيف البحرين كأول دولة عربية في مؤشر الفرصة الرقمية . (DOI) تبعا لذلك ، في تقرير المبادرة المفتوحة ، أعلنت البحرين رائدة في "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة" . وعلاوة على ذلك ، فالبحرين هي الأعلى في مؤشر "الربط و امكانات الاتصال" النتيجة هي من أعلى المعدلات في منطقة الخليج . وقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في البحرين من ٤٠،٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ (٥,٩٥ % من السكان) إلى ٢٥٠،٠٠٠ في عام ٢٠٠٨ (٣٣ % السكان) (الزيادة الكبيرة في خطوط الهاتف الثابتة وهذه الزيادة الملحوظة في عدد الهواتف النقالة و انتشار خدمة الإنترنت جعل من الأسهل للبحرينيين للوصول إلى الإنترنت . حيث يرجع التقدم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الى تطور سوق الاتصالات.

و في نوفمبر ٢٠٠٨ ، بدأت شركة مينا تليكوم شبكة WiMAX في تغطية البحرين كلها، و بهذه الشبكة الجديدة ، حصل البحرينيون على شبكة لاسلكية عالية السرعة لنقل الصوت والبيانات.

و لما صارت البحرين واحدة من أكثر البلدان اتصالا بالإنترنت ، وجد البحرينيون وسيلة جديدة للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم و الاتصال ببعضهم البعض.

وهكذا أصبح فإن مجتمع الانترنت البحريني الإنترنت نشطاً للغاية ، فقد أنشئ في البحرين ٥٣٥ موقعاً تخصصت في ٢٥ موضوعا مختلف. و خلاف هذه المواقع هناك 200 مدونة ، معظم مؤلفيها مجهولو الاسم . وقد وجد الكثير من البحرينيين في الانترنت ملاذا حيث يمكنهم التعبير عن القضايا الحساسة في بلدهم ، والعثور على المعلومات التي لا تتوفر في وسائل أخرى



## فرض الحظر و الرقابة على الإنترنت

تستخدم الحكومة البحرينية تشريعات لتقييد ، أو حتى القضاء على قوة شعبيها على شبكة الانترنت.

ففي عام ٢٠٠٢ ، أصدرت الحكومة قانون الصحافة (القانون ٢٠٠٢/٤٧) ، بموجب مرسوم ملكي ، و الذي يتيح لها ملاحقة الصحفيين والناشطين بدعوى التشهير بالمسؤولين الحكوميين ، أو إهانة الملك ، أو التحريض على الكراهية ضد الحكومة . و قد أدرجت الحكومة "وسائل الاعلام الالكترونية" بالقوة في قانون الصحافة رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢ ، مما يسمح لها بالسيطرة على شبكة الإنترنت على أساس تشريعات شديدة الالتباس . نتيجة لذلك ، يمكن للحكومة حجب المواقع وملاحقة مديرها قانونيا على ما تحويه تلك المواقع.

تشريع آخر صدر من قبل الحكومة في نفس العام ، و هو قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفيه يستحدث التشريع عقوبات على 'الاستخدام غير المشروع' للانترنت ، وتستهدف تلك العقوبات على وجه التحديد مواد الإنترنت التي تعتبر 'عدائية' ، من قبل الحكومة ، للسياسة العامة ، أو للآداب العامة.

وعلاوة على ذلك ، أصدرت وزارة الإعلام مرسوما ، في ٢٠٠٩/١١/٥ ، يخول لها بموجبه حجب موقع على شبكة الإنترنت دون إحالة القضية إلى المحكمة. يُلزم المرسوم أيضا مقدمي خدمات الإنترنت "بحظر كل الوسائل التي تسمح بالوصول إلى المواقع المحجوبة من قبل الوزارة ، سواء عن طريق رابط الموقع ، أو باستخدام خادم بروكسي أو أية وسيلة أخرى". مرسوم آخر صدر ، في ٢٠٠٩/١١/٤ ، يطالب جميع مقدمي خدمات الإنترنت بمنع المواقع الإباحية أو المواقع التي تحوي مواداً قد تحرض على العنف والكراهية أو الطائفية. نتيجة لهذه التشريعات والمراسيم ، قامت الشبيخة مي بنت راشد آل خليفة (عضو في العائلة المالكة) في بداية عام ٢٠٠٩ بحملة عندما تم تعيينها وزيرة الثقافة والإعلام. شملت الحملة "المواقع الإباحية التي تخل بالأخلاق العامة." و في ٢٠٠٩/١١/٢٤ ، صدر أمر من محمد البنيكي ، المعين حديثا وكيلاً وزارة الإعلام، إلى هيئة تنظيم الاتصالات ، بحجب ١،٠٤٠ موقعاً. و لم تكن المواقع الإباحية هي المستهدفة فقط في تلك الحملة ، بل امتد الحجب والحظر لمواقع أخرى متنوعة التوجهات . وكان أول المواقع المحجوبة موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. وهذا يعكس سياسة حجب أي موقع ينتقد الحكومة البحرينية ، أو العائلة المالكة أو البرلمان. وهذا يشمل مواقع المنتديات البحرينية العامة ، ومنظمات حقوق الإنسان ، والصحف على الانترنت وحركات المعارضة السياسية.

كذلك ، قامت الحكومة بحجب المواقع اليسارية والعلمانية ، بالإضافة إلى مواقع ترى أنها ضد

الإسلام أو مواقع الدعوة إلى اعتناق أديان أخرى . و طال الحجب أيضا المدونات ، و صفحات من الفيس بوك ويوتيوب ، و ويكيبيديا و مترجم جوجل (نظرا لأنه بمثابة بروكسي للوصول إلى المواقع المحجوبة). ومن المثير للعجب ، حجبت الحكومة Google Earth ، حتى لا يمكن للبحريين من مشاهدة أماكن العائلة المالكة .  
و عدد المواقع المحظورة غير معلوم تحديداً ، لكن يقدره الناشطون بمائة موقع.

#### سجناء الإنترنت

تحاكم حكومة البحرين الآن المدونين والصحفيين للتعبير عن رأيهم ضد الحكومة أو العائلة المالكة وقد تمت إدانة ثلاثة صحفيين من جريدة الصحيفة الالكترونية المحجوبة بتهمة التشهير بمدير لمركز رعاية المسنين في مقال نشر في الصحيفة.  
بالإضافة إلى ذلك ، رفع وزير البلديات والشؤون الزراعية وزير دعوى تشهير جنائية ضد المدون محمود اليوسف، وذلك لأن اليوسف انتقد الوزير الذي أثني على أداء الحكومة في مواجهة فيضان عام ٢٠٠٧ في البحرين.  
وعلاوة على ذلك ، حظرت الحكومة أي مناقشة لقضية "بندر جيت" في وسائل الإعلام. وأعيد تأكيد هذا القرار من قبل المحكمة الجنائية العليا في ١١/٢٧ . أغلقت العديد من المواقع ومنعت من ذكر هذه القضية في عام ٢٠٠٦ . و قد كتب صلاح البندر ، مواطن بريطاني ، سوداني المولد ، "تقرير البندر" الذي ادعى فيه تزوير الانتخابات علاوة على مشاركة أعضاء من العائلة المالكة وسياسيين معروفين في خلق صراع طائفي ضد للشيعية.  
في ١٩/٤/٢٠٠٧ صدر حكم غيابي على البندر ، الذي كان قد رُحِّل عن البحرين عام ٢٠٠٦ ، بالسجن لمدة أربعة سنوات وغرامة مائة دينار.

## تدجين الإنترنت

### نظرة عامة

حققت تونس منذ استقلالها سنة ١٩٥٦ قفزة نوعية في مجالات التعليم والصحة وحقوق المرأة وتمكنت من ترسيخ استقرار أمني واقتصادي نادر في المنطقة العربية. لكنّ هذه الإنجازات لم تتبعها إصلاحات سياسية تتماشى وما وصفه الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، في إعلان السابع من نوفمبر ١٩٨٧، تاريخ انقلابه "الطبي" على الرئيس، الحبيب بورقيبة، بـ"النضج" الذي بلغه شعبه. بل تُصنّف تونس، اليوم ضمن أكثر البلدان قمعا على الصعيد العربي وحتى الدولي. كما أنّ التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم ووريث الحزب الحرّ الدستوري الجديد، مازال يسيطر على الساحة السياسية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ويدفع نحو مزيد من الانغلاق السياسي، مستهدفا كلّ جهد أو مسعى للإصلاح تبادر به المعارضة أو النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني.

### الاتصال بشبكة الإنترنت

كانت تونس أوّل بلد عربي وإفريقي يرتبط بالشبكة الدولية وذلك عام ١٩٩١. لكن لم يتمّ تعميم الخدمة على كافة قطاعات المجتمع إلا عام ١٩٩٦ وقد صاحب هذا التعميم إجراءات مشدّدة، فمقاهي الإنترنت تجبر كلّ زائر بإظهار بطاقة هويته. كما تجهّز حواسيبها بنظام للرقابة الآلية يمكن العودة إليه في حال تصفح الزائر مواقع "خطيرة" تضعه تحت طائلة القانون الذي تصل الأحكام بموجبه إلى السجن لمُدّة طويلة. فالفصل (١٣) من الأمر الرئاسي رقم ٥٠١ بتاريخ ١٤ مارس ١٩٩٧ ينصّ على "احتفاظ وزير المواصلات بحقّ القيام بمراقبة احترام شروط واستغلال الخدمات بواسطة مساعدين مفوضين في كلّ وقت بأيّ وسيلة يملكونها." كما يتحمّل صاحب ترخيص مقهى الإنترنت في تونس المسؤولية كاملة في مراقبة زبائنه. إلى جانب ذلك، شمل القانون رقم (٧٥) المعروف بقانون "مكافحة الإرهاب" فصولاً تُصنّف إبداء الرأي أو استعمال شارة أو صورة أو شعار يرمز لشخص أو تنظيم أو الدعوة لمظاهرة أو اجتماع أو كتابة مقال من بين الأعمال الإرهابية. وتضم تونس، حالياً، أكثر من ٣ ملايين و ٢٠٠ ألف مستخدم للإنترنت من بينهم حوالي ٣٤٦ ألف مشترك في الخدمات التي توفرها ١٢ شركة. وتمتلك هذه الشركات شخصيات نافذة كشركتي "جلوبال نت" و"بلانت" اللتين تديرهما إبننا الرئيس بن علي.

ونتيجة لهذا الاحتكار، فقد بات من الصعب على مستخدمي الإنترنت الاعتراض على الخدمات الرديئة التي تقدمها هذه الشركات للمشاركين فيها. ومن بين المشاكل التي تعترض زبائنها قطع الخدمة في أي وقت ودون أي تفسير أو مبرر، بالإضافة إلى مراقبة المعلومات المتبادلة. ودفعت هذه السلوكيات بمستخدمي الإنترنت إلى شنّ حرب افتراضية لرفع الرقابة. ففي يوليو ٢٠٠٨، أسّس مدونون تونسيون مجموعة على موقع الفيسبوك الاجتماعي يدعون من خلاله السلطات التونسية للكفّ عن سياسية التضييق على مستخدمي الإنترنت. بل وذهب المدونون التونسيون إلى حدّ إعلان يوم ٤ نوفمبر من كلّ عام يوماً وطنياً من أجل حرية التدوين. وعادت نفس المجموعة من المدونين في يوليو ٢٠٠٩ لإطلاق حملة "التدوينة البيضاء" للمطالبة بتحرير الإعلام الإلكتروني وفي نفس الشهر، توجّه الناشطان الحقوقيان صلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني برسالة مفتوحة إلى الرئيس بن علي يطالبانه فيها بالتدخل لوضع حدّ لأساليب الرقابة المفروضة على شبكة الإنترنت.

#### الحجب والقرصنة والتخريب

لا يبتعد واقع الإنترنت في تونس عن واقع الحريات، ولا سيّما منها السياسية والصحفية. بل إنّ ما يتعرّض له مستخدمو الشبكة الدولية يكاد يكون أفظع ممّا يمكن أن يمسّ المعارضين والصحفيين، خاصة إذا كان هؤلاء المستخدمين من المواطنين العاديين، أي أنّ لا حماية لهم ولا ضمانات تقيهم التتبعات القضائية.

يقول الصحافيان الفرنسيان نيكولا بو وكاترين غراسييه في كتابهما "حاكمة قرطاج ... الاستيلاء على تونس" المنتقد لنفوذ عائلة زوجة الرئيس التونسي، ليلي الطرابلسي، إنّ "لتونس مركزاً في صلامبو، في الضاحية الشمالية لتونس العاصمة، خصصته وزارة الداخلية لمراقبة الإنترنت".

وتعتبر عمليات الحجب والقرصنة والتخريب في تونس سياسة ممنهجة. فالإلى جانب المواقع والمدونات المحظورة منذ سنوات مثل "تونس نيوز" و"الفجر نيوز" و"كلمة" و"بي. دي. بي. إنفو" الناطق باسم الحزب الديمقراطي التقدمي المعترف به و"نهضة إنفو" ومدونة "تونيزيا ووتش" للقاضي المختار اليحياوي و"نواة" و"السبيل أونلاين" أو المواقع الشخصية للمعارضين كموقع الدكتور المنصف المرزوقي أو حتى مواقع المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان ك"الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" و"مراسلون بلا حدود"، يتمّ تحديث هذه القائمة حسب المحتويات والموادّ "الخطيرة" التي تنشرها المواقع والمدونات الأخرى. فموقع المستثمر

التونسي في مجال التعليم، محمد البوصيري بوعبدلي، تمّ حجبها في تونس بمجرد نشره كتابا، في سبتمبر ٢٠٠٩، بعنوان "عندما اكتشفتُ أن تونس لم تعد بلد حرة" يمكن تحميله مباشرة من الموقع.

من ناحية أخرى، أثار الإقبال الواسع للتونسيين على المواقع الاجتماعية انزعاج السلطات التونسية لما يمكن أن تمثله من بديل في ظل التضييق على حرية التعبير عن الرأي. وفي سبتمبر ٢٠٠٨، "تدخل" الرئيس بن علي للسماح بتمكين التونسيين من التواصل عبر موقع "فيسبوك" الذي حجبه السلطات دون تقديم مبررات. وكان الصحفي وعضو المكتب التنفيذي لل نقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، زياد الهاني، قد أقام دعوى قضائية ضد ضد الوكالة التونسية للإنترنت بسبب قرارها حجب الموقع الاجتماعي الشهير . في المقابل، يتواصل حجب مواقع تبادل التسجيلات الفلمية كـ"يوتيوب" و"ديلي موشيون". وتعلل الحكومة التونسية حجبها لهذه المواقع بداعي احتواءها "الموادّ إباحية".

كما أنّ المواقع "المزعجة" تتعرض باستمرار لعمليات قرصنة إلكترونية. ففي سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، تمت ما لا يقلّ عن ١٦ عملية قرصنة . واتهمّ معظم ضحايا هذه العمليات السلطات التونسية بالوقوف وراءها. أمّا في سنة ٢٠٠٩، فقد تعرض موقع الدكتور المنصوف المرزوقي وموقع "الفجر نيوز" للقرصنة وتوقفا عن العمل لعدة أيام.

وإلى جانب الحجب والقرصنة، مازالت هذه المواقع والمدونات عرضة للتخريب من خلال آليات "متقدمة" للاختراق يتمّ من خلالها قرصنة الموقع ثمّ مسح محتواه بالكامل في حال عدم توقّر وسائل لتأمينه. فمدونة "تونيزيا ووتش" تعرضت في سبتمبر ٢٠٠٩ إلى هجوم فقد على إثره القاضي اليحيوي، صاحب المدونة، كلّ نصوصه التي ينشرها منذ سنوات، بعد إقالته من منصبه على إثر نشره رسالة للرئيس بن علي يدعوه فيها إلى ضمان استقلالية القضاء في البلاد .

أمّا الصحفي، زياد الهاني، فقد تعرضت مدونته إلى الحجب في عشرات المناسبات، تنقل على إثرها إلى صفحة جديدة لكي تصل نصوصه إلى أكبر عدد من القراء والمتصفحين.

"لعنة" الفيسبوك

كما ذكرنا آنفا، كان لا بدّ من "تدخل" رئيس الدولة شخصيا لرفع قرار حجب الموقع الاجتماعي. لكنّ ذلك لم يضع حدّا للضغوط التي يتعرّض لها المستخدمون. بل عرفت تونس أوّل قضية بسبب الفيسبوك في يوليو ٢٠٠٩، حيث قضت محكمة تونسية بسجن الأستاذة الجامعية المتقاعدة، خديجة العرفاوي، لمدة ٨ أشهر بتهمة "توزيع وعرض نشرات أجنبية

المصدر على العموم من شأنها تكبير صفو الأمن العام في البلاد". وكانت الأستاذة العرفاوي قد أعادت إرسال نصوص لأصدقاءها على موقع الفيسبوك يحذر من تواتر عمليات اختطاف الأطفال في تونس العاصمة من أمام المدارس.

من جهة أخرى، اتهم نشطاء حقوقيون وصحفيون مستقلون ومعارضون السلطات التونسية بالوقوف وراء الاستيلاء على حساباتهم على موقع الفيسبوك. ومن بين هؤلاء نذكر الصحفيين جمال الهاني وسليم بقة وزياد الهاني وبسام بونني إضافة إلى المحامي مختار اليحياوي ورجل الأعمال المعارض واللاجئ بايطاليا فوزي المهبولي.

كما بات موقع الفيسبوك مستخدما للتشهير بنفس الفئة التي تثير عبر نصوصها المنشورة على الموقع غضب السلطات التونسية. وتشمل حملة التشهير نشر صور مسيئة "للمغضوب عليهم" وأقاربهم وتلفيق حسابات بأسمائهم تنال من رموز الدولة أو المعارضة بطريقة مخلة بالأداب، إلى جانب رسائل التهديد ونصوص الشتم والقذف والسب، وهو منهج يكاد يكون خبرة تونسية صرفة.

#### الإنترنت لـ"تصفية الحسابات"

عمدت الأجهزة الأمنية التونسية، منذ توسع دائرة مستخدمي الإنترنت، لإنشاء مواقع للتشهير بالمعارضين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين المستقلين. وعادة ما يمضي القائمون على هذه المواقع على المقالات التي ينشرونها بأسماء مستعارة، كموقعي "بالمكشوف" و"بلادي"، بينما يمضي عدد من "الصحفيين" المقربين من الحكومة على مقالاتهم بأسماءهم الحقيقية، مثلما هو الحال في موقعي "كلمة حرّة" و"السياسية". وتتهم المناضلة والصحفية التونسية، سهام بن سدرين، إعلاميين مقربين من السلطة باستمالة صحفيين شبّانا واحتوائهم بعد عملهم بصحيفتها الالكترونية "كلمة" واستغلالهم للتشهير بها وبغيرها من المعارضين على شبكة الإنترنت.

وفي يوليو ٢٠٠٩، أدانت مجموعة من رموز المعارضة والمجتمع المدني في تونس من بينهم الحقوقيّة سهام بن سدرين وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي والمحامية راضية النصراوي "حملة التشويه التي تديرها الأجهزة الأمنية عبر الصحف الخاصة والمواقع الالكترونية

المشبوّهة والممولة بالمال العام". وأعلن الموقعون على البيان "عزمهم اللجوء إلى العدالة الدولية في دول يتوفر فيها استقلال القضاء وذلك قصد ملاحقة المسؤولين مهما كانت صفتهم" وهناك قضية أخرى توضح كيف يُستعمل الإنترنت لـ"تصفية الحسابات" بين مختلف الأجنحة في السلطة، فمدونة الصحفي، سليم بقة، على موقع "بفشيش" الفرنسي والمحجوبة عادة في

تونس أعيد فتحها لعدة أيام حين كشف بقعة عن قضية أخلاقية تورط فيه، صهر الرئيس بن علي، صخر الماطري، والذي يعتبره البعض من بين المرشحين للخلافة.

#### سجناء الإنترنت

أفرجت السلطات التونسية عن المحامي والناشط الحقوقي، محمد عبو، في ٢٤ يوليو 2007. وكان عبو قد أُلقيت له تهمة "الاعتداء البدني على إحدى زميلاته"، على إثر سلسلة من المقالات نشرها على شبكة الإنترنت، عام ٢٠٠٤، يتنقد فيها السجل الحقوقي لتونس. لكن لم تسمح السلطات التونسية لعبو بالسفر إلا بعد عامين من إطلاق سراحه وفي أعقاب حملة دولية واسعة. في المقابل، تم ضم عبو للمعارضين المستهدفين بالحملات الالكترونية على شبكة الانترنت. كما أطلقت السلطات التونسية سراح المدون علي رمزي بالطيبي، بعد أن قضى بالسجن أكثر من عامين بتهمة انتماءه إلى التيار السلفي، على خلفية تصفحه مواقع إنترنت تصنفها الحكومة على أنها تحتوي موادّ متشددة تحرّض على العنف . لكنّ بالطيبي مازال عرضة للتضييق من قبل أجهزة الأمن.

وإلى جانب الحكم بسجن الأستاذة المتقاعدة بالجامعة التونسية، خديجة العرفاوي، التي ذكرنا حالتها سابقاً، حكمت محكمة تونسية في مايو ٢٠٠٩ على مريم الزواغي بالسجن لمدة ٦ سنوات بموجب "قانون الإرهاب". واتهم الادعاء الزواغي، التي لا يتجاوز سنّها ٢٢ عاماً، بانتماءها إلى مجموعة إرهابية، بينما أكد محاموها أنها لم تقم سوى بتصفح بعض المواقع وجمع التبرعات لضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩.

## الجزائر

حرية ممكنة .. افتراضيا

“الانترنت نافذة تشبه الأوكسجين بالنسبة لي، لولاه لاخنتقت فعلا. أقضي هنا ساعتين في اليوم، أخفف من خلالها على نفسي”  
شاب في العشرين من مرطادي مقاهي الإنترنت لموقع آفاق  
نظرة عامة

مثل باقي الحكومات العربية ، التي تزين نفسها بشكل نيابي ، وتجري انتخابات صورية ، يفوز فيها الرؤساء بنسبة هائلة من الأصوات ، بعد تعديلات دستورية تتيح لهم البقاء في السلطة مدى الحياة ، تمت آخر انتخابات جزائرية في إبريل الماضي ٢٠٠٩ ، وكما هو متوقع فاز الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بولايته الثالثة دون عناء يذكر ، وتم إتهام الأحزاب المعارضة والمقاطعين لهذه الانتخابات بالخيانة ، ويبدو أن استقرارا مبني على الإفلات من العقاب والفساد ، أفضل لدي الإتحاد الأوربي ، من ديمقراطية ، قد تأتي بالإسلاميين للسلطة ، و كذلك الولايات المتحدة ، التي “أعماها السعي الى الاستقرار” ومحاولات إمساك العصا من المنتصف “دائما” ، فتعرب عن قلقها من ممارسات الحكومة الجزائرية والمطاعن بالتزوير ، ثم وفي نفس التصريحات ترحب بصديقها وتؤكد على أهمية التعاون معه.

وهذه الانتخابات الرئاسية لم تختلف كثيرا عن آخر انتخابات برلمانية تمت في الجزائر عام ٢٠٠٧ ، حيث تلقى الحزب الحاكم الذي يضم الرئيس الجزائري مزيد من التأييد حتى من الإسلاميين “الراديكاليين سابقا” الذين قادوا في السابق حربا صعبة ضد الحكومة الجزائرية! ولذلك كان طبيعيا أن يبدأ الحديث في الجزائر عن الاقتداء بجيرانها غربا وشرقا في العالم العربي ، عن التوريث ، بنسخته الجزائرية ، حيث سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري ، هو المطروح للتوريث خلفا للرئيس الحالي عبدا لعزير بوتفليقة.

## قطاع الاتصالات والإنترنت

ينمو قطاع الاتصالات في الجزائر بشكل سريع ، ولكن هذا النمو يحمل معه نفس المشاكل التي يجلبها التوسع في استخدام هذا القطاع في الدول القمعية ، حيث يجلب ضمن ما يجلبه مزيدا من المتمردين والناقدين ، الذين يتيح لهم الانترنت فرصة للتنفيس عن غضبهم ووسيلة لكشف المثالب والفساد في هذه المجتمعات.

نحو ٩٥% من الجزائريين يستخدمون الهاتف المحمول ، هذا ما يطرحه عدد مستخدمي الهاتف المحمول الذين يبلغون نحو ٣٢ مليون مستخدم ضمن عدد السكان الذي يزيد قليلا عن ٣٤ مليون



نسمة ، أما عن الهاتف الثابت فلا يزيد عدد مستخدمييه عن ثلاثة ملايين مستخدم وهو ما يقل عن ٩% من عدد السكان في الجزائر ، وهو ما يحد من عدد مستخدمي شبكة الإنترنت ، الذين رغم زيادتهم بدرجة كبيرة ،فما زال عددهم مقارنة بعدد السكان منخفض بدرجة كبيرة ، حيث لا يزيد عددهم عن 4,1 مليون مستخدم ، وهو ما يعادل نسبة ١٢% من عدد السكان ، وهو ما يجعلها ضمن الدول المنخفضة في عدد مستخدمي الإنترنت ، حتى وإن كان هذا العدد قد تضاعف نحو ٨٠ ضعف عن عدد المستخدمين في عام ٢٠٠٠.

وتكاد الجزائر أن تكون الدولة الوحيدة التي تنتصر شركات تقديم الخدمة بها من تخفيض أسعار الإنترنت ، فبعد أن كان عدد موزعي الإنترنت يقدر بـ ٣٥ موزع انترنت على المستوى الوطني فبمجرد تخفيض الأسعار بنسبة ٥٠ بالمائة تراجع عددهم إلى ٢٠ موزع وذكرت الشركات ومقدمي الخدمة أنهم “أعلنوا إفلاسهم وسجلوا خسائر كبيرة، جراء هذا التخفيض في الأسعار ، إلا أن وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال حميد بصالق قال ردا على هذه التصريحات ” أن تخفيض سعر الانترنت مكن الحكومة من زيادة عدد مستعملي الانترنت، مؤكدا أنه تم تنصيب لجنة تعمل على مستوى الوزارة من أجل تخفيض الأسعار ووضع تسعيرة تتكافأ مع القدرة الشرائية للمواطنين.

ويبدو أن الحكومة الجزائرية ، رغم كل مساوئ الإنترنت” من وجهة نظرها” ترغب في زيادة عدد مستخدمييه ، حيث أنه رغم استخدام بعض نشطاء الانترنت له فيما لا ترضى عنه الحكومة ، فإن مشكلتها مع عدد مستخدمي الهاتف المحمول ، غير معروف في الهوية ، هي المشكلة الأكبر ، وهي مشكلة كبيرة تتمثل في نحو ثلاثة ملايين مستخدم للهاتف المحمول دون وجود أي معلومات عنهم ، وهو ما يزيد – من وجهة النظر الحكومية- من عدد الجرائم حيث قال “محمد بلفوزيل” رئيس سلطة الضبط الحكومية المكلفة بمراقبة سوق الهاتف الخليوي في الجزائر “ان السلطة طالبت شركات الهواتف المحمول في الجزائر بجرد كل ارقام الهاتف الموجودة علي شبكاتها وتحديد هوية أصحابها في هذا الأجل وإلا سيتم توقيفها بصورة تلقائية” ، حيث أصبح بالإمكان الحصول علي شريحة هاتف بخمسين دينارا (اقل من دولار واحد) في الأسواق الشعبية ولدي بائعي الأرصفة

ورغم أن الحكومة الجزائرية قد أبدت ترحيبها بخصخصة قطاع الاتصالات في الجزائر ، إلا أن عملية الخصخصة قد تأخرت أكثر من مرة ، وهو ما يحد من تنامي عدد مشتركى ومستخدمى شبكة الانترنت ، حيث تحتكرها شركة اتصالات الجزائر عبر هذا الاحتكار.

## الحجب والرقابة

في الجزائر تعتبر نسبة هامة من مستخدمي الانترنت في الجزائر تصل إلى ٧٥% أن ولوج الويب "أداة هامة" حسب ما كشفته دراسة وطنية جديدة الخميس ١٧ سبتمبر. ومن بين ٦٠٠٠ مستخدم الانترنت شملتهم دراسة للشركات الجزائرية ميد كوم وإدياتيك، اعترف أزيد من ٩٠% أنهم "غير قادرين على العيش بدون دخول الانترنت على الأقل مرة واحدة في اليوم". وسجل معظم المستخدمين قضاء ساعتين في المتوسط أمام شاشات الكمبيوتر.

لذلك فقد لجأت الجزائر إلي الحل القانوني حيث صادق مجلس الوزراء الجزائري خلال شهر ديسمبر الماضي ٢٠٠٨، على مشروع قانون "مكافحة الجريمة الإلكترونية" الذي ينصّ على جملة إجراءات تحدد آليات الرقابة على الإنترنت ومحاربة «الجنح» المرتبطة بالشبكة الافتراضية" وبالطبع كان المبرر المعتاد، هو حماية القيم والآداب، فضلا عن حماية الأطفال من المواقع الإباحية، وكما يقول الصحفي الجزائري شوقي عماري في جريدة "الوطن" تعليقا على هذا القانون "بالنظر إلى طبيعة النظام الجزائري المضادة للحريات، فإن ما يثار عن مكافحة الجريمة الإلكترونية لا يعد إلا غطاءً لمراقبة الإنترنت والمنتديات والمدونات والنشرات الإلكترونية... أي كل ما يفلت من قبضة السلطة المركزية."

و على الرغم من الصرامة التي تبديها الحكومة الجزائرية تجاه المنتقدين في الصحافة المكتوبة و ضد الكتاب المعارضين، ورغم أن الحجب والرقابة على الانترنت لم تطال - حتى الآن - سوى مواقع محدودة، يتعلق بعضها بمواقع راديكالية إسلامية مثل موقع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وأيضا موقع شبكة الملحنين العرب

(<http://www.el7ad.com/smf/index.php>) ، إلا أن الصحافة المطبوعة تظل هي الأكثر توزيعا وتأثيرا واستهدافا من قبل الحكومة، ويكفي أن الجريدتين الأعلى توزيعا في العالم العربي، قاطبة وهما "الشروق"، "الخبر" تصدران في الجزائر، ويتجاوز توزيع كل منهما النصف مليون نسخة، وقد يحمل المستقبل تغييرا في إتجاه حركة القمع من الصحافة إلى نشطاء الانترنت، لاسيما بعد إبداء الرئيس الجزائري إعجابه الشديد بمنهج جاراته الشرقية" تونس" وممارساتها ضد نشطاء الانترنت، حيث قال الرئيس بوتفليقة أن "تونس مثال سام في الديمقراطية" وذلك في توقيت مقارب لقيام الحكومة التونسية بحجب موقع الفيس بوك، والذي تراجعت عنه فيما بناء على توجيهات من الرئيس التونسي، إلا أن هذا يرتبط بدرجة كبيرة بأن يتحول جمهور الإنترنت الذي يزداد بعد يوما إلى استخدام القدرات الهائلة التي تتيحها هذه الشبكة في نضاله الداخلي ضد الفساد والقمع أسوة بالنشطاء المصريين والمغاربة.

## مقاهي الإنترنت

وفي بلد يبلغ عدد العاطلين به نحو مليون وربع مليون من حجم قوة العمل التي تبلغ عشرة ملايين ، تصبح مقاهي الإنترنت التي تنتشر في جميع أقاليم ومدن الجزائر هي الملجأ الأكثر منطقية وملائمة لكافة الإهتمامات ، بدءا من التعارف والدراسة ، وصولا للمواقع الجهادية والإباحية ، وقد ساعد العدد الضخم لمقاهي الإنترنت والتي يزيد عددها عن ١٦ ألف مقهي ونادي للإنترنت ، ، لذلك يمكن تصور مدى الهاجس الأمني لدى الحكومة الجزائرية من هذه المقاهي.

مع صدور قانون "مكافحة الجريمة الإلكترونية" في ديسمبر ٢٠٠٨ ، إنتهت الهدنة المؤقتة بين الحكومة الجزائرية وأصحاب ومديري مقاهي الإنترنت ، وهي الهدنة التي جعلت الحكومة الجزائرية تغض الطرف عن تنفيذ قرارات سبق لأجهزة الأمن طرحها على أصحاب مقاهي الإنترنت مثل ، وجود سجل مدون به أسماء الزبائن وأرقام هوياتهم أو صورة منها ، حيث جاء هذا القانون ليعيد مرة أخرى إحكام القبضة الأمنية على مقاهي الإنترنت ، خاصة مع تصاعد أصوات المحافظين والمتشددين الإسلاميين بضرورة إخضاع هذه المقاهي للرقابة ، حيث بات واجبا على أصحاب مقاهي الإنترنت أن يقوموا بتكريب كاميرا مراقبة لتسهيل مراقبة مرتادي هذه المقاهي ، خاصة بعد أن نجحت الحكومة في القبض على بعض الشباب الذين تم تجنيدهم عبر الإنترنت باستخدام هذه المقاهي.

## قضايا الإنترنت

تخلفت الجزائر عن اللحاق بالكثير من الدول العربية ذات الأعداد المرتفعة في استخدام الإنترنت ، لكنها لم تتخلف عن ملاحقة نشاط الإنترنت وبدأت إنتهاكات حرية التعبير على الإنترنت ، في وقت مبكر.

وقد أصبح المدون الجزائري المعروف "عبدالسلام بارودي" صاحب مدونة "بلاد تلمسان" أول مدون يلاحق ويحاكم في الجزائر في يونيو ٢٠٠٧ ، بعد أن نشر على مدونته موضوعا ينتقد فيه قيام مدير الشؤون الدينية والأوقاف بولاية تلمسان بإصدار قرار بحظر تعامل أئمة مساجد تلمسان مع الإذاعة المحلية وهو ما يبدو بسبب رفض الإذاعة المحلية للتعامل معه. وبعد إحالة المدون للمحكمة ، كتب المدون على مدونته وتعليقا على القضية " إن قضيتي هي قضية رأي ، أبديت في المقال رأيي حول مسئول يعتبر أن مؤهلاته فوق كل طعن وشبهة وأنه أقدس وأرفع من أن أكتب عنه أو أنتقده. "

قضية بارودي ، والتي حازت على إهتمام كبير لاسيما من المؤسسات الحقوقية العربية والمدونين العرب ، ورغم أنها كانت الأخيرة ، تطرح الأمل في أن تكون الجزائر ضمن البلاد

القليلة عربيا التي تحترم حرية التعبير على الانترنت ، خاصة أن القضاء الجزائري قد حكم في هذه بتبرئة المدون الجزائري ، تأكيداً لحق حرية التعبير ، ولم تشهد المحاكم أي محاكمة بعدها حتى الآن ضد نشطاء الانترنت.

نافذة على الحرية

“قررت أن لا أكون “مواطن صالح” وأن أقف مع المسجون واليتيم والفقير والشاب والمرأة والشيخ والناصح والمظلوم والمكالم والمرعوب”

فؤاد الفرخان المدون السعودي الذي اعتقلته السلطات السعودية من ديسمبر ٢٠٠٧ و حتى أبريل ٢٠٠٨

نظرة عامة

نشأت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ على يد الملك عبد العزيز آل سعود ، حيث سميت باسمه ،و تعد عائلة آل سعود تتولى الحكم في المملكة ضمن أسمى الأنظمة الأوتوقراطية في العالم ، وقد صنف آخرهم “الملك عبد الله ” ضمن أسوأ عشر طغاة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

كما صنفت المملكة العربية السعودية كأحد الدول أعداء الإنترنت طبقا للقائمة التي أصدرتها منظمة مراسلون بلا حدود لعام ٢٠٠٩ والتي تضم ١٢ دولة على مستوى العالم و تضم القائمة إلى جانب المملكة العربية السعودية كل من الصين و إيران وتونس و مصر .

يبلغ تعداد سكان السعودية نحو ٢٨ مليون نسمة ، يدينون بالإسلام ،غالبيتهم من السنة و يوجد نسبة كبيرة من الشيعة إلا أنهم يعانون من الاضطهاد ، حيث لا تعترف أسرة آل سعود بحرية الاعتقاد .

قطاع الاتصالات والإنترنت

يبلغ عدد الخطوط الأرضية في السعودية نحو اربعة ملايين ومائة ألف مليون خط ، كما يبلغ عدد خطوط التليفونات المحمولة نحو ٣٦ مليون مشترك “سته و ثلاثون مليون” أي ما يزيد عن عدد السكان نسبة ٤٤ %.

، اما عن عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية فقد شهد نموا كبيرا ، حيث بلغ عددهم نحو سبعة ملايين ومائتي ألف مستخدم ” ٧,٢ مليون”

وقد دخل الإنترنت إلى المملكة العربية السعودية للمرة الأولى في عام ١٩٩٤ م ، و في عام ١٩٩٩ تم تأسيس “وحدة خدمات الإنترنت” في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لتولي مهام الإشراف على خدمة الإنترنت الموكلة للمدينة.

و انتقلت مهام الإشراف على الإنترنت من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧م القاضي بنقل جميع المهام التي تتولها المدينة إلى كل من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وإلى الشركات المرخص لها بتقديم خدمات المعطيات. بحيث تتولى الهيئة المهام الإشرافية على خدمة الإنترنت في المملكة بما في ذلك الإشراف على ترشيح المعلومات، فيما تتولى الشركات المرخص لها بتقديم خدمات البيانات و المهام التشغيلية الخاصة ببوابة الربط الدولية بحيث تقوم كل شركة من تلك الشركات ببناء و الإشراف على بوابة ربط دولية خاصة بها وتتنافس فيما بينها في تقديم خدمة الربط الدولي لشركات تقديم خدمات الإنترنت..

و لم يتم فعليا نقل المهام التي تقوم بها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى كل من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وإلى مقدمي خدمات المعطيات إلا في عام ٢٠٠٦.

ومنذ دخول خدمة الإنترنت فائق السرعة "ADSL" في عام ٢٠٠١ عن طريق شركة الاتصالات السعودية كمزود وحيد بالإضافة إلى عدة جهات أخرى تم الترخيص لها من قبل شركة الاتصالات ، عانى المستخدمون السعوديون من سوء الخدمة و انتظارهم لعدة اشهر قبل للحصول عليها ، كما عانى المستخدمون من البطء في التحميل و الارتفاع في أسعار الخدمة و سوء خدمة العملاء و الدعم الفني.

و لذلك وحتى وقت قريب فإن خدمة "الديل أب" أو استخدام خط التليفون الأرضي في الولوج لشبكة الإنترنت ، كانت الأكثر شيوعا في المملكة ، و في يوليو 2009 قامت شركة الاتصالات السعودية بإرسال بيان شديد اللهجة للصحف السعودية مهددة فيه بسحب إعلاناتها من الصحف التي تنتقد الشركة أو ما تقدمه من خدمات بعد ان قامت إحدى الصحف بنشر كاريكاتير ينتقد سوء خدمة الإنترنت التي تقدمها الشركة.

ثم واكبت هذا التهديد بتخفيض الأسعار والإعلان عن تحسين الخدمة ، لمشتركي خدمة الانترنت فائق السرعة "ADSL" وبذلك نجحت شركة الاتصالات بشكل كبير في خطتها لتكميم الأصوات الناقدة و تحويلها إلى الإعلان لمشاريعها و التوقف عن الإعلان عن الانتقادات الصحفية التي تواجهها الشركة ، إلا أن الانتقادات التي يسوقها المشركين أنفسهم استمرت ، سواء في المنتديات أو عبر تعليقاتهم على ما تنشره الجرائد في مواقعها.

الحجب والرقابة ، والقتل

يعد النظام السعودي من أكثر الأنظمة العربية ممارسة للرقابة على الانترنت ، وهو هنا يعاني نفس معاناة وسائل الاتصالات و الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة.

بدأت سياسة الرقابة على الإنترنت منذ صدور قرار مجلس الوزراء عام ٢٠٠١ و الذي جاء فيه حظر لنشر او زيارة أي مواقع ذات محتوى حدده القرار و من بين المحتوى المحظور كل ما يعارض سياسة الدولة و النظام الحاكم وكل ما يعتبر إساءة لرؤس الدولة و ما يفسد العلاقات بين المملكة و دول أخرى وكل ما قد يهدد الامن العام و يؤدي لإثارة الفتن بين المواطنين. و حتى سنوات قليلة كانت عملية الرقابة و الترشيح للإنترنت تتم عبر وحدة خدمات الإنترنت التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية قبل أن تنتقل إلى هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات. أما الحجب نفسها فتقسم المواقع إلى نوعين:

1- المواقع التي تعتبرها السلطات ضد الأخلاق و الآداب العامة و تضم غالباً المواقع الإباحية و مواقع المثليين و المواقع التي تحتوي أي مواد جنسية.

2- المواقع السياسية و الحقوقية و التي تتناول قضايا عامة اجتماعية أو دينية تعتبرها السلطات مخالفة للقيم الاجتماعية و الدينية و السلوك و الآداب العامة في المملكة و تتولى حجبها وزارة الداخلية و الأمن السعودي.

و نظراً للنفوذ الهائل لشركة الاتصالات السعودية، وسيطرة وزارة الداخلية السعودية الكاملة على مقاليد الحكم ، فإن حجب مواقع الإنترنت لا يحكمه أي منطق ، خاصة مع الدعم المتبادل بين هذه الوزارة و المتشددون الإسلاميين ، والذي يظهر بوضوح في صدور فتوى لأحد الدعاة المعروفين بالتشدد لحجب موقع الفيس بوك ، وقيام مواطن سعودي بقتل إبنته في شهر أغسطس ٢٠٠٧ ، بعد أن فاجأها في حالة "حوار" مع أحد الشباب على موقع الفيس بوك.

و في يناير ٢٠٠٨ ، بدأت المملكة العربية السعودية بتطبيق قوانين جديدة للسيطرة على استخدام التقنية لأغراض الإرهاب و الاحتيال و الإباحية و تشويه السمعة و مخالفة القيم الدينية و عدم احترام آداب السلوك العامة ، حيث وافق مجلس الوزراء على إصدار قانون تقنية المعلومات الذي يضم القانون ١٦ مادة و يقضي بإنزال عقوبة قصوى تبلغ عشر سنوات سجن و غرامة ٥ مليون ريال على الأشخاص المدانين بإدارة مواقع إلكترونية تدعم المنظمات الإرهابية.

وحددت مواد القانون الحكم بعقوبة قصوى تبلغ ٣ سنوات سجن و غرامة ٥٠٠ ألف ريال على كل المدانين بالاحتيال المالي أو البيانات و الاعتداء على الحياة الخاصة للمواطنين الآخرين. كما يشمل القانون الجديد أيضاً الاستخدام الديني و الاجتماعي لتقنية المعلومات و الاتصالات فالذين ينتجون و يوزعون مواد معلوماتية تخالف القوانين العامة و القيم الدينية و آداب السلوك العامة سيواجهون عقوبة تصل إلى ٥ سنوات من السجن و غرامة ٣ مليون ريال، و سيواجه الذين يستخدمون تقنية المعلومات لنشر و ترويج الإباحية العقوبة نفسها.

## حجب المدونات

بدأ الحديث عن المدونات في السعودية عام ٢٠٠٥ و يقدر عدد المدونات النشطة طبقا لتوقعات عام ٢٠٠٩ ب ١٠٠٠٠٠ مدونة بالعربية و الإنجليزية و يتناول المدونون السعوديون قضايا مختلفة فمن قضايا إجتماعية تكشف عن مشاكل المجتمع السعودي إلى القضايا السياسية بما يتبعها من قضايا الإصلاح و حقوق الإنسان و أوضاع المرأة. و أطلق المدونين السعوديون العديد من الحملات من أجل تغيير بعض المشاهدات في المجتمع السعودي فمنها حملات عن حقوق المرأة و تكاليف الزواج و قضية وصاية الرجل على المرأة (قضية المحرم)

وقد أشارت دراسات حديثة أن نصف المدونين في السعودية هن من النساء السعوديات و هو أمر لا يثير الدهشة حيث لا تتمتع المرأة في السعودية بأي ظهور سياسي أو إعلامي و لذلك تعد المدونات بالنسبة للمرأة السعودية بمثابة متنفس لها و طريقة للاتصال و التفاعل مع العالم الخارجي.

ظلت المدونات السعودية بمنأى عن المراقبة، والملاحقات الأمنية، حتى صيف 2006 ، والذي شهد عدة حالات حجب، منها حجب لموقع (بلوجر)، ثم تم رفع الحجب عنه، مع بقاء حجب الصور المرفوعة على ذات الموقع، تلى ذلك حجب لمدونة حواء السعودية، وبعدها سعودي جينز <http://saudijehans.org/> التي يكتب فيها المدون السعودي أحمد العمران و هي مدونة بالإنجليزية و أيضا رفع الحجب عنها لاحقا.

و في عام ٢٠٠٧ قامت السلطات السعودية بتهديد بعض المدونين السعوديين و إجبارهم على التوقف عن التدوين و بالفعل توقف البعض و كان منهم فؤاد فرحان، رجل الحرية و ماشي صح إلا ان المدون فؤاد الفرحان قد عاود التدوين قبل اعتقاله لاحقا و أيضا عاد المدون ماشي صح للتدوين مرة أخرى.

## سجناء الإنترنت

### فؤاد الفرحان

من أوائل المدونين السعوديين الذين كتبوا بأسمائهم الحقيقية و هو مقيم بمدينة جدة ،وقد اهتم في مدونته بالكتابة عن الشأن السعودي مدافعا عن حقوق الإنسان في السعودية،فقد دافع في مدونته عن الإصلاحيين العشرة الذين اعتقلتهم السلطات السعودية دون محاكمات في فبراير ٢٠٠٧ على خلفية توقيع بعضهم على عريضة طالبوا فيها بالإصلاح السياسي والدستوري، فيما أعلنت وزارة الداخلية السعودية أن اعتقالهم جاء بتهمة "تمويل الإرهاب."



كما كتب الفرحان في إحدى التدوينات يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٧ عن اعتصام كانت نساء سعوديات قد دعين له مطالبين بوقف التعذيب و بإجراء محاكمات عادلة لأزواجهن المعتقلين بتهمة الانتماء لجماعات متشددة و دعى الفرحان على مدونته لمناصرة هؤلاء الزوجات و مساعدتهن و قبل اعتقاله بفترة وجيزة في ديسمبر ٢٠٠٧ كتب فؤاد الفرحان رسالة قال فيها:

”علمت أن هناك أمر رسمي من أحد مسؤولي وزارة الداخلية للتحقيق معي و أنه سيتم اعتقالي في أي وقت خلال الأسبوعين القادمين ، سبب إصدار هذا الأمر هو أنني كتبت عن المعتقلين السياسيين منذ فترة و هم يعتقدون أنني أقوم بعمل حملة دعائية للدفاع عنهم و الترويج لقضيتهم – اللي هي الإصلاح أو التغيير – في حين أن كل ما قمت به هو أنني كتبت بعض المقالات و وضعت بعض البانرات وطلبت من الإخوة المدونين أن يحذو حذوي.

طلب مني هذا المصدر أن أتعاون معه و أن أكتب اعتذار. لكني لا أدري عن ماذا يريدونني أن أعتذر؟ أعتذر عن أنني قلت أن الحكومة كاذبة في ادعاءاتها باتهام الإصلاحيين بأنهم يدعمون الإرهاب؟”

وتم اعتقال فؤاد الفرحان بشكل بالفعل في ١١ ديسمبر ٢٠٠٧. و كان يبلغ من العمر وقتها ٣٢ عاما ، ولم توجه السلطات السعودية أي تهمة للفرحان و لم تدلي بأي تفاصيل عن أسباب اعتقاله كما رفضت توكيل محاميا له أو تلقية أي زيارة باستثناء زيارة والدته له لمدة ربع ساعة في يناير ٢٠٠٨.

حيث دشن المدونون السعوديون و العرب حملة للمطالبة بالإفراج عنه كما دعت منظمات حقوقية عربية من بينها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان و منظمة مراسلون بلا حدود للإفراج عنه حتى تم الإفراج عنه في ٢٦ أبريل ٢٠٠٨ بعد أن قضى ١٤٥ يوما خلف القضبان توقف الفرحان عن التدوين بعد خروجه من المعتقل و قال فؤاد الفرحان ردا على سؤال حول تجربة الاعتقال

“قبل البعثة -وهو اللفظ الذي أفضله بديلاً عن الإعتقال- كنت أضع عبارة على رأس المدونة تقول: ”بحثاً عن الحرية والكرامة والمساواة والشورى وباقي القيم الإسلامية المفقودة لأجل رغد وخطاب“. خرجت من البعثة وأنا أكثر إيماناً بها من قبل”

أما عما إذا كان فؤاد الفرحان سوف يعاود التدوين فقد ذكر الفرحان أنه لا زال يحاول إصلاح الإضرار التي أصابت مؤسسته و مصدر رزقه و لكنه سيعاود التدوين عما قريب.

يوسف عشاوي

تم اعتقال يوسف العشاوي ٢٦ عاما في ٢٤ أغسطس الماضي ٢٠٠٨ و هو ناشط و ميرمج

إنترنت مصري كان يعمل بمؤسسة "ينابيع التقنية" بالرياض ، ونتيجة لقدراته التقنية المتقدمة أصبحت المؤسسة تعتمد عليه في الكثير من أعمالها ، حتى قام كخبير بالشركة بتنفيذ بعض الأعمال التقنية لصالح وزارة الخارجية السعودية.

وكان عشاوي قد ذهب بناء على طلب إدارة المرور بان يتوجه يوسف اليهم لاستكمال بعض الأوراق الخاصة برخصة القيادة ، ذهب يوسف إلى إدارة المرور ، لكنه لم يعود حتى اليوم !. وعلمت أسرته أن سيارة تابعة للأمن السعودي قد اقتادته لمكان مجهول.

وقد تقدمت وحدة الدعم القانوني لحرية التعبير بالشبكة العربية ببلاغ رسمي للنائب العام المصري ، وكذلك للسفارة المصرية في السعودية ولوزارة الخارجية السعودية ، وكذلك لجمعيتي حقوق الإنسان في السعودية ، إلا أن كل هذه الجهات لم تهتم بالقضية وكأنه أمر عادي ان يختطف مواطن ويتم سجنه دون الاكتراث بحقه في ان يبلغ بالاتهامات الموجهة إليه أو أن تخطر عائلته أو محاموه بمكان احتجازه والاتهامات الموجهة اليه ، إن كان ثمة اتهامات من الأساس. كما تيقنت الشبكة العربية وأسرتها من أن أجهزة الأمن المصرية تعلم بواقعة الاختطاف البوليسي ليوسف من قبل الأمن السعودي ، وفيما يبدو أن عدم اتخاذها أي إجراء لحماية يوسف وحقوقه ، او متابعة موقفه القانوني هو الذي شجع الأمن السعودي على إمعانه في تجاهل القانون.

و قد ظنت الشبكة العربية في بداية علمها بواقعة اختطاف يوسف في أغسطس الماضي بواسطة الأمن السعودي ، ان للواقعة علاقة بما أعلنته وزارة الداخلية السعودية من إلقاء القبض على خمسة شباب يشاركون في بعض المنتديات الحوارية على الانترنت ، ولكن وبعد مشاهدة نوع النشاط الذي يمارسه يوسف على موقع الفيس بوك ، استبعدت هذا ، حيث هي مشاركات عادية جدا ، ويدلل عليها صور أصدقائه من الجنسين في الجزء الخاص به على الموقع الشهير.

وبشكل غير رسمي علمت الشبكة العربية وأسرة يوسف انه سجين في سجن الحابر بالرياض ، دون أن يوجه له اتهام محدد ، وأنه سجين فقط لظن وزارة الخارجية و وزارة الداخلية السعوديين ، أن يكون بحكم عمله التقني في شركة ينابيع ، التي نفذت بدورها بعض الأعمال في وزارة الخارجية قد يكون قد الم ببعض الأسرار ، فكان الأسهل هو سجنه ، حيث الحكومة المصرية كعادتها لن تهتم به أو بوضعه القانوني كسجين في السعودية ، وما زال حتى وقت كتابة هذا التقرير سجينا دون إتهام رسمي.

رأفت الغانم

قامت السلطات السعودية باعتقال المدون السوري رأفت الغانم ٢٥ سنة ومقيم في السعودية ،

وصاحب مدونة " ضفاف " <http://www.elaphblog.com/raafat> - يوم ٢٩ يوليو الماضي ، واقتادته لمكان مجهول.

وكان رأفت الغانم الذي يقيم مع أسرته في السعودية قد توجه مع والده لإدارة الجوازات بمدينة الرياض عقب طلب الإدارة ذلك من والده ، وفور توجهه إليها قامت إدارة المباحث السعودية باعتقال الغانم ، واقتادته لمكان مجهول ، ثم توجهت قوة من الشرطة مساء اليوم نفسه لمنزله ، واستولت على الهارد ديسك" القرص الصلب بجهاز الكمبيوتر " الخاص بالمدون الشاب. ومعروف عن الغانم أنه يكتب أيضا في بعض المنتديات و في مواقع حوارية سعودية وسورية، وينتقد بعض المظاهر الاجتماعية والسياسية السعودية والسورية ، وشارك بالتوقيع على "عريضة موجهة لخدام الحرمين للمطالبة بإطلاق المدون العتيبي والكاتب خالد العمير" المعتقلين منذ بداية العام ٢٠٠٩ في السعودية على خلفية نيتهما تنظيم تظاهرة في الرياض تطالب بوقف الحرب على غزة، وهي العريضة التي وقع عليها حوالي مئة كاتب وإعلامي عربي وعدد من المنظمات الحقوقية العربية ، فضلا عن كتاباته التي تنتقد ممارسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما زال معتقلا حتى كتابة هذا التقرير في سبتمبر. 2009

#### مقاهي الإنترنت

تتضمن اللوائح التي تنظم عمل مقاهي الانترنت في السعودية والتوجيهات التي يتم توزيعها على أصحاب مقاهي الانترنت عدداً من النقاط أبرزها إرشاد المستخدمين بضرورة الاستفادة من الخدمة بما يتماشى مع الدين الحنيف والأنظمة الوطنية والبعد عما يخالفها والتي وردت بمذكرة ضوابط استخدام وامن الانترنت. وتحظر تلك المذكرة استخدام الانترنت في «ما يمس قداسة الإسلام وشريعته أو يחדش الآداب العامة أو ينافي امن الدولة ونظامها، والدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين، وكل ما من شأنه تحبيذ الإجرام أو الدعوة إليه أو الحض أو الاعتداء على الغير بأي صورة من الصور». وتحظر ايضاً «كل ما يتضمن القدح أو التشهير بالأفراد». كما تشدد على «عدم استخدام البريد الالكتروني لتبادل معلومات تتعارض مع الدين الحنيف أو الأنظمة الوطنية. » وقد قامت وزارة الداخلية السعودية بفرض قيود قاسية على عمل مقاهي الانترنت السعودية وفرض توجيهها ،تتضمن إلزام أصحاب مقاهي الانترنت بتركيب كاميرا سرية داخل المقهى ، وتسجيل أسماء وهويات المستخدمين ، بالإضافة إلى قصر استخدام الانترنت على الخطوط التليفونية المقررة باسم المقهى فقط ،فضلا عن إجراءات أخرى تزيد من القيود المفروضة أصلا على استخدام الانترنت ،.

وكانت آخر هذه التوجيهات في ١٥ أبريل الماضي بإلزام ملاك مقاهي الانترنت بثمانية تعليمات أساسية هي:

- 1- تثبيت كاميرات سرية داخلية.
- 2- توفير سجل يدوي لتدوين أسماء وهويات مرتادي المقهى.
- 3- عدم استخدام أي اشتراك للاتصال بالإنترنت خلاف الاشتراك الموضح في الشهادة الصادرة من مزود الخدمة.
- 4- عدم السماح باستخدام بطاقات مسبقة الدفع أو استخدام الإنترنت الفضائي دون ترخيص.
- 5- ضرورة تشغيل موظف سعودي في المقهى.
- 6- عدم السماح للأحداث دون ١٨ سنة بالتردد على المقهى.
- 7- التقيد بمواعيد الإغلاق في الساعة ١٢ ليلاً.
- 8- أن تكون جميع الهواتف المستخدمة في المقهى باسم المحل وليس باسم المالك أو أي شخص آخر.

## السودان

على الطريق

نظرة عامة

يمر السودان بمرحلة تاريخية هامة في الأشهر القليلة القادمة ، حيث من المقرر أن تجرى فيه أول انتخابات حقيقية ، منذ أكثر من عشرين عاما ، وسوف تجرى عمليا ست عمليات انتخابية هي "رئاسية وبرلمانية ورئاسة جنوب السودان وحكام الولايات وبرلمان الجنوب وبرلمانات الولايات" ، ولا تقف أهمية هذه الانتخابات فقط على كونها الأولى منذ عام ١٩٨٦ ، أو لأنه من المتوقع أن يشارك بها أكثر من عشرين حزب معارض في مواجهة حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، بل أيضا لأنها سوف تعطي مؤشرات هامة حول الدعم الشعبي الذي قد يمنحه السودانيون للرئيس السوداني عمر البشير ، الصادر بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية ، فضلا عن أنها سوف تنير الطريق أمام إجراء الاستفتاء على انفصال جنوب السودان المقرر في يناير ٢٠١١ ، بموجب اتفاق السلام الموقع عام ٢٠٠٥ .

وعلى الرغم من التأجيلات المتكررة التي تتسبب فيها "لجنة الانتخابات الوطنية السودانية" المشرفة على إجراء الترتيبات لإجراء الانتخابات ، إلا أنها سوف تتم ، حيث لا يحتمل النظام السوداني ضغطا داخليا ، بجانب الضغط الخارجي بسبب مذكرة التوقيف الصادرة بحقه ، فضلا عن حاجته هو نفسه لبعض الشرعية التي قد تؤمنه ضد هذه المذكرة ، لاسيما وأن السودانيون لن يقبلوا بعودة الحكم الديكتاتوري مرة أخرى ، وقد يتسامحون مع ماضي البشير القمعي ، فقط في حالة إحترام حقهم في إجراء انتخابات ديمقراطية.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

رغم الأعداد المتواضعة لخطوط الهاتف الثابت أو المحمول في السودان بالنسبة لعدد السكان البالغ عددهم نحو "٤٠ مليون نسمة" ، حيث لا يزيد عدد خطوط الهاتف الثابت عن ٣,٦٦ مليون خط ، ونحو ١٩ مليون هاتف محمول. إلا أن هذه الأرقام تعكس النمو الهائل الذي يشهده قطاع الاتصالات في السودان مقارنة بما كان الأمر عليه قبل سنوات قليلة ، حيث لم يكن عدد خطوط الهاتف الأرضي في ٢٠٠٦ عن مليون ونصف خط ، كما لم يكن عدد خطوط المحمول تزيد عن ٥ ملايين في نفس التاريخ.

وما زالت خمسة شركات كبرى هي المسيطرة على هذا القطاع ، سواء الهاتف الأرضي أو المحمول وهي (الشركة السودانية للاتصالات "سوداتل" ، وشركة كنار للاتصالات ، الشركة السودانية للهاتف السيار "زين" ، شركة ام تي ان "أريبا" ، شركة سوداتل للهاتف الجوال "خدمة

– سوداني. (”

أما عن مستخدمي الإنترنت فقد وصلت عددهم إلى ” ٢,٤ مليون مستخدم” وهو ما يعد بدوره تطورا كبيرا حيث لم يكن عدد مستخدمي الانترنت يزيد عن ١,١٤ مليون مستخدم في عام ٢٠٠٦ ، أي ان أعداد مستخدمي الهاتف بنوعيه والانترنت قد تضاعفوا عدة مرات في خلال الثلاثة سنوات الماضية.

ويعول الكثير من السودانيين على الانترنت لتجاوز العراقيل والعقبات التي تعيق وصولهم للمعلومة أو لتجاوز الرقابة المخابراتية التي يفرضها النظام السوداني عليهم ، ولاسيما عقب صدور مذكرة التوقيف بحقه ، ويدلل بعض الصحفيين على الوضع القائم الذي يعيشونه بأن السودان يصدر بها نحو ٦٠ جريدة وصحيفة يومية ، إلا أن توزيعها مجتمعة لا يصل لنصف مليون نسخة ، وهو رقم توزعه جريدة واحدة في الجزائر على سبيل المثال ، لذلك فإن الانترنت يفتح الباب واسعا لتجاوز الرقابة والمصادرات البوليسية ، فضلا عما يتيح الانترنت من إمكانية توصيل ما تتضمنه هذه الصحف من أفكار وموضوعات تعبر عن تيارات سياسية وأحزاب مختلفة ، لمناطق من الصعب ان تصلها الجرائد المطبوعة.

وقد تميز الشباب السوداني بقدرته على الاستفادة من قطاع الاتصالات بطريقته الخاصة المبتكرة ، وخلق فرص عمل باتت منتشرة هناك ، وهي لجوء الشباب لشراء كارت الاتصالات المدفوعة مسبقا بمبلغ يمنحه تخفيض ، ثم يقوم بإعادة شحن للراغبين بمبالغ بسيطة ، ليتبقى له في النهاية فارق السعر ( مثال شراء كارت بمبلغ ٤٨ جنيه ، ليشحن رصيد بمبلغ ٥٠ جنيه، وحين يتم شحن هذه القيمة لعدد من الراغبين، يكون هامش الربح في هذا الكارت مبلغ ٢ جنيه وهكذا).

إلا أنه وعلى الجانب الآخر فنفس الظروف الصعبة التي جعلت الشباب السوداني يلجأ لهذه الوسيلة وهي الفقر ، قد تتسبب في جعل السودان مقبرة نفايات إلكترونية ، عبر استيراد ما يسمى أجهزة الكمبيوتر المستعملة ، التي أوشك عمرها الافتراضي على الانتهاء ، أو التي انتهى عمرها فعلا ، وما تسببه هذه الأجهزة من تلوث سواء عند حرقها أو تفكيكها ، بحيث تصبح كارثة بيئية على المدى البعيد في السودان ، وتكاد السودان ومصر تنفردان بهذه الظاهرة “استيراد الأجهزة المستعملة” على ما فيها من مخاطر.

مقاهي الإنترنت

رغم قلة عدد مستخدمي الانترنت في السودان ، وظروف المواطنين الصعبة ، إلا أنه يتميز بخدمات إنترنت جيدة ، تحسده عليها بعض الدول ذات الظروف الأفضل ، لذلك فقد ساعدت

هذه الخدمات الجيدة على رواج مقاهي الإنترنت التي تجتهد لتقدم أسعار جيدة ، وقد بلغ عدد مقاهي الإنترنت في السودان نحو ٤ آلاف مقهي ، موزعة على المدن الرئيسية ، ولا يشمل هذا العدد ما يضمه اقليم دارفور محل الأزمة المعروفة ، فضلا عن ذلك فلا تتوافر معلومات عن نوادي الانترنت التي تتيحها الحكومة السودانية للمواطنين.

ولم ترد الشبكة العربية شكاوى من التضييق على عمل مقاهي الانترنت في السودان ، أو من مستخدمي هذه المقاهي ، وهي خطوة تحسب في هذا المجال للحكومة السودانية ، التي يبدو أنها تكثف جهودها حتى الان في التضييق على الصحافة المطبوعة فقط.

### الحجب والرقابة

في يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٨ ، ظهر لمتصفح موقع يوتيوب الشهير بالسودان رسالة تفيد بأن الهيئة القومية للاتصالات ، قد حظرت الموقع ، دون أن تعلن أي أسباب لحظر الموقع المعروف والحائز على شعبية واسعة على مستوى العالم ، إلا أن نشطاء الانترنت السودانيين ، والمغرمين بهذا الموقع ، لم يكتفوا بتدشين حملة للمطالبة برفع الحجب عن يوتيوب على بعض المدونات و موقع سودانيز أونلاين صاحب الشعبية الكبيرة بالسودان ، بل قام أحد نشطاء الإنترنت باختراق موقع الهيئة القومية للاتصالات ، وترك عبارة على الموقع توضح أنه فعل ذلك احتجاجا على إغلاق السلطات السودانية لموقع اليوتيوب المخصص لعرض وتداول ملفات الفيديو، وذكر بأنه يمهل إدارة الهيئة ٤٨ ساعة لفك حظر اليوتيوب وإلا أنه سيقوم بتدمير كل نظام فلترة المواقع لدى الهيئة

وحجب المواقع ليس منهج ثابت وقاسي بالسودان مثل دول عربية أخرى كالسعودية أو تونس ، لكنه موجود على كل حال ، ورغم قلة عدد المواقع المحجوبة إلا أن أشهر المواقع حجبتها الحكومة عدة مرات ثم تسمح بها ، ثم تحجبها هو المدونة المعروفة بإسم "إزالة القناع - <http://unmasking.wordpress.com/> " وهي مدونة علمانية نقدية ، للمدون "عماد الدين الدباع" الذي يعد من أوائل المدونين السودانيين و أجرأهم ، حيث يتناول في كتاباته النقدية التيار الاسلامي المتشدد بالسخرية ، رغم كونه في إحدى الدول التي تنسب حكومتها لهذا التيار نفسه.

دولة تحجب مواقع ، وموقع يحجب دولة!

لعلها هي المرة الأولى التي يصبح فيها الوضع معكوسا ، فإذا كان من المعتاد أن تحجب دول وحكومات بعض المواقع ، فإن السودان بات من أولى الدول التي يقوم موقع بحجبها.

حيث قرّرَ موقع ميكروسوفت حجب الماسنجر "خدمة الشات التابعة له" في خمس دول تخضع

لمقاطعة الحكومة الأمريكية وهي: إيران والسودان وسوريا وكوبا وكوريا الشمالية. بناء على هذه المقاطعة ، ولم يتضح ان كانت مايكروسوفت تطوعت بالقيام بذلك أم أنها تلقت أوامر للقيام بالحجب.

سجناء الإنترنت

في يوم ٥ مارس ٢٠٠٩ ، قامت السلطات السودانية باعتقال ناشط الانترنت عبدالحكيم عبدالرحمن ، عقب كتابته لموضوع يؤيد قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير في الموقع الحوارى المعروف ” المنتدى النوبى العالمى <http://www.nubian-forum.com/vb>” على الإنترنت ، حيث قامت أجهزة الأمن بالاستيلاء على كلمة المرور الخاصة بعبد الحكيم عبدالرحمن فى المنتدى وقامت بحذف أكثر من ٣٠٠ موضوع كتبها نشطاء الموقع ، قبل أن يتدارك القائمين على الموقع الأمر وتغيير كلمات المرور..

وكان عبد الحكيم عبد الرحمن قد اعتقل فى مدينة دنقلا السودانية ، بعد ساعات من كتابته مؤيدا لقرار المحكمة الجنائية بتوقيف البشير ، كجزء من سلسلة من الموضوعات التى تتناول قسوة الشرطة السودانية ضد المواطنين السودانيين.

ونتيجة لحملة كبيرة شنها نشطاء الانترنت وبعض الصحفيين و الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فقد تم الإفراج عن عبدالحكيم ، ولم ترد معلومات عن سجن نشطاء انترنت آخرين من السودان.



## الصومال

“سيشكو محرك البحث جوجل عظم الله شأنه من محاولات اليائسة والحثيثة على إيجاد مدونات صومالية.. الأمر مزعج حقاً.. لا أحد لا أحد يكتب! الجميع مشغولون بحمل السلاح، لا يوجد وقت لقلم لن يغير شيء!”

المدونة الصومالية فرح في مدونتها دندنات أفريقية

<http://fara782.wordpress.com>

نظرة عامة

باستثناء المعنى الجغرافي، لم تعرف الصومال الدولة بمفهومها الحديث سوى لحظات خاطفة في العقدين الماضيين، وذلك لافتقارها لحكومة مركزية قوية، وتوالي الحروب الأهلية والاحتلال والكوارث والنزاعات التي مازالت تدمي جسدها حتى الآن. بعد حصول الصومال على استقلالها في يوليو ١٩٦٠، مرت بعدة محطات مؤثرة، منها الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩ الذي قاده الجنرال محمد سياد بري، حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١، وتبعها إعلان الجزء الشمالي من الصومال استقلاله تحت اسم “صومالي لاند” وهي دولة بالمعنى الفعلي وتحظى باستقرار نسبي إلا أن أي من دول العالم لم تعترف بها حتى الآن. وفي ١٩٩٨ أعلن إقليم بونتلاند في شرق الصومال استقلالاً أحادي الجانب، وفي عام ٢٠٠٠ تم اختيار عبد القادر صلابد رئيساً للبلاد وتسمية رئيس للوزراء بعد مشاورات الفصائل بالقاهرة، لتكون أول حكومة منذ ١٩٩١. لكن أجلها كان قصيراً مع إعلان أمراء الحرب بدعم أثيوبي رغبتهم تشكيل حكومة بأنفسهم. لتدخل البلاد نفق الفوضى مرة أخرى حتى اتفاق كينيا لتشكيل حكومة انتقالية TFG عام ٢٠٠٤، وفجأة ظهرت المحاكم الإسلامية في ٢٠٠٦ لتسيطر على أجزاء كبيرة من البلاد لكنها بدورها اندحرت مع دخول القوات الأثيوبية للصومال بدعم سياسي أمريكي.

تسود البلاد الآن حالة من الاضطراب منذ انتخاب زعيم المحاكم السابق – الذي يصنف كإسلامي معتدل – الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للبلاد في يناير ٢٠٠٩، حيث انشق عنه جزء من المحاكم بقيادة حسن أويس، و لا تزال رحي القتال تدور بين القوات الحكومية من جهة وأتباع أويس وحركة شباب المجاهدين من جهة أخرى، الذين يرفضون الاعتراف بشرعية الحكومة ويطالبون برحيل جميع القوات الإفريقية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وفق رؤاهم. تقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي بجنوب شرق أفريقيا، ويقدر عدد سكانها بنحو ١٠ ملايين نسمة، يمثل العرق الصومالي ٨٥% إلى جانب ١٥% لأقليات أشهرها البانتو. اللغة

الرسمية هي الصومالية والعربية، لكن نسبة كبيرة من أهلها ملمون بالإنجليزية والإيطالية بسبب الاحتلال السابق. ويدين الغالبية العظمى منهم بالإسلام مع أقلية مسيحية، وانضمت الصومال كدولة عضو بالجامعة العربية عام ١٩٧٤.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

برغم غياب الحكومة منذ عقدين، وتعرض البنى التحتية للدمار أثناء الحرب الأهلية، تتمتع الصومال بوحدة من أنشط قطاعات الاتصالات في دول أفريقيا وجنوب الصحراء. حيث ساهم الشتات الصومالي الكبير في أوروبا والخليج وأنحاء العالم في تعزيز الاستثمارات في ذلك القطاع.

وقد تزايد عدد وسائل الإعلام المحلية من صحف وإذاعة وتلفزيون، وإن ظلت الإذاعة "الراديو" هي وسيلة الإعلام الأولى في البلاد، حيث يوجد العشرات من محطات الراديو المحلية بالإضافة لإذاعة "بي بي سي" الناطقة باللغة الصومالية والتي تتمتع بمصداقية كبيرة لدى الجمهور.

بلغ عدد خطوط الهواتف الثابتة في الصومال نحو ١٠٠ ألف خط، وعدد خطوط الهاتف النقال ٦٠٠ ألف حتى عام ٢٠٠٧. ورغم أن الحرب الأهلية دمرت كافة خطوط الهاتف بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣، إلا أن تركيب خط هاتف أرضي يستغرق حالياً ٣ أيام في حين مازال يستغرق شهوراً وربما سنين في الدول المجاورة. ولا يكلف تركيب الخط أكثر من ١٠ \$ دولارات شهرياً، تمنح مجانية المكالمات المحلية، في حين تعتبر المكالمات الدولية هي الأرخص على الإطلاق في القارة الإفريقية.

ويكمن السر وراء ذلك في انتهاء احتكار قطاع الاتصالات حكومياً بعد سقوط النظام ونهاية دور الدولة، حيث قوبل احتياج المواطنين لخدمات الاتصال بتوافر حرية بلا قيود لدى المستثمرين في إنشاء شركاتهم. والآن هناك نحو ١٠ شركات اتصالات تتنافس في جو غير منظم، يحكمه فقط حرب الأسعار. فهم غير مضطرين لدفع ضرائب أو رسوم الحصول على رخصة أو رشوة الموظفين في الوزارة.. الخ.

وعلى الجانب الآخر، لا تتعرض شركات الاتصالات لتهديد يذكر من قبل الفصائل المسلحة، بسبب إدراك الأخيرة أن مهاجمة الشركات سيسبب انقطاع الاتصالات عن الصومال. كما أن تلك الشركات لا تتدخل في اللعبة السياسية. ورغم عدم وجود قوانين أو نظام قضاء قومي، إلا أن المشتركين يدفعون فواتيرهم بانتظام كما يؤكد عبد الله محمد حسن – مسؤول بشركة تيليكوم الصومال – وذلك وفقاً لتقاليد العشائر الصومالية.

لم يكن الوضع السابق - على نجاحاته - مثالياً، فدور الحكومة والنظام مهم في جوانب عدة، وعلى سبيل المثال لم يكن بإمكان مشترك في شركة أن يتصل بمشترك في شركة أخرى، وهذا ما دفع الأمم المتحدة ممثلة في البرنامج الإنمائي UNDP لإقناع الشركات -ومعظم مكاتبها في دبي- بالتوقيع على اتفاق مع الاتحاد الدولي للاتصالات ITU لتكوين هيئة الاتصالات الصومالية Somali Telecom Association وذلك في نوفمبر ١٩٩٨. وكما يقول سكرتير عام الهيئة عبد الغني جاما "الوضع كان يشبه مباراة بدون حكم." وقد تصبح تلك الهيئة التطوعية نواة لتشكيل جهة منظمة لقطاع الاتصالات في البلاد، حيث تقوم بإحصاءات ونشاطات شبيهة بما تقوم به هيئات الاتصال في الدول الأخرى، وتمثل الصومال في المؤتمرات الدولية.

وفيما يتعلق بالإنترنت، بلغ عدد مستخدميه في الصومال نحو ١٠٠ ألف في عام 2007. وبرغم ضآلة الرقم الأخير مقارنة بعدد السكان، إلا أن معدل الزيادة في عدد المستخدمين بلغت ٤٤،٩٠٠% خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، مسجلاً أعلى معدل للزيادة في أفريقيا. ليصبح معدل انتشار الإنترنت بالصومال ١% تقريباً. وكانت الصومال آخر دولة بأفريقيا يدخلها الإنترنت وذلك عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك سوى ٥٧ موقع صومالي على الإنترنت.

يوجد في الصومال عدة شركات تقدم خدمة الإنترنت أهمها هي Global internet company التي تكونت من اتحاد ٣ شركات للاتصالات. ويقول مدير الشركة عبد القادر حسن إنه في مدى ١،٥ كم من وسط مقديشو يتمتع المشتركون -غالباً مقاهي الإنترنت- باتصال كابل ١٥٠ Mb/S وفي باقي مقديشو تصل سرعة اللاسلكي إلى ١١ Mb/S. ومما يعزز نمو الإنترنت في الصومال وجود من ١ إلى ٣ مليون صومالي في الشتات بأوروبا وأمريكا والخليج، وغني عن الذكر أن أرخص وسيلة لتواصلهم مع أهلهم بالداخل هي الإنترنت. لكن كل ذلك النمو هش للغاية، وعرضة للتقلبات الجذرية، مثلما حدث في نهاية 2001 حين انقطع الإنترنت عن الصومال بالكامل لمدة شهرين، بعدما وضعت الولايات المتحدة الأمريكية شركتي الصومال للإنترنت والبركات على قائمة الشركات المتهمه بتمويل القاعدة، وقامت بقطع الإنترنت عن هاتين الشركتين المزودتين للإنترنت. وحرّم ذلك الإجراء الصوماليين بما فيهم مؤسسات الأمم المتحدة وهيئات الإغاثة من الإنترنت لفترة غير قصيرة، كما أغلقت مقاهي الإنترنت أبوابها.

وتكرر حادث مشابه عام ٢٠٠٧ لكن فقط لعدة ساعات، وذلك حين أمرت القوات الحكومية

بإغلاق شركة "جلوبال إنترنت" المزود الأساسي للإنترنت في الصومال، قبل أن تعاود الشركة العمل بعد انسحاب الجنود.

### البيئة القانونية المنظمة للاتصالات والإنترنت

عرفت الصومال عدة دساتير، كان أبرزها دستور ١٩٦٩ الذي جاء به الجنرال محمد سياد بري بعد أيام من الانقلاب الذي قاده، لكن ومنذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١ لا توجد تشريعات أو قوانين صامدة على الأرض. وكان نظام حكم بري دكتاتوري سلطوي إلا أن الدستور المذكور نص على حرية التعبير وحرية الاعتقاد" في ظل القانون"، كما نص على "حرية وسرية المراسلات المكتوبة، وكافة وسائل الاتصال". وهي مادة لا توجد في كثير من دساتير الدول العربية.

وعلى أي حال لم تعد للدستور المذكور أية صلاحية، وفي ظل الوضع الذي تعيشه الصومال، لا شك أن القوانين المنظمة لقطاعي الاتصالات والإنترنت هي أبعد ما يشغل رأس أي من المعنيين في البلاد حالياً، فذلك القطاع يكاد يكون بدائياً حتى الآن برغم النمو الواعد.

وقد حاولت الحكومة الانتقالية TFG في عام ٢٠٠٢ فرض قانون متشدد للصحافة لكنه قوبل بمعارضة شديدة فتراجعت السلطات عنه. ويعمل الصحفيون حالياً في بيئة يعوزها القانون. وفيما يتعلق بإقليمي بونتلان و صوماليلاند فإن لكل واحدة منهما حكومة وقوانين خاصة بهما. لكن حرية الصحافة محدودة بشكل عام، وتغطية القضايا السياسية في غاية الخطورة. الجدير بالذكر أن غالبية الصوماليين - حتى في المناطق الحضرية - مازالوا يدينون بالولاء للقانون العرفي الذي يمثل فيه زعماء العشائر دور القضاة. وهذا القانون معروف باسم Xeer ولا يوجد به مواد قانونية مكتوبة، لكن النزاعات يتم حلها بواسطة الزعماء. وكثير من الصوماليين يثقون في هذا النظام أكثر من ثقتهم في القضاء الرسمي حتى في إقليم صوماليلاند الذي يتمتع بدستور وقضاء. وهذا النظام هو الذي يجبر مشركي الإنترنت على دفع الفواتير للشركات.

### الرقابة والحجب والاعتقال

لم ترصد أي جهة وجود رقابة على محتوى الإنترنت تمارسه الحكومة أو الشركات المزودة للخدمة بالصومال. والسبب الأساسي وراء ذلك يكمن في أن الجهود منصبة في إعادة إنشاء البنية التحتية وتوفير الإنترنت أصلاً للسكان.

بيد أنه يجب تناول المعلومة السابقة بحذر، مع الأخذ في الاعتبار المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في الصومال بشكل عام. إذ تحتل الصومال مراتب متقدمة في انتهاكات

حرية الصحافة في العالم، وقد صنفت منظمة" مراسلون بلا حدود" الصومال كأكثر بلدان أفريقيا دموية للصحفيين عام ٢٠٠٨.

وتشمل تلك الانتهاكات كافة الأشكال من إغلاق المؤسسات ومصادرة الصحف إلى القتل والترويع والاحتجاز، ومعظمها يقوم بها أعضاء الفصائل المسلحة، إلا أن السلطات الحكومية المتعاقبة كان لها نصيب كبير في ذلك.

ولأن إذاعات الراديو هي وسيلة الإعلام الأولى في الصومال حتى الآن، فإن العاملين بها نالهم القسط الأكبر من التهديد والقتل وإغلاق المؤسسات. وفي الربع الأول فقط من عام ٢٠٠٩ رصدت جمعية مراقبة العدل الصومالية مقتل ٤ صحفيين بالإضافة إلى إعلان ١٥ آخرين من أبرز العاملين في المحطات الإذاعية تخليهم عن مزاولة المهنة بسبب الأوضاع الخطرة. وهناك حالة اعتقال موثقة على خلفية استخدام الإنترنت حيث تعرض الصحفي عبد الغني إسماعيل جو للاعتقال بسبب شكوى قدمها رئيس الهلال الأحمر الصومالي في صوماليلاند بعد تقرير كتبه جو على الإنترنت عن سوء توزيع الغذاء بواسطة الموظفين.

ومع التوسع في استخدام الإنترنت كوسيلة الإعلام، فليس من المستبعد أن تشمل الانتهاكات الصحفيين والمدونيين المفترضين.

المدونات والمواقع الصومالية

لا زالت المواقع الإخبارية بالصومال محدودة وغير مؤثرة نسبياً، وتتركز أهميتها في كونها النافذة الإعلامية الأهم للصوماليين في الشتات على أحوال بلادهم. لكن يمكن التنبؤ بكثير من الثقة إنه فور توافر بنية تحتية جيدة للاتصالات، سيصبح الإنترنت اللاعب رقم واحد في ساحة الإعلام الصومالية، نظراً لما يتمتع به من مزايا تفوق وسائل الإعلام الأخرى. ثمة دراسة تتناول بزوغ مواقع الإنترنت كإعلام بديل منافس في الصومال، وترصد وجود نحو ٣٠٠ موقع صومالي حتى ٢٠٠٧، معظمها يديرها الصوماليون في الشتات، بالإضافة لمحاولة وسائل الإعلام التقليدية امتلاك مواقع على الإنترنت.

ولعل أشهر تلك المواقع على الإطلاق هو [www.hiiraan.com](http://www.hiiraan.com) وهو موقع إخباري مهم

يديره مهاجرون صوماليون ومعظم زواره من أوروبا وأمريكا وكندا. ويقدم مواد باللغتين

الصومالية والإنجليزية. وموقع ناجح آخر هو <http://www.dayniile.com> يقدم أخبار

يومية لكن باللغة الصومالية فقط. وهناك كذلك موقع رسام الكاريكاتير أمين أمير

[www.aminarts.com](http://www.aminarts.com) الذي نالت رسوماته الكارتونية السياسية شهرة كبيرة، ويحظى بعدد

كبير من الزوار.

ثمة عدة مواقع أخرى صغيرة إلى متوسطة المحتوى تحظى بعدة مئات من الزيارات، مثل موقع

إذاعة Hornafrik [www.hornafrik.com](http://www.hornafrik.com) وهي الأقدم في الصومال، وموقع [www.somalilandtimes.net](http://www.somalilandtimes.net) وهو النسخة الإنجليزية من صحيفة Haatuf أشهر الصحف في صوماليلاند. ومواقع [www.somaliweyn.org](http://www.somaliweyn.org) و [www.somaliland.org](http://www.somaliland.org) و [www.allpuntland.com](http://www.allpuntland.com) و [www.somalitalk.com](http://www.somalitalk.com). وقد تزايدت المواقع التي على تلك الشاكلة في الآونة الأخيرة بشكل كبير، وفي مجملها تستخدم اللغة الصومالية والإنجليزية، أما العربية فهي نادرة الاستخدام.. وفي الغالب تنقل تلك المواقع من وكالات الأنباء بدون مراسلين على الأرض. وثمة ظاهرة متكررة في تلك المواقع هي أنها تقدم قائمة بعناوين المواقع الصومالية الأخرى. كما أن كثير منها يتوقف تحديثه أو يغلق تماما بعد فترة.

الجدير بالذكر أن المجتمع الصومالي يوصف بأنه مجتمع (شفهي)، حيث لم تتحول اللغة الصومالية إلى لغة مكتوبة إلا في عام ١٩٧٢ حين بدأت كتابتها بالأحرف اللاتينية. وهذا أحد الأسباب المهمة لكون الإذاعة حتى الآن هي وسيلة الإعلام الأولى. فيما يتعلق بالمدونات الصومالية، فهي قليلة للغاية، وأغلبها يحررها المهاجرون الشباب في الغرب، كما تتميز بكثرة عدد الفتيات المدونات بشكل يكاد يفوق الذكور، وفي المجمل تظل المدونات بعيدة عن السياسة وغير مؤثرة، كما تسودها اللغة الإنجليزية. ويتناول المدونون الحديث عن أوضاعهم الاجتماعية وتحديات العيش في المهجر، بالإضافة إلى موضوع آخر مشترك بين كثير منهم وهو الرغبة في عودة السلام للصومال، وصب الغضب على الجماعات المسلحة وأمراء الحرب.

وكنموذج على ذلك، هناك مدونة لفتاة تكتب باسم "أنثى فطرية" <http://nativefemale.blogspot.com> وهي طالبة صومالية تدرس ببريطانيا. ومدونة <http://leylaspot.blogspot.com> وهي لفتاة تدرس بالولايات المتحدة وتكتب تحت اسم "مضطربة النوم". ومدونة "فيلسوف شرق أفريقيا" <http://arladii.wordpress.com> التي يدون فيها شاب باسم Om وفتاة باسم Hmalik وتحظى المدونة بعدد جيد من المشاهدات. والملاحظ من كتابات هؤلاء أنهم منسجمون مع الحياة بمجتمعاتهم الغربية، ويعيدون نسبياً عن واقع الحياة الرهيب بالصومال، وعلى سبيل المثال تناقش فتاة بريطانية تكتب باسم "أنثى سوداء مسلمة" <http://naimauk84.blogspot.com> طريقة اختيارها لفتان الزفاف. وفي ذات الوقت يلاحظ المتابع لتلك المدونات اهتمامات دينية واضحة لدى كثير منهم.

وهناك تدوينة شهيرة جداً لفتاة تدعى أديل، تتحدث عن تحديات إيجاد فرصة عمل لفتاة محجبة في الولايات المتحدة . لكن المدونة حالياً غير موجودة.

وقد رصدت الإذاعة البريطانية موجة من التدوينات الغاضبة التي أحدثتها التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال ، وبالفعل يمثل ذلك الحدث إحدى الموضوعات المتكررة في المدونات الصومالية.

وهناك بعض المدونات التي تستغل في النزاعات السياسية بالصومال، مثل مدونة “أحمد كويك” <http://waridaad.blogspot.com> وهو ناشط مدني مقيم في كندا، ويكتب مع آخرين لمحاولة إثبات وجود إقليم صوماليلاند كدولة مستقلة، ومدونات أخرى تستغل من قبل المتطرفين الإسلاميين لنشر أفكارهم. وبشكل عام لا تحظى السياسة باهتمام كبير في المدونات الصومالية، فيما عدا الموضوعات السابقة.

أما المدونات الصومالية باللغة العربية فهي تكاد تكون معدومة، لكن يوجد بعضها على موقع مكتوب مثل مدونة محمد بن ضاهر الزليعي <http://alrabab.maktoobblog.com> ومدونة “عائشة شكري” <http://aamay.maktoobblog.com> التي تحظى بعدد كبير من التعليقات.

ولعل ما كتبه إحداهن –تدعى فرح– على مدونتها دندونات أفريقية

<http://fara782.wordpress.com> يلخص الأمر حين قالت: “أصبت بإحباط بالغ، لا شيء لمصطلح مدونون صوماليون على الإنترنت! سيشكو محرك البحث جوجل عظم الله شأنه من محاولاتي اليائسة والحثيثة على إيجاد مدونات صومالية.. الأمر مزعج حقاً.. نحن شعب يخزي العين عنا الكل عندنا مؤهل لأن يصبح رئيس على الكرسي أو رجله لا فرق.. الكل لديهم رأي سياسي لما يحدث في بلادي، الجميع بما فيهم جدتي التي لم يجمعني الزمن بها، لديهم تحليلات تكتيكية لنهج الفصائل أو الحكومة الفصائلية إن صحت تسميتها لكن لا أحد لا أحد يكتب! الجميع مشغولون بحمل السلاح ، لا يوجد وقت لقلم لن يغير شيء!”

وبخلاف المدونات، يوجد عدد محدود من المواقع الاجتماعية والمنتديات النشيطة، أشهرها هو موقع [www.somaliaonline.com](http://www.somaliaonline.com) ويديره عدد من الشباب المهاجرين ويحتوي على أهم وأنشط منتدى صومالي على الإنترنت به مئات الآلاف من المداخلات، خاصة السياسية. ويعد مقصداً لوسائل الإعلام الأجنبية التي تبحث عن صدى الأحداث والآراء المختلفة لدى الصوماليين. وثمة موقع مهم آخر [www.somalilife.com](http://www.somalilife.com) وهو موقع اجتماعي في الأساس، ويتضمن منتدى يكتب به نحو ٣٠ ألف عضو. وكذلك موقع مشابه للغاية هو

[www.somalinet.com](http://www.somalinet.com) ويحتوي منتداه على ٨٠ ألف عضو و ١٦٠ ألف موضوع.

ويحتوي الأخيران على أقسام للمدونات، والفيديو والتعارف. والأخير فقط باللغة الصومالية. أمر طريف آخر جدير بالذكر في السياق، هو وجود عدد كبير من المواقع التي أنشأتها العشائر والقبائل الصومالية على الإنترنت، بهدف – ليس فقط – التواصل بين أبناء القبيلة في الداخل والخارج، وإنما أيضاً توجيه وإدارة القبيلة ونشر قيمها وأشعارها. لكن كثير من تلك المواقع ضعيف المحتوى أو توقف بثه.

### مقاهي الإنترنت

تنتشر مقاهي الإنترنت في الصومال سواء في العاصمة مقديشو، أو بقية البلدان، ويقدر عددها بنحو ٢٣٥ مقهى بمعدل زيادة ١٥،٦ % كل عام. وتعد تلك المقاهي تجارة رابحة، حيث يفترق معظم السكان للكمبيوتر أو الهاتف المنزلي وبقية اللوجستيات المطلوبة لامتلاك إنترنت بالمنزل. ويستخدم الصوماليون تلك المقاهي للاتصال مع الأهل في الخارج، وكذلك في الأبحاث الدراسية وخلاف ذلك، وتشير بعض التقارير الصحفية إلى انتشار المحادثة chatting بين الشباب والمراهقين من خلال تلك المقاهي، خاصة في إقليم صوماليلاند الذي يتمتع باستقرار أمني نسبياً. ويتحدث تقرير عن إقبال الفتيات على المقاهي في محاولة للحصول على زوج صومالي بالخارج للمساعدة في الهجرة.

### الخلاصة:

- تفتقر الصومال إلى بنية تحتية متطورة في قطاع الاتصالات، الأمر الذي يجعلها متخلفة للغاية حين مقارنتها في ذلك القطاع مع معظم الدول العربية.
- شهد قطاع الاتصالات والإنترنت نمواً متسارعاً منذ منتصف التسعينات، ومن المتوقع أن يستمر ذلك النمو في التسارع بشكل مضاعف فور تحسن الأوضاع الأمنية بالبلاد.
- لا يوجد أي تقارير عن ممارسة الحكومة أو الشركات للحجب أو الرقابة على محتوى الإنترنت، لكن يتعرض الصحفيون والكتاب – أياً كانت الوسيلة التي يكتبون بها – لأخطر بيئة في أفريقيا تهدد مهنتهم بل وحياتهم.
- لازال القانون العرفي القبلي Xeer هو البيئة التي تشمل نظاماً قضائياً يحترمه معظم الصوماليين.

• تكاثرت في الآونة الأخيرة المواقع الإخبارية الصومالية وإن كانت في غالبيتها ضعيفة إلى متوسطة التأثير، مع استثناءات معدودة. وفيما يتعلق بالمدونات فهي مبعثرة وبعيدة عن السياسة



في المجلد، وتسودها اللغة الإنجليزية وكثير من أصحابها من الإناث.  
• تجارة مقاهي الإنترنت تجارة رابحة مع صعوبة إيصال الإنترنت للمنازل.

## سوريا

سوريا أونلاين .. و أغلب السوريين ليسوا كذلك

نظرة عامة

في الربع الأول من عام ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا الأمر العسكري رقم ٢، الذي نص في مادته الأولى على أن "تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ابتداء من ١٩٦٣/٣/٨ وحتى إشعار آخر."

ومنذ هذا التاريخ، وحتى الربع الأخير من ٢٠٠٩، أكثر من ٤٦ عاماً، لم يصدر ذلك الإشعار الأخر، وباتت حالة الطوارئ والأحكام العرفية في سوريا هي الأقدم والأطول عمراً في العالم، وعلى الرغم من ذلك دأبت الصحافة السورية التابعة للحكومة "وأغلب الصحف السورية كذلك" تحاصر المواطن السوري بعناوين تتني على الديمقراطية والحرية السورية، رغم أن حالة الطوارئ المفروضة تعني استمرار السجون والمحاکمات الجائرة للنشطاء و المعارضين السوريين. وباتت الأشهر القليلة من الانفتاح التي أعقبت تولي الرئيس بشار الأسد الحكم خلفا لوالده الرئيس الراحل حافظ الأسد، ليست أكثر من استثناء يؤكد القاعدة.

قطاع الاتصالات والانترنت

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا في عام ٢٠٠٠ نحو ٣٠ ألف مستخدم. وتضاعف بعد تسعة أعوام فقط بأكثر من مائة ضعف. وخلال تلك الفترة اختلفت شروط الحصول على الخدمة بشكل كبير حيث كان على الراغبين بالاشتراك إحضار صورة عن بطاقة الهوية ونسخة مطبوعة من استمارة طلب الاشتراك إلى مركز خدمة الزبائن، وتوجب عليهم ملء بيانات الاسم واسمي الوالدين والجنسية ورقم الهوية الذي تصدرها الحكومة وتاريخ ومحل الميلاد والمهنة واسم المستخدم وكلمة السر.

أما اليوم فالوضع مختلف تماماً، فيمكن لأي مواطن الاشتراك بخدمة الإنترنت المسبقة الدفع عبر شراء بطاقة مسبقة الدفع من أي مكتبة أو محل اتصالات ليجد عليها تعليمات الاستخدام التي لا تتطلب تسجيل بيانات المستخدم (نظرياً كون بيانات هاتفه الأرضي الذي يتصل منه مسجلة مسبقاً).

ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا حالياً عن ٣,٥ مليون مستخدم . ونظراً لأن عدد السكان ٢١,٧ مليون نسمة، تقدر نسبة مستخدمي الإنترنت إلى مجموع السكان بـ ١٦,٧% . ويقارب معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت ١٧% ، حيث يعتمد معظم السوريين على الاتصال

الهاتفي (دايل أب) للاتصال بالإنترنت. قد يوحي تقارب نسبة مستخدمي الإنترنت مع نسبة مالكي الهواتف الثابتة أن جميع هؤلاء تقريباً يستخدمون الإنترنت، إلا أن معرفة نسبة انتشار أجهزة الكمبيوتر (8.7%) فقط حتى نهاية عام ٢٠٠٧) يؤكد أن نسبة كبيرة من السوريين يستخدمون الإنترنت من مقاهي الإنترنت.

عدد مشتركى الاتصال الواسع النطاق بلغ ١١,١٠٠ مشترك، وهي نسبة ضئيلة للغاية 0.05% فقط، حيث خدمة ADSL في سوريا هي الأصعب منالاً والأعلى في الشرق الأوسط. نسبة انتشار الهاتف المحمول ضعيفة هي الأخرى وتقارب ٣٣,٢٤%، في عام ٢٠٠٩ بدأت شركتا الهاتف المحمول بتقديم خدمة الإنترنت عبر الهاتف) الجيل الثالث أو (G3 إلا أن عدد مستخدميه لا يزال محدوداً للغاية.

#### واقع الخدمة:

تحتكر الجمعية السورية للمعلوماتية (الأولى) والمؤسسة العامة للاتصالات خدمة الإنترنت في سوريا منذ نشأته. وشهد أواخر العام ٢٠٠٥ دخول أول مزود خدمة إنترنت "خاص" لسوق الاتصالات، هو مزود "آية". ومن ثم دخلت الشركات الخاصة مثل سوا، إلكم، إيزي ون، زاد نت كمزودات خدمة إنترنت خاصة.

تعمل هذه المزودات بحكم مذكرة تفاهم تجريبية تبرمها تلك الشركات مع المؤسسة العامة للاتصالات لتحصل من خلالها على حزمة أي نطاق وبوابات إلكترونية، تستثمرها كمزود خدمة إنترنت خاص. ووصل عدد مزودي هذه الخدمة لـ (تسع) شركات وقد يوحي وصف تلك الشركات بأنها مزودات خدمة "خاصة" بكونها مستقلة، إلا أن الحقيقة تؤكد عدم استقلاليتها.

فتلك المزودات تعمل ضمن مفهوم تجارة الخدمات أي أنها تشتري الخدمة من مؤسسة الاتصالات لتضع لها ماركة تجارية ومن ثم تبيعها للمستهلك.

ترتب على السياسة السابقة أمران هامان: الأول أن جميع مزودات خدمة الإنترنت في سوريا (بما فيها الإنترنت عبر الهاتف المحمول) تمر بإتصالها بالشبكة الدولية عبر بوابتين حكوميتين هما بوابة الجمعية السورية للمعلوماتية وبوابة المؤسسة العامة للاتصالات، ولعبت السلطات دوراً أساسياً في مركزة البنى التحتية للإنترنت لتسهيل الرقابة عليها. والثاني أن عدد المستخدمين أخذ في التزايد بشكل جنوني فيما لم يطرأ على البنية التحتية الخاصة بالإنترنت إلا تطور طفيف لا يذكر، بالنتيجة فإنه رغم الزيادة الظاهرية بعدد الشركات التي توزع الخدمة إلا أنها جميعها تستخدم البنى التحتية ذاتها. واليوم تخدم البنية التحتية المجهزة لخدمة مئتي ألف مستخدم فقط ما يفوق ١٧ ضعف طاقتها، الأمر مما يتسبب في تكرار انقطاع الإتصال

بالإنترنت "الذي يتطلب عدة محاولات ووقت وصبر أيوب". كما يتسبب في إختناقات كبيرة في الشبكة، وبطء في التحميل لدرجة أن ذلك بات أمراً مألوفاً لدى مستخدمي الإنترنت في سوريا، مما يصعب معه إرسال أي بريد إلكتروني يفوق حجمه (1) ميغابايت.

ترتبط سوريا بشبكة الإنترنت الدولية عبر قبرص، عن طريق كابل بحري طوله ٢٣٩ كلم، بدأ بالعمل منذ ١٩٩٥. وقدرة ذلك الكابل على التزويد محدودة للغاية، 622 ميغابت/ الثانية. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ وقعت كل من مؤسسة الاتصالات السورية وهيئة الاتصالات القبرصية إتفاقاً يقضي بتطوير الكابل ورفع قدرة الإنترنت (عرض الحزمة)، إضافة إلى البدء بإعداد دراسة جدوى إقتصادية لإنشاء كابل جديد تحت البحر. (ميدل) إلا أن أي من هذه الإتفاقيات لم ينفذ بعد.

طرحت خدمة ADSL في سوريا منذ العام ٢٠٠٣ بأسعار خيالية، ورغم تخفيض الأسعار كثيراً منذ ذلك الوقت حتى اليوم، إلا أن انتشار الخدمة لا يزال محدوداً للغاية. يرجع ذلك إلى سببين: الأول هو عدم توفر البنى التحتية اللازمة للخدمة في جميع المناطق. والثاني هو ارتفاع أسعارها الذي يبقى بعيداً عن متناول معظم السوريين حتى بعد تخفيض الأسعار. يكلف الاشتراك الشهري باتصال بسرعة ١ ميغابت مبلغ ٣٤٠٠ ليرة سورية، ما يقارب \$٧٠ أميركي، في بلد لا يتعدى متوسط دخل الفرد فيه ٢٠٠ \$ أميركي.

بقي الاشتراك في خدمة ADSL غير متوفر لفترة طويلة لعدم توافر الخطوط المجهزة. ورغم الوعود التي أطلقها وزير الاتصالات السابق عن توفير مليون خط جديد بحلول عام ٢٠٠٧ عبر الشركة السورية الألمانية (إضافة إلى ٢٨٠ ألف اشتراك بالإنترنت اللاسلكي "الوايرلس") ، لم ينفذ شيء من الوعود السابقة، وحصلت شركة "هواوي" الصينية مؤخراً على امتياز تجهيز ٣٣ ألف خط ADSL فقط، وهو عدد لا يوازي الطلب على الخدمة.

أطلقت شركتنا الهاتف المحمول في سوريا (سيريا تيل، أم تي أن) خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول للجيل الثالث (٣G) في أوائل ٢٠٠٩، إلا أن عدد المشتركين بالخدمة قليل للغاية، نظراً لغلاء أسعارها الفاحش (ألفي ليرة سورية أو ما يعادل \$٤٠ أميركي للغيغا بايت الواحد). الإنترنت الفضائي ممنوع قانوناً إلا باتجاه الاستقبال (والهدف هو حصر مرور جميع البيانات عبر البوابات الحكومية)، ويمكن الحصول على اتصال بالاتجاهين بعد الحصول على ترخيص قانوني وموافقة أمنية.

كما صعبت الحكومة إجراءات فتح المقاهي الإلكترونية، حيث يحتاج مالك المقهى إلى موافقة من المؤسسة السورية للاتصالات أولاً، ومن ثم موافقة أمنية من وزارة الداخلية. كما تفرض عليه الحصول على بيانات الزوار.

## الحجب والرقابة

رقابة الحكومة السورية على الإنترنت أمر شائع ومعروف، كما أن حجب وفلترة المواقع الإلكترونية منتشرة بشدة في سوريا، وقد وسعت الحكومة قائمة المواقع التي تقوم بحجبها منذ أواخر ٢٠٠٨ . وتعترف السلطات رسمياً بأنها تحجب المواقع الإلكترونية الإسرائيلية والمواقع الإسلامية المتشددة أو التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والمواقع الكردية التي تنادي بحقوق قومية للأكراد . وتسبب ذلك الوضع في دفع معظم المستخدمين السوريين لممارسة رقابة ذاتية بشكل كبير لا تشمل الكتابة أو التعليق فقط بل تشمل زيارة المواقع المحجوبة. تظهر نتائج الأبحاث التي أجرتها مبادرة الإنترنت المفتوح والتي نشرت في تقريرها السنوي الأخير في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ أن المواقع التي تحتوي مواداً سياسية وأدوات للتحايل على الرقابة الحكومية أو للتصفح الآمن محجوبة بشكل كلي، في حين تحجب المواقع التي تتعامل مع موضوعات شائكة إجتماعياً أو أمنياً بشكل إنتقائي . وتفتقر إجراءات الحجب إلى الشفافية عموماً، ولا يوفر أي من مزودات الخدمة أية معلومات عن أعمال الحجب والفلترة التي يقوم بها.

يستخدم السوريون صفحات البروكسي الوسيطة وأدوات التحايل للوصول إلى المواقع المحجوبة، ويفضلون استخدام مقاهي الإنترنت للوصول إلى المواقع المحجوبة. وتستخدم السلطات برمجيات تقدمها شركة كندية تدعى بلانتيوم أنك لفرض رقابتها على الإنترنت. يقوم البرنامج بإقتراح العناوين الإلكترونية لحجبها إعتماًداً على قائمة من الكلمات الرئيسية التي تلقم للبرنامج يدوياً، ويقوم أيضاً بالتفتيش الدقيق للحزمة (deep packet inspection) الداخلة أو الخارجة إلى سوريا عبر البوابتين الحكوميتين، وهي المرحلة التي تتم بها فلترة وحجب المواد غير المرغوبة.

ومنذ عام ٢٠٠٥ انتهجت الحكومة السورية سياسة دعم وتشجيع المواقع الإلكترونية التي تنشر مواداً موالية للحكومة، في محاولة لجعل الرواية الرسمية للأحداث أكثر رواجاً كون هذه المواقع تعتمد بشكل أساسي على أخبار وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا). ومن ضمنها سيريا نيوز، الجمل، صدى سوريا، وشام برس، لدرجة أن الوزراء والمسؤولين الرسميين السوريين ينصحون الصحافيين الأجانب بزيارة مواقع من هذا النوع.

وفي ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧ حجبت السلطات السورية موقع «فيس بوك» الشهير، وزعمت السلطات أن قرار الحجب، يرجع إلى استخدام إسرائيل للفيس بوك للتغلغل في المجتمع السوري. ولا تنفك الصحف الرسمية السورية من التهجم على الموقع والترويج للدعاءات بأنه «شبكة إسرائيلية» . بعد ذلك عمدت الحكومة إلى حجب أحد مواقع المدونات الأشهر عربياً في

عام ٢٠٠٨ وهو "مدونات مكتوب".

اتخذت سياسة حجب المواقع الالكترونية منحى تصاعديا منذ أواخر العام ٢٠٠٨، حيث تم حجب العديد من المواقع السورية والعربية والعالمية وفي مقدمتها مواقع دولية شهيرة تلقى إقبالا واسعا خاصة ضمن شرائح الشباب ومنها "youtube" "skype"، "amazon"، "blogspot" وغيرها، ليتجاوز عدد المواقع المحجوبة وفق إحصاءات المركز السوري لحرية الإعلام والتعبير ٢٢٥ موقعا إلكترونياً. ولم تكف السلطات بحجب المواقع عن المستخدمين، بل عمدت إلى إغلاق ما تمكنت من إغلاقه، عبر الضغط المباشر وتهديد مالكي هذه المواقع. ومن بين المواقع التي أغلقت نتيجة التهديدات، موقع "مرآة سوريا"، و"سيريا لايف" الذان تم إغلاقهما "طوعياً" في ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالي.

أول قضية ضد حجب المواقع في سوريا

وبما أن إجراءات حجب المواقع دائما تقتصر إلى الشفافية، ولم يحدث أن حجب موقع إلكتروني واحد بقرار قضائي، وكون الجهة التي تصدر قرار الحجب مجهولة في الغالب، يغدو الطعن على قرار الحجب من قبل مالكي المواقع الإلكترونية أمراً مستحيلاً. إلا أنه في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ تقدم المحامي عبد الله العلي مدير ومالك موقع النزاهة الإلكترونية بقضية أمام محكمة القضاء الإداري في دمشق ضد وزير الاتصالات طالباً بإلغاء قرار حجب موقع النزاهة. وبعدها تلقى المحامي العلي رداً رسمياً من وزارة الاتصالات حمل الرقم ١١٩٣٩/٤٢/ ح وجاء فيه: (موقع النزاهة محجوب بموجب توجيه الفرع ٢٢٥ الوارد بالفاكس رقم ٣٨٩ في ٢٠٠٧/١٠/٣)، اتضحت الجهة الحقيقية التي تقف وراء حجب المواقع الإلكترونية. حيث أن "الفرع ٢٢٥" هو الفرع المسئول عن شبكة الاتصالات العسكرية والتابع لشعبة المخابرات العسكرية. وهو ما يعد أول اعتراف رسمي من جهة حكومية أن المخابرات هي الجهة الفعلية التي تقف وراء أعمال الرقابة والحجب في سوريا.

سجناء الانترنت في سوريا

ينص الدستور على حرية الرأي، ولا يوجد قانون خاص بالنشر على الإنترنت. لكن السلطات تستمر في اعتقال المستخدمين جراء النشر على الإنترنت. وتعتمد الحكومة في قمعها للحرية على الإنترنت على مجموعة من المواد المطاطة ضمن قانون العقوبات السوري. يفوق عدد المعتقلين بسبب التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت منذ دخول الإنترنت إلى سوريا العشرين معتقلاً. وهذا ما جعل لجنة حماية الصحفيين تصنف النظام السوري في المرتبة الثالثة في

قائمة أسوأ عشرة أنظمة في العالم بخصوص إعتقال ومضايقة المدونين.

ويقبع في السجن في سوريا اليوم نحو ١١ سجن إنترنت منهم:

7مدونين معظمهم من الطلاب كانوا يشرفون على مدونة الدومري السوري، محكومون بالسجن لفترات تتراوح بين خمس وسبع سنوات ، المدون طارق بياسي ، محكوم بالسجن لثلاث سنوات. المدون كريم عربي الذي حكم عليه بالسجن ثلاثة سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة. والكاتبان فراس سعد، محكوم بالسجن لأربع سنوات . وحبيب صالح، محكوم بالسجن لثلاث سنوات. والأخير يعتقل للمرة الثالثة اثنين منها بسبب نشر مقالات على الإنترنت. في ٢٠٠٨/٢١/٢٧ اعتقل الكاتب أسامة إدوار قريو لمدة تسعة أيام على خلفية مقال نشره على مدونته، وأطلق سراحه بعد أن أُجبر على إغلاق المدونة . وفي مارس 2008 اعتقل الكاتب محمد بديع دك الباب وحكم بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب نشره مقالاً على الإنترنت . وفي أغسطس ٢٠٠٨ اعتقل المحامي عبد الله العلي، مدير موقع النزاهة نيوز، لمدة ١٢ يوم بعد دعوى أقامها ضد وزارة الاتصالات يطالب فيها برفع الحجب عن موقعه، وأطلق سراحه بعد أن أُجبر على إغلاق الموقع.

خصوصية وأمان مستخدمي الانترنت في سوريا

رغم أن المؤسسة السورية للاتصالات تعلن على صفحتها الرئيسية أن "الاتصالات وتقنية المعلومات سرية ولا يجوز لأحد الإطلاع على مضمونها إلا في الحالات التي تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وبموجب طلب رسمي من المرجع المختص أصولاً" إلا أن ما يحدث مغاير لذلك تماماً فالخصوصية والتعليق باسم مجهول ممنوعين بأوامر من الأجهزة الأمنية والمسؤولين.

في ٢٠٠٧/٧/٢٥ أصدر وزير الاتصالات والتقنية الأسبق عمرو سالم قراراً بتكليف من مجلس الوزراء السوري يأمر فيه إدارة المواقع الإلكترونية بذكر: "اسم ناشر المقال والتعليق بشكل واضح ومفصل". وفي حال عدم الالتزام بذلك يكون المسؤولون عن تلك المواقع تحت طائلة العقاب بمنع الوصول إلى الموقع مؤقتاً وفي حال تكرار المخالفة يكون العقاب عدم الوصول إلى الموقع نهائياً. وفي 18\9\2007 نفذت الوزارة تهديداتها و"عاقبت" موقع "داماس بوست" الإخباري وحجبتة لمدة ٢٤ ساعة.

مقاهي الإنترنت

في مارس ٢٠٠٨ أبلغت عناصر من الأجهزة الأمنية أصحاب مقاهي الانترنت شفهيّاً ضرورة تسجيل البيانات الشخصية لمستخدمي الانترنت في محلاتهم والاحتفاظ بسجل يومي يتضمن اسم

المستخدم الثلاثي واسم والدته ورقم الهوية الشخصية أو جواز السفر ورقم الجهاز الذي يستخدمه وساعة حضوره إلى المقهى وساعة مغادرته. وإلزام أصحاب المقاهي تسليم هذا السجل إلى مندوبي الأجهزة الأمنية عند حضورهم.

حالات اعتقال المستخدمين من داخل مقاهي الإنترنت ليست غريبة في سوريا، وتجبر الأجهزة الأمنية أصحاب المقاهي على التجسس على المستخدمين والإبلاغ عنهم في حال تصفحهم لمواد تعتبرها السلطات غير مرغوبة. ففي أواخر عام ٢٠٠٦ اعتقل عهد الهندي مع أحد أقربائه من داخل مقهى إنترنت في العاصمة دمشق وأطلق سراحهما بعد شهر تقريباً ، وفي فبراير ٢٠٠٩ اعتقل محي الدين عيسو مراسل موقع منصات من داخل مقهى إنترنت في محافظة حمص وأطلق سراحه بعد عدة ساعات.



## العراق

### الجري في المكان

#### نظرة عامة

لم يبدأ العنف الذي أعقب الاحتلال الأمريكي للعراق في التراجع سوى العام الحالي ٢٠٠٩ ، مما سمح للعراقيين بأن يبدءون في ممارسة حياتهم بشكل أقرب للعادي ، خاصة بعد الانتخابات العراقية التي تمت في نهاية شهر يناير الماضي 2009 ، والتي رغم تشكيك البعض في نزاهتها ، أصبحت عامل جاد في في تأكيد الاستقرار الذي حرم منه العراقيون لفترات طويلة سواء قبل أو بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

و منذ سقوط نظام صدام حسين و العراقيون يسعون بشدة لاكتشاف شبكة الإنترنت. و على الرغم من أن خدمة الإنترنت العراقية تواجه العديد من المشاكل ، إلا أن المزيد والمزيد من العراقيين ، لاسيما الشباب منهم ، باتوا يستخدمون شبكة الانترنت ، إلا أن الخطة الحكومية الجديدة لفرض الرقابة على شبكة الانترنت قد تضع حداً لحرية وجدت حديثاً ، ولم يهناً بها العراقيون طويلاً.

#### قطاع الاتصالات والإنترنت

“أدمن العراقيون الإنترنت ” . هكذا وصفت صحيفة محلية حب العراقيين الجديد وهو الإنترنت ، حيث يشهد عدد مستخدمي الانترنت في العراق زيادة مضطردة .مقارنة بسنوات حكم صدام حسين ، و وقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت في العراق حتى نهاية شهر يونيو الماضي إلى ما يزيد عن ٢٧٥ ألف مشترك . وهو ما يعني أن عدد مستخدمي الانترنت قد تضاعفوا نحو ٢٢ مرة منذ عام ٢٠٠٠ . حيث لم يكن عدد المستخدمين يزيد وقتها عن ٢١ ألف وخمسمائة مستخدم.

وقد أصبح للإنترنت شعبية كبيرة في العراق حتى أن الأمم المتحدة اختارت الإنترنت وسيلة لتشجيع العراقيين على التصويت في انتخابات مجالس المحافظات في البلاد في عام ٢٠٠٩ . و قد لاقى موقع “صوت للعراق” ، الذي تدعمه الامم المتحدة نجاحا كبيرا . وقد حاز الإنترنت على تلك المكانة و أصبحت له تلك الأهمية في حياة الشعب العراقي باعتباره وسيلة هامة يلجأ إليها الشباب غالبا للحصول على الترفيه أو للبحث عن الحب والصدقة ، فضلا عما تمثله من طريقة سريعة وسهلة للحصول على المعلومة والخبر ، في ظروف أشبه بالحصار أثناء فترات العنف التي شهدتها العراقيين.

على الرغم من أن شبكة الإنترنت تعد مصدر ارتياح للعراقيين ، فإنها أيضا تعد جزء من كفاحهم المستمر لأن الإنترنت أصبحت أداة هامة في ما يعرف باسم "حرب المعلومات" في العراق.

حيث باتت كل من قوات التحالف والمليشيات في العراق يستخدمان الإنترنت لكسب الحرب النفسية في العراق. وهو ما ذكرته مبادرة الإنترنت الحر عندما قالت أن "الإنترنت لا تزال ساحة معركة لقوات التحالف والجماعات المسلحة".

كما يُستخدم الإنترنت أيضا من قبل الجنود البريطانيين والعراقيين لعرض شكاواهم خلال الحرب. و قد كانت المدونات العراقية ومواقع الإنترنت أدوات هامة ساهمت في لفت نظر العالم الى معاناة العراقيين جراء احتلال بلدهم. من ناحية أخرى ، استخدم الجنود البريطانيون الإنترنت لكشف الشروط المجحفة التي يواجهونها في العراق ، وذلك باستخدام مواقع مثل يوتيوب.

ويعد دخول خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية سببا رئيسيا في تنامي عدد مستخدمي الإنترنت ، بعد إتجاه العديد من مزودي الخدمة لتقديمها ، أما مشتركى خطوط الهاتف الأرضي في العراق فقد بلغت حوالي مليون ونصف المليون مشترك، في حين بلغ عدد مستخدمي اجهزة الهاتف المحمول نحو ١٧,٥ مليون مستخدم ، عبر بعض الشركات ، أهما (زين ، أسيا سيل ،اتصالنا ، كورك تيليكوم) أما خطوط الهاتف الأرضي فمازالت أهم شركاته (شركة الاتصالات والبريد العراقية ،شركة اتصالنا.)

#### مقاهي الإنترنت

ونتيجة لسوء حالة البنية التحتية في العراق ، عقب ظروف الحصار والصراع شبه المسلح الذي تشنه بعض مجموعات المقاومة والمليشيا ضد القوات الأمريكية ، فمازالت خدمة الاتصالات والإنترنت تواجه مشاكل حادة، حيث يشكو مستخدمو الإنترنت من ضعف في الشبكة ، و فقد الاتصال و كثرة انقطاع الكهرباء في البلاد ، فضلا عن ارتفاع أسعار الاشتراكات التي تقدمها شركات الإنترنت.

كما يندر وجود الإنترنت فائقة السرعة سوى في بعض الهيئات ومقاهي الإنترنت ومع ذلك ، فإن دولاً ، مثل إيران والولايات المتحدة ، قد عرضت مساعدة العراق لكي تتمكن من تطوير نظام الإنترنت.

حيث خصصت إيران ١ مليار دولار لتطوير قطاع الاتصالات في العراق . أيضا فقد وافقت

على ربط العراق من خلال كابل بحري يمر عبر مياه إيران الإقليمية. وفي ربيع العام الحالي ٢٠٠٩ ، نظمت وزارة الخارجية الأميركية زيارة لوفد يضم ممثلين عن عدد من شركات المعلوماتية تتضمن ( تويتر ، ووردبرس ، يوتيوب ، وجوجل وايبه تي اند تي). بهدف استكشاف فرص جديدة لدعم الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية في العراق في صناعة وسائل الإعلام الجديدة الناشئة.“

وعلى الرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت أخذ في الزيادة في العراق ، مقارنة بالوضع قبيل سنوات قليلة إلا أن النسبة ما زالت قليلة جدا بالنسبة لحجم السكان ، إذ لا تزيد نسبة يتمكنون من الوصول لشبكة الانترنت من منازلهم عن 5% فقط من العراقيين ، كما يعتبر اغلب العراقيين خدمة الانترنت المنزلي “خدمة سيئة” مما يجعلهم يلجئون لمقاهي الإنترنت كحل لهذه المسألة. وتقدم مقاهي الإنترنت خدمة الانترنت بالكفاءة و الخصوصية اللازمة لتصفح الانترنت بحرية وتقدم غرف معزولة أو كبائن للعملاء. و يحظى هذا الشعور بالخصوصية بتقدير كبير من الشباب العراقي (الذي يشكل الغالبية العظمى من مرتادي مقاهي الانترنت).

في واقع الأمر، وفقا لمسح أجرته صحيفة” كل العراق ” ، تبين أن ١٠ ٪ من مرتادي مقاهي الانترنت لديهم اشتراك منزلي . والسبب في ذلك هو أن هؤلاء الشباب وجدوا في هذه المقاهي خصوصية غير متاحة في منازلهم.

إلا أن قرار الحكومة العراقية عن خطة الرقابة على الإنترنت لحظر المحتوى “العنيف” أو “غير الأخلاقي” في يوليو الماضي ٢٠٠٩ ، قوبل برفض شديد وحملة لمواجهة ، لاسيما وقد شمل القرار التعسف في منح تراخيص مقاهي الانترنت.

ويقول جليل نجم صاحب مقهى انترنت في مدينة الحرية «منذ اتخاذ القرار انخفض عدد زوارنا الى النصف. وإذا بقي الأمر على ما هو عليه، سأضطر الى تنزيل برامج خاصة تقوم بفتح المواقع المحجوبة مثلما يفعل غيري من أصحاب المقاهي وأنا بالنتيجة لا أريد أن أخسر زبائني»

كما عبرت مؤسسات حقوقية داعمة لحرية التعبير عن رفضها لهذا القرار ،وقال مرصد الحريات الصحفية في العراق ” ” ان المبادئ الأساسية والجوهرية لحقوق الإنسان تعترف بحق الأفراد في التعبير عن آرائهم ونقلها. ويستغرب المرصد من ان بعض الجهات تشعر بأن حرية التعبير عن الرأي يعد عملا إجراميا“

رئيس الوزراء العراقي ضد موقع “كتابات”  
في يناير ٢٠٠٩ ، أقام رئيس الوزراء نوري المالكي دعوى ضد موقع كتابات الإخباري

العراقي حيث نشر الموقع مقالا بعنوان مدير مكتب المالكي يوزع مناصب الدولة على أقاربه بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩، وحسب الدعوى فإن المقال تضمن عبارات قذف وتجريح وإساءة للمركز الاجتماعي لرئيس الوزراء.

وقد أصدرت محكمة بغداد في شهر مايو ٢٠٠٩ حكماً ضد "إياد الزامل" مدير الموقع والصحفي "علي حسين" الكاتب بالموقع بدفع مليار دينار وهو ما يعادل نحو (٦٣٠,٠٠٠ يورو) تعويضاً عن الإضرار.

وقد اثار الحكم موجة من الرفض والسخط ، لاسيما وأن رئيس الوزراء ، كان ينتمي لخندق الصحافة قبل سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، حيث تولى نوري المالكي مسؤولية الإشراف على صحيفة (الموقف) التي كانت تصدر في العاصمة السورية دمشق أثناء وجوده بها قبل عام ٢٠٠٣.

وقد سحب رئيس مجلس الوزراء في دعواه وقت لاحق ضد الموقع ، بعد مناشدة نقابة الصحفيين العراقيين له.

وقال المالكي في تعليقه على القضية أنه أمر بسحب الدعوى بهدف "منح فرصة لأصحاب هذا الموقع ان يعودوا عن سلوكهم هذا، او ان يتحلوا بشيء من المصداقية والموضوعية والحرص الوطني". وأضاف أن "بعض اوجه استخدامات الانترنت فقدت إنسانيتها نسبياً بسبب ما يبثه سيئون في بعض المواقع، دون تدقيق او تحقيق"

## عمان

القادم أسوأ

نظرة عامة

تولى السلطان قابوس حكم عمان في ٢٥ يونيو ١٩٧٠ عقب إزاحة والده الملك سعيد بن تيمور وكانت أولى عبارات السلطان قابوس في أول خطاب له بعد توليه الحكم "إني أعدكم أول ما أقرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية و أول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها، واعداء أبناء شعبه باستعادة المكانة المرموقة بين الدول العربية"

وتضم عمان هئتين تشريعتين، هما "مجلس الشورى ومجلس الدولة"، إلى جانب مجلس الوزراء والذي يقتصر دوره على تنفيذ السياسات العامة للدولة ورفع التوصيات إلى السلطان في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث إن السلطان هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ويحدد اختصاصاته وصلاحياته ، كما تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان وقد وضع السلطان قابوس عددا من المبادئ والأسس التي تدير عليها السياسة الخارجية العمانية والتي يتحدد في إطارها مواقف وسياسات السلطنة حيال مختلف القضايا حيث تنتهج سياسة حسن الجوار مع جيرانها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وبرز ما في الشأن الداخلي انه لا يوجد في عمان دستور للبلاد مقرر من جمعية تأسيسية، إضافة إلى الرقابة على بعض قوى المجتمع وحرمانها من التعبير عن رأيها " قانون المطبوعات والنشر" ، وقد اتسمت السياسة الداخلية لعمان بالانغلاق التام على التقاليد والقيم والحرص على عدم التأثر بأي من العوامل الخارجية فيما يخص تقاليد المجتمع.

قطاع الاتصالات والانترنت

أنشأت هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) لتقوم بتنفيذ السياسة العامة لتطوير قطاع الاتصالات وممارسة دورها التنظيمي للحفاظ على مصالح كل الأطراف بما في ذلك السماح بدخول شركات جديدة للعمل في هذا القطاع الحيوي ، وتوجد العديد من شركات الاتصال في عمان أبرزها شركة "النورس" للاتصالات وهي شركة عمانية قطرية ترويجية مملوكة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها ، كما توجد الشركة العمانية – للاتصالات –

عمانتل- والشركة العمانية للاتصالات المتنقلة عمان موبايل- وقد طرحت الشركة العمانية للاتصالات - عمانتل- ٣٠% من أسهمها في سوق مسقط للأوراق المالية للاكتتاب العام وهو ما ترافق مع مجموعة خطوات لزيادة رأس مال الشركة ، وتوسيع الشبكات ، وإنشاء محطات تقوية جديدة ، وزيادة قنوات الحركة ، وتقديم خدمات مبتكرة وبأسعار مخفضة لتظل عمانتل و عمان موبايل الشركتان الأكبر والأوسع من حيث خدماتها في السلطنة.

وتعتبر الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) أكبر شركة مزودة لخدمات الاتصالات في سلطنة عمان. حيث تحتكر خدمات المكالمات الهاتفية المحلية والدولية ورسائل الهاتف النقال والإنترنت وفيما يخص الإنترنت فقد أكدت دراسة دولية صدرت أواخر ٢٠٠٧ ان اسعار خدمة الإنترنت الفائقة السرعة ( ADSL ) في سلطنة عمان تعد من بين الأسعار الأرخص في الدول العربية التي تم اجراء الدراسة عليها والبالغ عددها ١٧ دولة عربية. وقالت الدراسة التي اعدتها وحللتها مجموعة المرشدين العرب Arab Advisors Group ومقرها الاردن ان تقنية ال- ADSL لا تزال هي التقنية الرئيسية المستخدمة في خدمة الإنترنت الفائقة السرعة في العالم العربي، وفي محاولتها للتطوير عقدت شركة (عمانتل) للاتصالات اتفاقية مع شركة "هواوي تكنولوجياز" الصينية، بهدف احداث نقلة نوعية في خدمات الإنترنت الفائقة السرعة في السلطنة، والتي تتمثل في توفير خدمات اتصالات متعددة الأغراض في جميع مناطق السلطنة بما يسمى بخدمات النطاق العريض.(Broad Bands Services)

ووفقا لحدث إحصائيات هيئة تنظيم الاتصالات العمانية يبلغ إجمالي عدد المشتركين في الخطوط الثابتة ٢٦٩،٨٧٦ مشترك، فيما قفز عدد المشتركين في الهاتف المحمول الى ٣ مليون مشترك و ٧١٣،٩٦٦ الف بينما كان اواخر ٢٠٠٧ مليون ونصف مشترك، ويبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حسب موقع إحصائيات الإنترنت العالمية بـ٤٦٩ ألف من بين إجمالي عدد السكان البالغ ٣ مليون وأربعمائة الف نسمة حيث زادت نسبة مستخدمي الإنترنت في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩ بنسبة ٤٢١%

مقاهي الإنترنت في عمان

نصت المادة ٢٠ من قانون تنظيم الاتصالات على انه لا يجوز لأي شخص إنشاء او تشغيل نظام اتصالات أو تقديم خدمة اتصالات إلا بعد الحصول على ترخيص طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ما لم يتقرر إعفاؤه وفقاً للوائح التي تصدر لهذا الغرض" ويتضح من نص المادة السابقة انها مطاطة للغاية فلم يحدد نوعية الاتصال المحظور على اختلاف انواعه ، كما نصت المادة ٥٣ من ذات القانون على ان يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على

سنتين، وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال عُماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين: كل من يقوم أو يساعد أو يحرص آخر في إنشاء أو تشغيل نظام اتصالات أو تقديم خدمة اتصالات بدون الحصول على ترخيص أو باستخدام أجهزة أو أنظمة غير معتمدة من الهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون.

وقد قام مركز بحوث الاتصالات والمعلومات بجامعة السلطان قابوس بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات بإجراء دراسة حول التمييز الرقمي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بين الإناث والذكور في سلطنة عمان وأثبتت ان مستخدمي شبكة الانترنت في عمان حوالي ٥٤ % و٤٦% من الذكور والإناث على التوالي. إن الطلب والدخول إلى شبكة الانترنت مرتبط إلى حد كبير بوفرة وسائل الوصول إليها مثل أجهزة الحاسوب والخطوط الثابتة ومراكز الاتصال العام مثل مقاهي الانترنت. ولقد ثبت من المسح بأن متوسط انفاق الفرد في عمان على خدمات الانترنت ثلاثة ريالات عمانية ( نحو ٧،٨ دولار أمريكي ) في الشهر ”.

ورغم إطلاق عمان مشروع الإحصاءات الوطنية على الإنترنت والذي اعتبرته أحد المشاريع الرائدة بهدف عرض بيانات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتم نشر بيانات المسح بشكل دوري على موقع وزارة الاقتصاد الوطني على شبكة المعلومات العالمية ، ووجود هيئة تنظيم الاتصالات التي تضع احصائيات بعدد مستخدمي الانترنت والخطوط التليفونية في عمان إلا أن اي منهما لم يقدم إحصائية واضحة عن عدد مقاهي الانترنت في عمان.

### الرقابة والحجب

في سلطنة عمان ومع غياب صحافة مستقلة ووسائل اتصال غير مملوكة للدولة أو لا تخضع لتوجيهاتها، استطاعت الانترنت عبر المنتديات الحوارية والإخبارية، أن تكون رأياً عاماً، وحركة مطلبية افتراضية فتحت ملفات عديدة للفساد الإداري والمالي، وناقشت السياسات التنموية، وكشفت عن المظالم اليومية، وطالبت بالحريات، وكذلك قدمت أفكاراً ومعالجات كما يراها المواطن المحروم، في الواقع، من شروط المشاركة السياسية وحرية التعبير. هذا الحراك لإنماء حرية التعبير والمطالب أزعج السلطات وجعل نشطاء الإنترنت في عمان ليسوا بمنأى عن مواجهة الدولة ، وأصبح نشطاء الإنترنت إبرز من يتعرض إلي الانتهاكات والمطاردة من جانب الحكومة العمانية . وفي هذا الصدد – أوضحت مدونة عماني ممنوع من الكلام – أن التعبير يخضع للرقابة ويواجه التهديد والتكيل، لا حرية تعبير وصحافة ولا حريات عامة أساسية، فالتظاهر ممنوع، وتأسيس الصحف قرار سياسي من مجلس الوزراء الذي يرأسه السلطان قابوس، والنشر بأنواعه يخضع لرقابات مسبقة ومتنوعة، وتأسيس الجمعيات الأهلية

تخضع لقانون متخلف ولا يسمح لها إلا بموافقة أمنية تضمن السيطرة عليها.. وأضافت المدونة أنه في العام ٢٠٠٨ ولدت حركة تدوين عمانية على الإنترنت، وبالرغم من عمرها القصير وقلة المدونين، إلا أنهم أصبحوا مطلوبين وملاحقين.

وقد خلصت دراسة أجرتها ٤ جامعات دولية كبرى إلى أن عمليات الرقابة الحكومية تتزايد على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" على مستوى العالم، مما يندرج بتضاؤل الحريات المدنية والشخصية، وضعت ٧ دول على قائمة أكثر الدول رقابة على المواقع الاجتماعية، هي: إيران، وعمان، والسعودية، والسودان، وتونس، والإمارات العربية

بينما كشفت دراسة أخرى أجريت مؤخراً في ستة عشر بلداً من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بواسطة "مبادرة أوبن نت"، ان عمان على رأس الدول التي تقوم بعملية غربلة شبكة الإنترنت على نطاق واسع، ومنعت العديد من المواقع لأنها تحتوي على مضمون اعتُبر غير لائق من المنظور الديني أو الثقافي أو الاجتماعي.

وفي شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٧ وعلى إثر نشر موضوع عن حالات فساد في هيئة الادعاء العام، تم احتجاز مدير الشبكة العمانية " سعيد الراشدي"، أشهر موقع عماني على الإنترنت (٢٥٠ ألف زائر شهرياً)، في ظروف سيئة واحتجاز عدد من المشرفين على الأقسام السياسية والاجتماعية لمدد قصيرة، والإفراج عنهم بكفالات، وسحب وثائقهم المدنية ومنعهم من السفر.. كما رفضت طلبات البعض منهم بحضور محامين أثناء التحقيقات، ورغم أن التحقيقات قد "تجمدت" إلا أن الهدف منها قد إنجز ، وهو رسالة التخويف التي جعلت سعيد الراشدي مصمم ومشرف عام الموقع يبتعد عن المشاركة لفترة طويلة من الزمن.

وقد ظل ومنتدى الشبكة العمانية على مدار سبع سنوات يحتفظ بشعبية واسعة وصل فيها عدد زواره الى ١٠ الاف زائر ، و تعرض كتابها(غالبيتهم يكتبون بأسماء مستعارة) ، للسجن والاحتجاز والمنع من الكتابة والتهديد بالمحاكمات وغيرها، منهم طيبة المعولي وعبدالله الريامي وبسمة الكيومي والبدر المنير-مشرف المنتدى السياسي، وآخرين.

وفي شهادة لأحد المشرفين في المنتدى السياسي يقول: " الهدف هو إسكات الصوت العماني الحر والذي ضرب بقوة الصورة النرجسية التي يرسمها البعض للهيئات الحكومية، حيث أصبح لكل هيئة حكومية بها فساد إداري مراسل افتراضي للمنتديات بإمكانه بضغطة زر أن يدل الأجهزة المعنية على مواطن الفساد وبالتالي القضاء عليه.. لذلك لا بد أن تكون سبلة العرب مصدر قلق للبعض ولا بد من إخراسها.



## سجناء الانترنت

رغم ان حركة التدوين في عمان تعتبر حديثة الى حد كبير في ، الا أنها في نشاط متزايد ، و مقارنة بالتدوين في السعودية والكويت فهي تتطور إيجابيا على نحو متسارع. وهي حركة تدوينية مشغولة بالهم الداخلي وهذا ما يجعلها قريبة جدا من حركة التدوين في مصر ، وفي نفس الوقت لا تزال المنتديات العامة تحتفظ بشعبيتها الجارفة في عمان ، وخاصة بعد تعرض العديد من القائمين عليها للانتهاكات والتي كان اخرها ما تعرض له ” على الزويدي ” من محاكمة قضائية اسدل الستار فيها في ابريل ٢٠٠٩ وحكم عليه بالسجن شهر مع وقف التنفيذ وبدفع غرامة ٢٥٠ دولار لإدانته بنشر وثيقة حكومية سرية على موقع ” سبلة عمان. ” وكان الزويدي الذي يعمل مشرف في منتدى ”سبلة عمان ” قد سمح بنشر مقال باللغة الانجليزية لكايب مجهول ، يتناول بالنقد شركة عمانتل ، كما برأته المحكمة من تهمة اخرى تتعلق بنشر موضوع حول فساد مفترض في شركة الاتصالات العمانية، وخرج الزويدي حرا من سجنه بعد ان قضي ١١ يوما اسير التحقيقات.

وتظهر الوثيقة التي نشرها الزويدي وجود توجيه من مجلس الوزراء العماني لوزارة الاعلام العمانية بتقييد حرية النقد الذي يوجهه المواطنون العمانيون لبعض المسؤولين عن طريق برنامج إذاعي جماهيري تم إيقافه الآن.

وكانت ٤٥ منظمة حقوقية مصرية وعربية قبيل الحكم قد ناشدت السلطان قابوس سلطان عمان ، بأن يستخدم صلاحياته الدستورية و يأمر بإيقاف محاكمة الصحفي وناشط الإنترنت على الزويدي في القضايا التي قد تصل العقوبة فيها إلى أربعة أعوام سجن ، رغم أنها قضايا تتعلق بحرية التعبير وحق تداول المعلومات، كما لاقى خبر محاكمة الزويدي اهتماما إعلاميا واسعا باعتبار قضيته نموذجا لمعاداة حرية التعبير.

وتكاد المواقع الحوارية مثل موقع الشبكة العمانية المعروف باسم ”سبلة عمان ” و”فرق ” و”الحارة العمانية” أن تكون المتنفس الوحيد لتداول الشئون المحلية، ورغم أن النقاشات تدور تحت أسماء مستعارة إلا أن هذا لا يمنع السلطات العمانية من توقيف ومساءلة كتاب تلك المواقع الالكترونية

وقد نشرت مدونة ”ليت لي جناح ” خبراً ” عن قيام وكيل وزارة الإعلام بتوجيه رسائل رسمية سرية إلى عدة جهات في وزارة الإعلام وجهات حكومية أخرى يحث فيها تلك الجهات على التدخل لتخفيض نسبة حرية التعبير في وسائل الإعلام المختلفة، معللاً ذلك بأن تلك المساحة من الحرية تسيء لثوابت البلاد وأسسها. ”

وحسبما جاء في مدونة ”ليت لي جناح ” فإن وزارة الإعلام الآن تقوم بما تعتقد أنه الأمر

الأصوب، وهو مصادرة حرية التعبير، ووضع نفسها محل من يُسائل الآخرين ويُحاسبهم و"يتحفظ" على حقهم في الحرية، ويُوَجِّه إليهم التعليمات بما عليهم أن يقولوه وما عليهم أن يصمتوا حياله ولا يقيموا نشاطاً يتعلق به:

وقد أوضحت مدونة عماني ممنوع من الكلام – أن التعبير يخضع للرقابة ويواجه التهديد والتنكيل، لا حرية تعبير وصحافة ولا حريات عامة أساسية، فالتظاهر ممنوع، وتأسيس الصحف قرار سياسي من مجلس الوزراء الذي يرأسه السلطان قابوس، والنشر بأنواعه يخضع لرقابات مسبقة ومتنوعة، وتأسيس الجمعيات الأهلية تخضع لقانون متخلف ولا يسمح لها إلا بموافقة أمنية تضمن السيطرة عليها.. وأضافت المدونة أنه في العام ٢٠٠٨ ولدت حركة تدوين عمانية على الإنترنت، وبالرغم من عمرها القصير وقلة المدونين، إلا أنهم أصبحوا مطلوبين وملاحقين، ويزداد الأمر سوء عندما يكون المدون معروف الهوية ويكتب باسمه الصريح، وذلك ما أصاب المدون العماني حمد الغيثي، الذي أجبره جهاز الأمن الداخلي على تعديل بعض مواضع مدونته.. مما يجعل حركة التدوين وهي ما تزال في بدايتها معرضة للإجهاض والإجهاد عليها، ومما يؤكد عدالة ووجاهة خيار السرية لبعض المدونين العمانيين، وأنا أولهم ، حيث تقوم المؤسسة الأمنية بأجهزتها المختلفة المتحده بتتبع كتاب الإنترنت في المنتديات التفاعلية وفي المدونات، ويتعرضون بشكل دائم وممنهج لشتى أنواع الاعتداءات على حرياتهم الشخصية والعامة، فمن المحاكمات المدبرة، إلى التهديد المباشر، إلى المنع من الكتابة، إلى الإضرار بهم في مصالحهم وأوضاعهم المعيشية، و طبقا لما يطرحه محرر مدونات كاتب على الانترنت فإن وضع المدونين ، ومواقع الإنترنت ، يزداد سوءا يوما بعد يوم، خاصة المهتمة بالقضايا السياسية والاقتصادية ،كما تزداد الانتهاكات من جانب الدولة ، الأمر الذي يتطلب من المدونين والمسؤولين عن المنتديات والمواقع الإخبارية إيجاد آلية لتوحيد وسائل لمواجهة تلك الانتهاكات.

## قطر

حُرّاس الإنترنت غير المؤهلين

نظرة عامة

“قطر تتجاوز حدودها بشكل خلاق”.. قد يمثل التصريح السابق للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وصفاً أقرب إلى الواقع للحالة التي تعيشها قطر في السنوات الأخيرة. فمحاولات النظام القطري المطردة للتوسع في المنطقة كلاعب سياسي واقتصادي في السنوات الأخيرة ليست خافية عن الأعين. بدءاً بنجاح دورها في الوساطة بين الفرقاء اللبنانيين عام ٢٠٠٨ – الذي مثل إنجازاً سياسياً كبيراً – مروراً بالوساطة المستمرة في ملف دارفور. وما يقال عن دعمها للحكومة المقالة في غزة وصولاً إلى وساطة أخرى في اليمن. أضف إلى ذلك استضافتها حدث بحجم دورة الألعاب الآسيوية “آسياد ٢٠٠٦” وتقديمها بطلب استضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٨ وافتتاحها أضخم متحف للفن الإسلامي في العالم في نوفمبر ٢٠٠٨. وقبل كل ذلك امتلاكها أهم محطة فضائية بالمنطقة؛ “الجزيرة”.

وبرغم صغر مساحتها الجغرافية وحادثة نشأتها كدولة مستقلة (استقلت في ١٩٧١) (مازالت دولة قطر تحقق نمواً اقتصادياً مطرداً وانتشاراً عمرانياً سريعاً ما قد يؤهلها لتكون وصيفة “دبي” في الخليج العربي، ساعدها في ذلك ما حققته قطر من أرباح هائلة في الأعوام الأخيرة بسبب الارتفاع الجنوني في أسعار النفط ومشتقاته، مع محاولاتها المستمرة لتنويع مصادر دخلها. وحققت ثاني أعلى دخل للفرد في العالم.

كسائر العالم العربي يزداد عدد سكان قطر بسرعة، ووصل إلى ١,٦ مليون نسمة في آخر بيان لعدد السكان صدر في ربيع ٢٠٠٩، يمثل القطريون أقل من الثلث تقريباً. وتتمتع قطر بنظام البلديات أو المدن، لكن أكثر من ٩٠% من سكانها يعيشون في العاصمة؛ الدوحة. ولا زال الأمير حمد بن خليفة آل ثاني يترأس نظام الحكم منذ انقلابه الأبيض على والده عام ١٩٩٥.

قطاع الاتصالات والإنترنت

حققت قطر تقدماً مطرداً في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف مجالات الحياة اليومية، ويشرف على هذا القطاع جهاز يسمى “المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات” تأسس بمرسوم أميري عام ٢٠٠٤. والمثير أنه قبل بدأ عمله في ٢٠٠٥ لم يكن هناك أي جهة أو وزارة محددة مسؤولة عن قطاع الاتصالات في قطر!

وتتجه معظم جهود هذا المجلس، حسب ما يعلن على الأقل، نحو توسيع البنية التحتية للاتصالات بالدولة، وتعزيز استخدامها، وحماية المستهلك وزيادة التنافس. وقد أطلق لهذا

الغرض عدة حملات لتعزيز استخدام الإنترنت منها حملة "حدائق الإنترنت المجاني" . وكذلك حملتي "الرقمية.. حياتك اليومية" و"كليك" واللذان تستهدفان تشجيع المواطنين على الارتباط بخدمات الحكومة الإلكترونية وربط الأطفال بالإنترنت من بين أهداف أخرى.

تنضح أكثر العفلية التي تدير المجلس [www.ict.gov.qa](http://www.ict.gov.qa) إذا عرفنا أنه يتواصل مع جمهوره من خلال المواقع الاجتماعية كالفيس بوك Facebook ، وتويتر Twitter ، وديليشس Delicious ، وديج Digg ، وفليكر Flickr . كما يحتوي على مواد تعرف بـ وربما تشجع على استخدام أدوات الويب Web2 كالسابق ذكرها. كما قام المجلس بتنظيم مؤتمراً في يناير ٢٠٠٩ عن اندماج التكنولوجيا والصحافة ، استضاف فيه العديد من المدونين والصحفيين ونوهت أمينة المجلس حصة الجابر بتجربة مدونة تنطلق من قطر هي "الجزيرة توك" .

كمحاولة للتعاون بين الرسمي والشعبي.

ولعل هذا النهج المعلن يعود إلى كون المجلس يتمتع بصفة شبه مستقلة عن الحكومة، كما يرأس خبراء أجانب عدد من القطاعات داخله.

وقد أصدر المجلس في ٢٠٠٩ تقريراً بعنوان "المشهد الرقمي في دولة قطر" هو الأول من نوعه في الدولة وقد نعتبره من التقارير الرائدة عربياً في هذا المجال، وأشار إلى تقدم قطر لتحتل المركز ٢٩ بين ١٣٢ دولة شملها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لـ ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .

ويشير التقرير السابق إلى كون قطر الدولة الثانية عربياً من حيث عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ شخص والـ ٣ من حيث عدد مستخدمي الإنترنت مقارنة بعدد السكان، ووصل عدد مستخدمي الإنترنت في منتصف عام ٢٠٠٩ نحو ٤٤٠ ألف مستخدم وهو ما يتجاوز ٢٧% من عدد السكان في قطر.

ويبلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول في عام ٢٠٠٨ نسبة ١٢١% من تعداد القطريين، وتنخفض تلك النسبة إلى ٩٨% عند احتساب العمالة الأجنبية ، أما الهواتف الثابتة فتصل نسبة انتشارها بالمنزل إلى ٨٣%.

وحتى وقت قريب كانت شركة "كيوتل" تحتكر سوق الاتصالات القطرية بجميع خدماته، إلى أن مُنحت شركة فودافون قطر تصريح الرخصة الثانية للهاتف النقال في ٢٠٠٨ وبدأت عملها في مارس ٢٠٠٩. وجاء ذلك استجابة للعديد من الشكاوى التي وجهها المواطنون للحكومة، وقد أعرب المواطنون عن ارتياحهم الكبير لدخول شركة ثانية. كما صرحت أمينة المجلس الأعلى للاتصالات حصة الجابر أنه سيتم طرح الرخصة الثانية للهاتف الثابت خلال شهور.

وفي تقرير رسمي اتضح أن ٤٢% من القطريين يعتبرون أن العائق الأساسي أمام انتشار

الإنترنت هو ارتفاع تكلفة الاتصال بالشبكة، بينما يرى ٣٣% أن ذلك العائق هو عدم وجود الإنترنت بالعمل، فيما يعتبر ٣٢% أن نقص المهارة هي العائق الأبرز. كما خلصت دراسة مستقلة إلى إن ارتفاع رسوم الاشتراك هو أهم عائق أمام استخدام المرأة القطرية للإنترنت . ويمكننا استنتاج أن ما يسري على المرأة يسري على الرجل بشكل أو بآخر. ونظراً لاحتكار اتصالات قطر “كيوتل” لخدمة الإنترنت فقد تميزت على الدوام بارتفاع أسعارها، فمثلاً يدفع المشترك ٢٠٠ ريال قطري – نحو ٦٠ دولاراً – شهرياً للحصول على إنترنت بسرعة ٥١٢ ك.ب/ثانية. لكن الشركة قامت في يونيو 2009 بمضاعفة سرعة الإنترنت لجميع المشتركين مجاناً . ولا يتجاوز عدد مشتركي البروباند في قطر ١٤٠ ألفاً بحسب مسؤولي الشركة.

ورغم بدء توفير خدمة الإنترنت المجاني في بعض الأماكن العامة، إلا أن البعض يشتكى من عدم توافرها في مناطق معينة كما زعم أحد المواطنين بمنطقة الريان لصحيفة “الشرق” القطرية.

وقد أعلنت “كيوتل” استكمال اختبارات مشروع شبكة الألياف الضوئية للمنازل لتوفير سرعات تصل إلى ٥٠ ميجا بايت/ ثانية ، لكن من الصعب تخيل انخفاض تكلفة الاشتراك بالإنترنت في ظل انعدام المنافسة.. خاصة إذا أخذنا بالاعتبار تجربة الهاتف النقال الذي اشتعلت فيه المنافسة وانخفضت الأسعار بعد دخول فودافون قطر إلى السوق.

أما السلبية الثانية لهذا الاحتكار فهو أن شركة “كيوتل” يترأسها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة وهو الشيخ عبد الله بن محمد بن مسعود آل ثاني، وبالتالي يقع الإنترنت – ولو نظرياً – في قبضة الحكومة.

#### البيئة القانونية المنظمة للاتصالات والإنترنت

جاء الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بنظام أكثر ليبرالية، وتم وضع أول دستور دائم في البلاد في عام ٢٠٠٣ نص على خصوصية الإنسان وحرمتها وعدم جواز التدخل فيها سوى بقانون (المادة ٣٧) وحرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للقانون (المادة ٤٨).. لكن الدستور كان فقيراً فيما يتعلق بالاتصال والإنترنت. كما لم ينص على قانونية الأحزاب وإن أشار للحق في تكوين الجمعيات (المادة ٤٥) والحق في التجمعات وفقاً للقانون (المادة ٤٤).

وقد صدر في قطر قانون الاتصالات رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٦ وتلته اللائحة التنفيذية لقانون الاتصالات في أغسطس ٢٠٠٩. إلا أن موادهما خلت من أي ذكر للإنترنت والنشر الإلكتروني وكأنه غير موجود.

ولم تذكر المادتان (٢) و(٣) من هذا القانون واللذان شرحنا مهام واختصاصات المجلس الأعلى للاتصالات كلمة إنترنت ولو مرة. وبدلاً من ذلك، ركزت اللائحة على منح التراخيص وحماية المستهلك وإدارة الطيف الترددي، والربط البيني والوصول، تنظيم التعرفة والأسعار، الأرقام والترقيم،.. الخ.

لكن الأسوأ هو مطاطية القانون، ففي باب التعريفات في اللائحة التنفيذية ذكر إن الخدمة حين تذكر في أي موضع فإن المقصود بها هو "أي شكل من أشكال إرسال أو بث أو استقبال الرموز أو الإشارات أو الكتابة أو النصوص أو الصور أو الأصوات أو إخبار آخر، يقدم بواسطة شركة اتصالات إلى طرف ثالث". وهو المعنى الذي يمكن أن يشمل الإنترنت وقتما شاءت الأهواء. كما أن هناك مجموعة بنود فرعية لها نطاق أوسع: البند ٦ من المادة ٦٦ ينص على أن أي شخص يستخدم «شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية» أو يسمح بمثل هذا الاستخدام لغرض إزعاج أو استفزاز أو الإساءة إلى أي شخص «يمكن أن يعاقب بالغرامة أو السجن لمدة تصل إلى سنة واحدة.»

وكذلك في إطار البند ٧ من المادة ٦٦ «فإن من يستخدم أي مرفق أو خدمة اتصالات سلكية أو لاسلكية على نحو يخالف أحكام هذا القانون أو القوانين الأخرى فإنه «يعاقب بنفس الطريقة». إن الصيغة الغامضة لكل من هاتين المادتين في القانون تحد - ولو نظرياً - من حرية مستخدمي الإنترنت.

#### الحجب والرقابة

ورغم أنه لا يوجد نص قانوني "واضح" يبيح الرقابة على الإنترنت أو حجب المواقع، إلا أن المعتاد هو وجود ثلاث من الخطوط الحمر استقر عليها العمل في حجب المواقع في قطر، تلك هي: المواقع الإباحية، والمواقع المعادية للإسلام، وتلك التي تنتقد سياسات دول الخليج خاصة أمير قطر وزوجته. غير أن هذا ليس كل شيء.

فكل ما سبق (تقليدي) وموجود منذ بدايات الإنترنت في قطر، لكن على خلاف المتوقع بعد تبني قطر -المزعوم- لحرية الصحافة وإنشائها مركز الدوحة لحرية الإعلام في أبريل ٢٠٠٨، لم تستمر الرقابة على الإنترنت في قطر على نفس المستوى، بل هي في تصاعد مستمر.

فبخلاف المواقع الإباحية، تقوم السلطات بحجب مواقع المثلية الجنسية، كما تحجب مواقع البروكسي proxy، وهي المواقع التي يمكن استخدامها لكسر الحجب، لكنها أيضاً مفيدة في تصفح الإنترنت بشكل مجهول anonymously وبالتالي أكثر أمناً. وعلى سبيل المثال لا

الحصر هناك مواقع: <http://www.vtunnel.com> و <http://www.proxeasy.com>

و <http://www.torproject.org> .والأخير يهدف إلى إعطاء نشاط الإنترنت فرصة لتفادي الرقابة والملاحقة.

أما النوعية الأخرى من المواقع فهي تلك المعادية للإسلام مثل [www.islamexplained.com](http://www.islamexplained.com) .والنوعية الثالثة هي تلك التي تنتقد السياسات القطرية والأمير وزوجته ويعد موقع عرب تايمز [www.arabtimes.com](http://www.arabtimes.com) نموذجاً لها، فهو مازال محجوباً في قطر، في الغالب بسبب تعرضه بالنقد للأسرة الحاكمة. كما قام المجلس الأعلى للاتصالات بحظر بروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت سواء عن طريق موقع وبرنامج المحادثة البالتوك [www.paltalk.com](http://www.paltalk.com) أو أي برنامج آخر. لكنها عادت بعد ضغوط واحتجاجات ضخمة بالسماح باستخدام البرتوكول voip للأغراض الفردية فقط. لكن برنامج البالتوك بقي محظوراً.

ما سبق لم يكف السلطات في قطر، فالقانون السائد الذي يمثله العرف بخطوطه الحمر الثلاث لم يعد وحيداً، فالمنافس الجديد هو “مزاج الموظف” في شركة “كيوتل” أو ربما أخطاء التكنولوجيا، أو الاثنين معاً.

وهناك تقارير عن تعرض عشرات الصفحات الأخرى للحجب، بما ينم عن العشوائية وعدم الاكتراث مطلقاً بكيفية عمل التقنيات التي يتم تركيبها لفلتر الإنترنت في شركة إنترنت قطر “كيوتل”. وهناك الكثير من الدلائل على ذلك.

فعلى موقع معيشة قطر qatarliving الشهير قدمت سيدة تدون تحت اسم مستعار هو فراشة butterfly عريضة ساخرة إلى “مستر كيوتل الشيخ” تقول أنها لاحظت عدم تمكنها من الدخول لبعض صفحات الإنترنت وبديلاً عنها تظهر الرسالة المعروفة “الموقع الذي تحاول الدخول له محجوب بسبب احتوائه مواد ممنوعة في قطر”. وتضيف السيدة فراشة أنها كسيدة ناضجة لا تحتاج إلى تحكم أبوي، وفي كثير من الأحيان فإن تلك المواقع لا تمس المحظورات الثلاثة، ورغم ذلك فليس معروف لماذا حجبت!

وعلى مدونة زائر قطر qatarvisitor يتساءل الكاتب “غير معروف” عن ضرورة الرقابة ويقول إن “كيوتل” قررت حجب صور كارتون أطفال عبارة عن خنزير صغير piglet! وتعود القصة إلى مدون آخر في موقع Qatarliving قام بنشر صور لصفحات قصة أطفال اشتراها لابنته من مكتبة جرير في قطر، وبعد شرائها اكتشف إن صورة الخنزير الصغير مطموسة بالقلم الأسود في كل الصفحات.. فقام بنشر ما حدث مع الصور المطموسة. وقررت “كيوتل” حجب تلك الصور بعدما بدأ تداول الخبر في المواقع والمدونات القطرية!

ويقول الكاتب في qatarvisitor إن قطر ليست حاذقة كثيراً في حجب المواقع، وهناك العديد

من المواقع "البريئة" تم حجبها، ويضيف إن الإرسال على الإيميل الذي تتركه "كيوتل" مع رسالة الحجب لإبداء الرأي أو الاعتراض لم يجد نفعاً، مؤكداً إن الكثيرين أرسلوا من قبل ولم ترد الشركة عليهم أو تغير موقفها من الحجب.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك مواقع مثل (<http://www.torrentspy.com>) محرك بحث تورنت) وموقع (<http://www.flurl.com>) ، (لتبادل الفيديو)، وأيضا موقع (<http://www.newgrounds.com>)، وهو مخصص للفلاش والألعاب).

بعد إنشاء المجلس للأعلى للاتصالات "آي سي تي قطر" ومباشرة عمله بدأت التساؤلات تتزايد حول دوره في حجب المواقع، لكنه نفى أي دور له وقال إن "كيوتل" هي التي تقوم بحجب المواقع وفقاً لأوامر جهات تنفيذية!

وقام المجلس "آي سي تي" في فبراير ٢٠٠٩ بخطوة - تبدو إيجابية - وهي استطلاع رأي المواطنين في سياسة الحجب، مع التأكيد على أنه غير مخول له قانوناً بتنظيم محتوى الإنترنت، مشيراً إلى أنه سيعطي نتائج الاستبيان إلى "كيوتل" كي تسترشد بها.

وفي تلك الصفحة حوار مع مسؤول بالمجلس يتضح منه تماماً إن سياسات الحجب مستمرة لكن الهدف هو الوصول إلى فلترة المواد "غير المرغوب فيها" بدون أخطاء كثيرة، وضمان آلية للمستخدم للاعتراض على الحجب، وفي حال لم يتم مزود الخدمة بالرد، فيجب على المستخدم الاتصال بالمجلس.

أما الجديد أيضاً فهو إدخال سياسة الفلترة على إنترنت الأعمال وليس المنازل فقط، وذلك - حسب تبرير المسؤول السابق - لأن معظم المدارس مشتركة في إنترنت الأعمال ولا توجد برمجيات كافية للفلترة في تلك المدارس.

وفي الواقع فإن تنصل المجلس الأعلى للاتصالات من مسؤولية حجب المواقع تبدو واهية للغاية، فلا يوجد سوى مزود خدمة وحيد في قطر هي شركة "كيوتل" وشركة كيوتل مملوكة للحكومة. وما نفهمه من تراتبية السلطة هو أن تكون سياسات الحجب بقرارات من المجلس الأعلى للاتصالات. وإلا ماذا لو دخل السوق القطري مزود خدمة ثان ولم يتم بفلترة المواقع؟ هل حرية فلترة المواقع متروكة لمزودي الخدمة؟

إن السؤال السابق يؤكد إن المجلس الأعلى للاتصالات مسؤول مسؤولية كاملة - تماماً مثل "كيوتل" - عن حجب المواقع مهما حاول التنصل. لقد جاءت نتائج الاستبيان - كما هو متوقع - في الإطار العام المعمول به بالفعل. وقد أيد الشارع القطري سياسات الحجب في مجملها. لكن المشكلة هي أن من أجرى الاستبيان هو جهة حكومية وبالتالي لا يوجد ضمان لسلامة وشفافية النتائج وسلامة الطرق العلمية التي تم اتباعها.



إن الرسالة التي تتكرر في تصريحات المسؤولين – سواءً في “كيوتل” أو “الأعلى للاتصالات” – اعترافهم بضرورة تطوير تقنيات الحجب بحيث تتفادى حجب المواقع “البريئة” بطريق الخطأ. وهو ما يتطابق مع تصريحات عبد الله المطوع مدير العلاقات في شركة “كيوتل”، وكما يتضح من الحوار السابق الإشارة مع مسؤول “الأعلى للاتصالات”.

وفي الواقع، فإن تلك التصريحات ليست سوى محاولة لحفظ ماء الوجه، فقد اعترف أكثر من مسؤول بأن “كيوتل” تقوم بحجب المواقع التي تنتقد الرموز السياسية الكبيرة “المقصود طبعاً الأسرة الحاكمة”، بدعوى أن ما يكتب في تلك المواقع “افتراءات وليس نقداً”.

وهناك حالة أخرى كاشفة عن مدى ما يعتقد مسؤولي “كيوتل” في أنفسهم من أنهم “حراس المجتمع”.. فقد أعلن موقع أصوات عالمية للدفاع في ٢٠٠٩/٢ عن حجب موقع التواصل الاجتماعي [www.Tagged.com](http://www.Tagged.com) في قطر. ومن بين التعليقات قال ناشط الإنترنت نايجل جورلي “وهو مقيم في قطر” إنه أرسل إلى كيوتل وقامت بالرد عليه مبررة حجب الموقع بأنه جاء تماشياً مع هدف “الحفاظ على قيم المجتمع”. وأن مدير العلاقات بالشركة عادل المطوع قال إن “من واجب الشركة رعاية المجتمع”.

هذا “الواجب” فيما يبدو هو الذي يدفع موظفي “كيوتل” إلى إدراج المواقع التي تتناول الصحة الجنسية –حتى الأكاديمية منها– والمواقع التي تتناول مرض الإيدز والختان وتنظيم النسل وبعض مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع القرصنة الإلكترونية، في خانة المواقع “الإباحية” التي يتوجب حجبها!

لعل الطريف أيضاً هو أن موسوعة “ويكيبيديا” الشهيرة قررت حظر القطريين من تحرير موادها، وذلك فيما يبدو بسبب تقنيات الحجب المستخدمة في “كيوتل” والتي تجعل لكل مستخدم الإنترنت في قطر نفس عنوان الأي بي IP مما يجعل “ويكيبيديا” غير متأكدة إن كانت المدخلات عبارة عن رسائل مزعجة Spam أم رسائل حقيقية. وبالتالي يتوجب على القطريين التسجيل أولاً في ويكيبيديا قبل منحهم حق تعديل الموضوعات في الموسوعة. ثم استطاعت ويكيبيديا حل هذه المشكلة بعد فترة قصيرة.

التدوين في قطر

بشكل عام يمكن القول إن التدوين غير منتشر بين القطريين، وحتى تلك المدونات القليلة التي تنطلق من قطر معظمها للعاملين الأجانب المقيمين هناك. وكثير منها باللغة الإنجليزية وليس العربية.

والأسباب التي تكمن وراء ذلك متعددة، جزء منها يعود إلى كون المجتمع القطري صغير جداً، وقد أشرنا إلى إن القطريين يمثلون أقل من ثلث التعداد الرسمي. بالإضافة إلى كون قطر دولة

طرفية في العالم العربي لا تتأثر بقوة بالحراك السياسي والاجتماعي الذي تشهده دول كمصر والسعودية. بالإضافة إلى هيمنة ثقافة المنتديات حتى الآن واستحواذها على اهتمام مستخدمي الإنترنت القطريين، مثل منتديات أسهم قطر [www.Qatarshares.com](http://www.Qatarshares.com). ويضم ذلك المنتدى نحو ٢٨ ألف مشترك، برغم إنه موقع اقتصادي بالأساس مما يعكس طبيعة اهتمامات القطريين، ويوجد في المنتدى أقسام غير اقتصادية لكن لا يوجد قسم مخصص للسياسة. كما أن هناك منتديات العنابي (<http://www.al3nabi.com>)، التي تضم نحو ٨٤ ألف مشترك وهي متخصصة في الكرة القطرية والعالمية، ويوجد بها أبواب أخرى للأدب والكمبيوتر. وتكاد تخلو من الموضوعات السياسية.

كما أن هناك عدد من المدونات القطرية، من أشهرها موقع [www.qatarliving.com](http://www.qatarliving.com) ، الذي تأسس عام ٢٠٠٥. والموقع أشبه بمدونة جماعية يكتب فيها الكثير من الأعضاء تحت أسماء مستعارة غالباً، وكل المدونات فيه باللغة الإنجليزية. ولا يقتصر على المدونات، لكنه أشبه بشبكة اجتماعية للمقيمين في قطر، ومن الواضح أن السياسة ليست في قلب اهتماماته، برغم تطرق بعض الكتابات فيه لأمر سياسية، وهذا واضح من التعريف الذي حدده القائمون على الموقع وهو أن يكون مدخلاً لكل المغتربين ومن يريدون معرفة أسلوب الحياة في قطر. كذلك هناك موقع الجزيرة توك ([www.aljazeeraatalk.net](http://www.aljazeeraatalk.net)) ، وهو عبارة عن مدونة جماعية أسسها بعض المقيمين في قطر من جنسيات عربية. وقد حصل على جائزة الإذاعة الألمانية ومراسلون بلا حدود، كأفضل مدونة بالعربية لعام ٢٠٠٧. وأسهم حصوله على حق استخدام لوجو الجزيرة الأصفر الشهير، في نجاحه بشكل كبير. ورغم أنه لا يتبع قناة "الجزيرة" إدارياً أو تحريرياً لكنه يلقي دعماً من القناة في صورة دورات عن الصحافة الإلكترونية تعطى للمدونين النشطاء بالموقع.

وهناك مدونة عائشة الكواري <http://aisha-alkuwari.net> وهي مدونة قطرية معروفة وكانت إحدى المدونات التي استضافها المجلس الأعلى للاتصالات في مؤتمر "الصحافة والتكنولوجيا" الذي عقده في يناير ٢٠٠٩.

أما مدونات الأجانب المقيمين في قطر فهي عديدة مثل :

(<http://direkjap.blogspot.com>)، وهي مدونة لعامل فلبيني يدون فيها مصاعب العمل في قطر، لكنه رحل إلى هونج كونج من فترة. ومدونة

(<http://bombaylives.blogspot.com>) وهي لشخص هندي يعمل في قطر. وكذلك

مدونة (<http://qatarvisitor.blogspot.com>) ، وهي واحدة من المدونات الشهيرة أيضاً وتخصص شخص آخر يعمل بالبلاد أيضاً. وهناك شخص آخر يعمل في الجزيرة الإنجليزية كان

يدون عما يدور داخلها على (<http://aljazeerainsider.blogspot.com>) ، لكنه توقف عن الكتابة منذ فترة طويلة.

وهناك موقع آخر اسمه "قطر مقرفة" <http://www.qatarsucks.com> يبدو أن القائمين عليه بعض من المقيمين سابقاً في قطر، فمعظم موادته تهدف لكشف الانتهاكات التي تحدث بحق العمال والأجانب في قطر.

ولم ترصد أي تقارير حالات احتجاز أو اعتقال لمدونين في قطر، بل تبدو قطر – على السطح – دولة مرحبة بالمدونين من أنحاء العالم من خلال المنتديات والمؤتمرات السنوية التي تعقدتها كمؤتمر الجزيرة السنوي للإعلام ومهرجان الأفلام الوثائقية وغير ذلك من الأنشطة التي تدعو إليها مع كبار الصحفيين والكتاب، العديد من المدونين العرب، ومن الواضح أن تلك الأنشطة تتسق مع محاولات النظام القطري مد نفوذه في المنطقة.

وفي الواقع سيكون من الساذج تصور أن حركة التدوين والمنتديات في قطر بمعزل عن رقابة الأجهزة الأمنية، وهناك تقرير صادر عن «مراسلون بلا حدود» ذكر أن كيوتل «لديها الوسائل للتجسس على الرسائل المرسلة عبر خدمات الإنترنت الأخرى. » وحتى تلك المواقع التي قد تتناول السياسة في قطر معظمها بالإنجليزية، وهو ما قد يفسر تسامح السلطات إزائها.

#### مقاهي الإنترنت

إذا ذهبت بك الأقدار يوماً ما إلى قطر، وأردت استخدام الإنترنت فستضطر إلى المشي طويلاً في شوارعها وسؤال الكثير من المارة قبل أن يحالفك الحظ في الوصول لأحد مقاهي الإنترنت. فتلك المقاهي متناثرة ولا يوجد الكثير منها. ربما لأن غالبية القطريين يكتفون باستخدام الإنترنت في المنزل، أو العمل. وذلك على عكس بداية دخول الإنترنت في قطر، حيث بات معظم مرتادي تلك المقاهي من غير القطريين.

وسواء ضم المقهى قطريين أو غير قطريين فإن المواقع الإباحية تظل الهاجس الأساسي لمرتادي المقاهي كما يؤكد كثير من العاملين فيها.

لا توجد قوانين أو تشريعات تنظم عمل تلك المقاهي.. وهي تمثل هاجساً لدى شريحة كبيرة من القطريين الذين ينتابهم شعوراً دائماً بالخطر الذي تمثله بعض المواد على شبكة الإنترنت بسبب العقليّة المحافظة السائدة.

وتعج الصحافة القطرية بالتقارير التي تحذر من تلك المقاهي وللأسف يمكن تصنيف بعض من الموضوعات التي تنشر باعتبارها "تحريضا كبيرا" على حرية استخدام الإنترنت. وهو ما لا

يمكن أبدأً تبريره بحسن نية الصحفيين الذين يكتبون مثل تلك التقارير. من مثل ذلك تقرير تحدث عن أن بعض محلات الإنترنت تجذب الشباب من خلال خرق حجب المواقع الإباحية وتقرير آخر يطالب بمرصد إعلامي يتخصص في حجب المواقع التي تسيء للدين. وفي حين تتجه كل مقاهي الإنترنت في العالم إلى منح مرتاديه بعض الخصوصية من خلال حواجز بين الأجهزة وبعضها، يطالب أحدهم بإزالة تلك الحواجز كنوع من زيادة الرقابة على مرتادي المقهى!

وفي الحقيقة فإن هناك قلة من التقارير التي تنبه كاتبوها ببراعة إلى خطورة ومطاطية فكرة "الحفاظ على القيم" وطرحوا بدائل أخرى في تقاريرهم لتفادي الأثار السلبية للإنترنت، مثل التوعية المدرسية والدينية، وضرورة تواجد الأسرة بشكل فعال مع الأبناء. وهناك جانب آخر مهم لمرتادي المقاهي هو التواصل مع الأهل والأصدقاء خارج قطر بالصوت والصورة وبتكلفة معقولة، وقد رصدت تقارير صحفية إن هذه الوسيلة – أي الإنترنت والمقاهي – تمثل البديل الوحيد للعاملين في قطر ومحدودي الدخل في التواصل مع أهلهم بالخارج ، حيث تزدحم المقاهي في الأعياد والمناسبات بالعاملين من مختلف الأعمار الذين يريدون التواصل مع أهلهم. إلا أن ارتفاع أسعار تلك المقاهي يحد من زوارها نسبياً في غير المناسبات.

## الكويت

حجب قاسي ، ، بأيدي ناعمة

“فتحت موقع الذاكرة الشهير -<http://www.alzakera.eu/>-

فإذا به قد حجب لدينا بالكويت وهو لا يتعدى موقع يحوي مقالات علمية فلسفية نقدية تاريخية  
.. الخ

أنصدمت لمدة ثانيتين حتى تذكرت بأني بالكويت”

نظرة عامة

على الرغم من غياب قانون ينظم أو يضمن وجود الأحزاب السياسية في إمارة الكويت ، إلا أنها تتضمن حياة سياسية ناضجة وبرلمان قوي يضم كتل برلمانية تشمل كافة التيارات السياسية من اليمين إلى اليسار ، سواء الكتل الإسلامية أو القومية أو العلمانية ، وهو برلمان يعبر عن الخلفيات المختلفة في الشارع الكويتي ، وباستثناء أمير الكويت والأسرة الحاكمة ، فحرية التعبير هناك تجد بحق من يدافع عنها ، وكذلك يدل الصراع السياسي على نضج سياسي حقيقي ، يغيب عن أغلب الدول العربية ، حيث انتخابات نيابية نزيهة ، وصحافة متطورة ومستقلة ، ولا يعيب الحكومات الكويتية المتعاقبة سوى تجاهلها لمشكلة البدون ، ومؤخرا تصاعد العقلية البوليسية في التعامل مع الإنترنت.

وبلغ عدد سكان الكويت في نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٨ ، نحو ٣،٤ مليون نسمة ، منهم نحو ١،١ مليون كويتي ، وباقي السكان هم من العمالة الوافدة ، أي ان الكويتيين يمثلون أقل من ثلث سكان الكويت.

قطاع الاتصالات والإنترنت

رغم تعدد شركات الاتصالات في الكويت ، إلا أنها تتعرض جميعا للنقد الشديد من قبل المستخدمين ، سواء للهاتف المحمول أو لخدمة الإنترنت ، كذلك لم تسلم وزارة الاتصالات من نفس الانتقادات ، بسبب ما يعتبره المستخدمين تواطئا منها ضدهم ، سواء ارتفاع الأسعار أو الخدمة السيئة أو الحجب الغير عقلاني الذي تمارسه الشركات ضد مواقع الإنترنت. وبلغت عدد خطوط الهاتف الأرضي في الكويت في نهاية عام ٢٠٠٨ ، نحو ٥٤١ ألف خط في حين بلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول نحو ٣،٢٢ مليون مستخدم ، بنسبة تبلغ حوالي ٩٥% من عدد سكان الكويت.

أما عن عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الكويت فقد أصبح العدد مليون مستخدم ، في شهر يونيو الماضي ، وهو ما يضع الكويت في مرتبة متقدمة جدا عربيا. ومن المتوقع أن يزداد العدد بشكل كبير اذا قامت شركات الانترنت بتخفيض أسعارها سواء نتيجة للحملات التي يشنها مستخدمي الانترنت في الكويت ، أو اذا انحازت وزارة الاتصالات لحق استخدام الانترنت ومستخدميه ، وتدخلت لتخفيض أسعاره . إذ تعلن الشركات الرئيسية في مجال الاتصالات والانترنت في الكويت وهي (زين ، فيفا ، وطنية ، كوالتي، فاست تيليكو، كيمز ، يونايتم نتورك) بوضوح عن أرباحها المرتفعة كل بضعة أشهر، ورغم تخفيض الأسعار بين الحين والآخر ، إلا أنها لا تعد تخفيضات حقيقية ، حيث يبلغ سعر الدقيقة في الاتصال نحو ٤٠ فلس كويتي (نحو ٤١ سنت أمريكي).

أما عن الاشتراك في الانترنت فمازالت الأسعار شديدة الارتفاع ، حيث بلغ سعر أقل اشتراك سنوي في أحد معارض التكنولوجيا ، وهو ما يعني تخفيضات حقيقية – أو من المفترض ذلك- عن الانترنت فائق السرعة ” ADSL ” لقدرة تحميل تبلغ 512 كيلو بايت في الثانية مبلغ ١١٠ دينار كويتي للعام ( نحو ٤١٠ دولار أمريكي) مع شركة كيمز ، في حين بلغ مع شركة يونايتم نتورك مبلغ ١٢٩ دينار كويتي لمدة عام ( نحو ٤٨٠ دولار أمريكي).

من هنا لم يكن مستغربا أن ترتفع بين الحين والآخر أصوات مستخدمي الإنترنت ولا سيما المدونين وجمهور المنتديات في الكويت، بتنظيم حملة ضد شركات تقديم خدمة الانترنت ، ضد ارتفاع الأسعار و رداءة الخدمة من جانب ، ولمواجهة حجب المواقع من جانب آخر.

#### مقاهي الإنترنت

لا يعد من قبل المبالغة إذا قلنا أن مقاهي الإنترنت في الكويت باتت وكأنها “غير مرغوب فيها” وتحت زريعة مكافحة المواقع الإباحية ، أصبحت هذه المقاهي عرضة للحملات الأمنية بشكل كبير ، ورغم قلة هذه المقاهي في الكويت حاليا ، فما زالت الحملات مستمرة ، وقد يكون من الفوائد الأخرى – لأجهزة الأمن - التي تنتج عن هذه الحملات ، هي ضبط العمالة الأجنبية والوافدين المقيمين بشكل غير قانوني في الكويت ، حيث أن أغلب رواد هذه المقاهي هم من العمال الوافدين الذي يصعب عليهم امتلاك أجهزة حاسب آلي أو الحصول على خدمة الانترنت بهذه الأسعار المرتفعة ، لذلك يلجأ الكثير منهم لمقاهي الانترنت سواء للتواصل مع ذويهم أو لتمضية الوقت أو للبحث عن عمل ، فيتم القبض عليهم ، بحيث أصبح من المعتاد أن يقترن أي خبر عن حملة لمداومة مقاهي الانترنت بالقبض على عدد من الوافدين والعمالة المقيمة بدون تصريح.

فضلا عن ذلك أن فالمتشددين الإسلاميين لا يكون عن إطلاق التصريحات والتنديد بهذه المقاهي ، التي لم يروا فيها سوى تمكينها لبعض الشباب من تصفح المواقع الإباحية وكأن مقاهي الانترنت قد تحولت إلى بيوت للبعاء !متناسين العديد من فوائد وإيجابيات هذه المقاهي ، لاسيما في مجتمعات نامية مثل الكويت.

نتيجة لذلك فقد تراجع عدد مقاهي الإنترنت في الكويت بدرجة كبيرة ، رغم زيادة عدد مستخدمي الانترنت ، ولم يعد عددها يزيد عن ١٦٠ مقهي ، بعد أن كان عددها في عام ٢٠٠٢ يبلغ نحو ٣٠٠ مقهي ، رغم أن عدد مستخدمي الانترنت وقتها في الكويت لم يكن يزيد عن ٢٠٠ ألف مستخدم.

### الحجب

شر البلية ما يضحك ، ينطبق هذا القول على سياسة حجب المواقع في الكويت ، والأصح عدم وجود سياسة أو قواعد تحكم منطق الحجب.

فكثيرة هي الجهات التي تملك حجب مواقع الانترنت في الكويت ، مثل وزارة المواصلات ووزارة الداخلية ، لكن الأخطر أن شركات تقديم الخدمة باتت بدورها تتطوع بالحجب دون طلب من أي جهة ، بل تبادر بالحجب من تلقاء نفسها وفقا لتوجهات أو خلفيات المسؤولين عنها ، سواء الدينية أو السياسية.

يقول المهندس وليد القلاف ، مدير عام مبيعات شركة كواليتي “في الحقيقة قرار حجب المواقع كان قرارا تلقائيا من الشركة بعد تعاقدها مع إحدى الشركات الأجنبية المتخصصة ووظيفتها الأساسية أن تقوم بالتحري عن المواقع السيئة بشكل يومي وتقوم بإعلامنا وتحديث الكشوفات الخاصة بهذه المواقع بشكل أسبوعي نظراً لصعوبة السيطرة على الإنترنت كفضاء مفتوح وهذه المواقع تقوم بتغيير عنوانها بشكل يومي لتفادي أمر الحجب وبعد تطبيق القرار من قبل “كواليتي نت” بعدة أشهر قامت الوزارة بإصدار قرار وزاري لحجب المواقع غير المرغوب فيها”

ويضيف وليد القلاف ” لكن الأبواب الخلفية كثيرة ويمكن الوصول إليها لمن يرغب بذلك. ” وبالفعل فإن الحجب لم يعوق من يرغب في تصفح موقع أو مدونة ، بل على العكس ، فمدونة “نوافكو” التي أعلنت بفخر أنها محجوبة من قبل خمس شركات على الأقل ، تضاعف عدد زوارها وقال صاحب المدونة الذي يطلق على نفسه اسم “عين مفتوحة” تعليقا على حجب المدونة “الطريف في الموضوع ان عدد زوار مدونتي المسكينة تضاعف بعد قرار الحجب من قبل الشركات الكويتية. لا بل قامت حركات تطوعية شبابية لحماية حرية التعبير عن الرأي. ”

يقول فهد . ع ” يبدو أن هناك تقسيم أدوار بين شركات تقديم خدمة الإنترنت ، فبعضها يقوم بحجب المواقع الاسلامية مثل شركة وطنية وشركة فيفا ، فيما تقوم شركات أخرى بحجب المواقع العلمانية مثل شركة فاست تيليكو وكيمز. ”

ورغم أن العديد من المواقع المحجوبة يتم رفع الحجب عنها ، إلا أن هناك ثلاثة مواقع مازالت تعاني من تعسف شركات تقديم الخدمة وهي ” موقع حامد العلي <http://www.h-alali.org/> - ” وموقع ” الشبكة الليبرالية الكويتية – <http://www.secularkuwait.net/> ” وموقع ” أنا المسلم <http://www.muslim.net/vb/index.php> ” ، حيث ما زالت تعاني من الحجب في الكويت ، بل أن موقع شبكة الليبرالية الكويتية قد تعرض للتخريب والقرصنة ، بعد هجوم شديد عليه من قبل بعض الإسلاميين المتشددين.

الرقابة ، والجريمة هي الجريمة

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ، نشرت جريدة الرأي على موقعها أن وزارة الداخلية لديها ” قائمة كاملة بأسماء وعناوين المواطنين والمقيمين وأرقامهم المدنية ممن يتعاملون مع المواقع الإباحية ” وقال اللواء- عبدالحميد العوضي – مدير عام إدارة المباحث الجنائية ” ان الادارة تراقب المواقع الاباحية حيث تبين أن عددا من الأشخاص يستخدمونها وسيستدعون لاتخاذ الاجراءات المناسبة في حقهم ” وبسؤاله عن خصوصية وحقوق مستخدمي الانترنت قال العوضي ” ان الدخول على مثل هذه المواقع يعتبر منافيا للآداب وهناك من استاء من وجودها، لافتا الى وجود تنسيق بين الادارة العامة للمباحث الجنائية ووزارة المواصلات لمكافحة مثل هذه المواقع. ”

وإجابة اللواء العوضي عن حقوق مستخدمي الإنترنت لا تعدو أن تكون أقوال مرسلة ، في مواجهة جريمة يرتكبها ، وهي انتهاك خصوصية مستخدمي الانترنت ، ورغم استخدامه للمبرر المعتاد ” المواقع الإباحية ” إلا أن الجريمة تبقى هي الجريمة ، وطبقا لدستور الكويت ، فإن المادة ٣٩ منه قد نصت على حرية المراسلات والاتصالات وعدم جواز التصنت عليها ، وأيا كان ما يفعله مستخدمي الانترنت في الكويت ، فلا يجوز استهدافه بالتصنت والرقابة المسبقة بدون قرار من النيابة أو القضاء ، وهو ما أكده العديد من أعضاء البرلمان الكويتي عندما طرأت ازمة تكرار السلطات الكويتية لنفس التلصص ، ولكن على المدونات ، حيث رد وزير المواصلات نافيا القيام برقابة المدونات وان يكون هذا تجسسا وإنما ” هدفه الحفاظ على الوحدة الوطنية وأمان المجتمع. ”

إلا أن الحراك السياسي القوي في الكويت ووجود أعضاء بالبرلمان الكويتي وحركة تدوين جادة



، قد حالا بين وزارة الاتصالات ووزارة الداخلية لان تتحول الكويت إلى سعودية أو تونس أخرى ” على الأقل حتى الآن.“

سجناء الإنترنت ، ودائما جهاز أمن الدولة.

في واحد من أشهر المنتديات الكويتية وتحديدا في ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ ، كتب أحد أعضاء المنتدى مندهشا من خبر القبض على مدون مصري ، ورد عليه العديد من المشاركين يستنكرون هذا الانتهاك ، ومعلنين عن فخرهم بأن الكويت لم تنزلق لهذه الدرجة من القمع. إلا أنه وفي نفس الموعد تماما ، وبعد عام واحد ، فوجئ مستخدمو الانترنت في الكويت بخبر ليس فقط عن اعتقال اثنين من نشطاء الانترنت ، بل والتعدي البدني عليهم بعنف. فما أن طرحت إحدى المقالات بموقع “الأمة” نقدا لأمير الكويت ، ورغم قيام مسئول الموقع “بشار الصايغ” بحذف المقال ، إلا ان أجهزة الأمن وجدتها فرصة لاعتقاله ، حيث تم اختطافه واختطاف “جاسم القامس” في ١٩ أغسطس ٢٠٠٧ ، حيث تعرض كل منهما للضرب والمعاملة المهينة.

وكالعادة ، وعقب ليلتان من الاحتجاز والترهيب ، خرج مسئولو جهاز أمن الدولة بوزارة الداخلية لينفوا أي اختطاف أو اعتداء، ويؤكدون في تصريحات للاستهلاك الإعلامي جدية الوزارة في احترام القانون ، ثم يعقبها الصايغ بتوجيه الشكر لوزارة الداخلية “التي اختطفته وأهانته” ، فضلا عن تمكن جهاز أمن الدولة من الوصول لشخصية كاتب المقال – بعد مزاعم بمساعدة من الصايغ تحت الإكراه- وهو “نايف العجمي” الذي يعمل بوظيفة عسكرية :وكيل ضابط في وزارة الدفاع ، الذي إتذر بدوره عن المقال مبديا أسفه قائلا ” بأن هدفه كان” مصلحة البلاد والمصلحة الاقتصادية وأن الحماسة اخذتني والتعبير خانني ولم أقصد اي إهانة”

## لبنان

تحت أعين الأخ الأكبر

نظرة عامة

استمر لبنان، هذا البلد الأكثر مدنية وليبرالية في العالم العربي "من الناحية الاجتماعية" والذي يعيش أكثر من ثلاثة أرباع أبنائه بالخارج، مسرحا للصراع السياسي والطائفي بين جبهات وقوى سياسية ودينية، الجبهة الأولى وهي الداعمة لما يسمى بـ"الموالاة" وتضم أمريكا والسعودية ومصر والأردن بشكل رئيسي وبتزعمها في لبنان تيار المستقبل، والجبهة الأخرى وهي الداعمة للمعارضة وتضم سوريا وإيران، وكثير من قوى اليسار وأغلب الشعوب العربية وبتزعمها حزب الله.

ورغم أن لبنان هو الدولة الأكثر تقبلا لحرية التعبير والتفاعل السياسي والأقل انتهاكا لحقوق مواطنيه المدنية والسياسية، إلا أن تعدد الطوائف الدينية والسياسية، هو العامل الرئيسي والفاعل في هذا التقبل، إلا أن انتهاكات حرية التعبير والحريات الأخرى، رغم قلتها تعد الأخطر. فغالبا لن تجد أي سجين رأي في لبنان، لكنك ستجد قتلى وشهداء لبنانيين بسبب أرائهم وكتاباتهم، حيث الاغتيالات والتصفية الجسدية للخصوم السياسيين وبخاصة الصحفيين هي الانتهاك الأكثر انتشارا، دون أن ينال القتلة عقابهم.

قطاع الاتصالات والإنترنت

بين نحو ٤،٢ مليون لبناني يعيشون في لبنان، يوجد ٢،٢٦ مليون خط هاتف محمول في لبنان، فيما لم يتجاوز عدد مشتركى خدمة الهاتف الأرضي الثابت ٩٠٠ ألف مشترك. أما عن الإنترنت فقد شهد عدد مستخدميه تطورا كبيرا سواء في عدد الشركات التي تقدم هذه الخدمة من ١١ شركة عام ٢٠٠٦ إلى خمسة عشر تقدم هذه الخدمة، وقد بلغ عدد مستخدمي خدمة الإنترنت في لبنان نحو ٩٤٥ ألف مستخدم بنسبة ٢٣،٥ % من عدد السكان. ومن المثير للسخرية أن لبنان سجلت المركز الثالث لأغلي رقم هاتف في العالم، حيث تم بيع خط هاتف أرضي برقم مميز "٧٠٧٠٧٠٧٠" بسعر (٤٥٠ ألف دولار) لأحد المواطنين اللبنانيين وهو ما جعل سعد البراك، رئيس مجلس إدارة «GILF»، والمدير التنفيذي لمجموعة «زين» الكويّنّيّة، يقول لجريدة الأخبار اللبنانية «إذا كنت تبحث عن أفضل زبون للاتصالات في العالم فلن تجد أفضل من اللبناني. اللبنانيون لديهم طاقات مبدعة ومتواصلة بكثرة. لذلك هم أفضل من يستخدم وسائل الاتصالات عموماً». ، رغم علم هذا المواطن أن هذا التلفون غالبا سوف يتم التصنت عليه!

ليس المهم هو التصنت.. بل من يديره

“التصنت في لبنان ليس حكراً على السلطات الرسمية، بل أن هناك تنصت مؤكداً على الهواتف النقالة والثابتة تقوم به أجهزة أمنية عدة غربية وحتى عربية.. وفي بيروت وحدها عشرات من محطات التصنت متعددة الجنسية، ويتركز نطاق عمل معظمها على هواتف المسؤولين الرسميين، والوزارات، والأحزاب، والتنظيمات، والشخصيات الفاعلة والبارزة”

قد لا يعلم الكثيرون أن وزارة الاتصالات اللبنانية تتمتع بأهمية خاصة لا تتمتع بها أي وزارة اتصالات عربية أخرى، وأن أهمية شبكات الاتصالات اللبنانية كانت ضمن الأسباب الرئيسية للصراع المسلح الذي كاد أن يتحول إلى حرب أهلية جديدة في لبنان في مايو ٢٠٠٨ الماضي. حيث كان تفكيك شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله أحد أهم مطالب جبهة الموالاة وحركة المستقبل أو ما يطلق عليها جناح ” ١٤ أزار ” ، وإزاء رفض حزب الله بهذا المطلب بشكل قاطع، اندلعت بعض المواجهات المسلحة بين الأغلبية والمعارضة، وأسفرت عن بقاء الوضع على ما هو عليه، ولو بشكل مؤقت، حتى تحل هذه المشكلة جذرياً.

ولكن ما هي أسباب هذه الأهمية؟

الإجابة بسيطة، التصنت الذي يضرب بجذوره في لبنان ويحرم أي مسئول أو سياسي من الخصوصية وحرية حياته الخاصة، وبالطبع العامة. وهو ما دفع أحد نواب تكثّل الإصلاح والتغيير للقول أن ” قضية البعض ليست التصنت، بل في من يُدير التصنت. ”

“هناك جشع عند الأجهزة الأمنية وانحراف عن القانون” هذا ما قاله وزير الاتصالات اللبناني خلال عرضه لتقرير وزارة الاتصالات لشهر مارس ٢٠٠٩، منتقداً قيام مجلس الوزراء اللبناني بتمديد قرار التصنت، مؤكداً أن التصنت يعد خرقاً للقانون.

وكانت وزارة الاتصالات إحدى أبرز العقبان المعلنة التي أحرّت وعطلت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان على مدى أكثر من أربعة أشهر، وسواء كانت هذه «العقدة» حقيقية أم مفتعلة، وتخفي وراءها أهدافاً وأسباباً أخرى، فإن وزارة الاتصالات برزت خلال هذه الأزمة كإحدى الوزارات المهمة والأساسية لاعتبارات وأسباب مالية وسياسية وأمنية

وكان لكشف ما سمي بمحطات الإنترنت في منطقة الباروك، أو ما سمي “بفضيحة الباروك” صدى كبير حيث تجاوز الأمر، سهولة التصنت من جانب سوريا وإسرائيل وقبرص إلى سوق الإنترنت غير الشرعي، والذي يبلغ نحو ٥٠ % من قوة السوق، وهذه الطريقة سهلة جداً، إذ يجري تصويب الـ «مايكروويف» في لبنان نحو المراكز الوطنية للإنترنت الموجودة في الدول

المحيطة بلبنان، أي إسرائيل وسوريا وقبرص، بحيث يجري التقاط السعات، وهكذا يحصل المشترك اللبناني على الإنترنت الذي يكون موصولاً مباشرة بمراكز الإنترنت (NODE) في الدول المجاورة، وهذه الدول قادرة على التجسس على كل ما يمر (TRAFIC) من لبنان إلى مركزها، عبر شبكات غير قانونية، والمثير أن هذه الشركات تكون تحت أعين القوى الأمنية ولا تتعرض لأي مساءلة، حيث أصحابها محميّين من القوى السياسية المسيطرة على المنطقة وتتفشي ظاهرة التصنت في لبنان، دون استثناء لمسئول واحد، في ظل دولة يتناحر فيها عدد ضخم من الطوائف الدينية والسياسية، لدرجة الاقتتال والصراع المسلح، هو ما جعل لهذه الوزارة أهمية كبرى، ومبرراً لأن ينشئ حزب الله أقوى الأحزاب اللبنانية المعارضة شبكته الخاصة لتكون بمنأى عن التصنت الذي قد يؤدي لعواقب وخيمة إذا تم.

### مقاهي الإنترنت

بات من الصعب التعرف على عدد مقاهي الإنترنت في لبنان، حيث لا يكاد يخلو شارع من وجود إحدى هذه المقاهي، ويتراوح سعر الساعة ما بين ألفين وستة آلاف ليرة لبنانية ( ٣،١ دولار إلى ٤ دولار)، فضلاً عن توافر خدمة الواي فاي (Wi Fi) في أغلب المقاهي السياحية، والتي تقدم هذه الخدمة مجاناً لزبائنها، كما لم ترصد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أي شكوى من فرض قيود على مستخدمي هذه المقاهي، سواء من أصحاب ومديري هذه المقاهي أو من السلطات اللبنانية.

### الحجب والرقابة

تكاد لبنان أن تكون الدولة الوحيدة عربياً التي تعلن بوضوح عن الموضوعات التي تعترض عليها وعن نيتها في حجب أي مواقع تتناولها وهي " الترويج لإسرائيل أو المس بالدين"، إلا أن الأمر يقف عند هذا الحد، حيث لم ترصد الشبكة العربية حجب لأي موقع في لبنان، إلا أن بعض الجماعات الإسلامية بدأت في محاولة "جس نبض" لطرح مسألة الرقابة والتعاطي معها مبتدئة بالموضوع الذي قد يلقي قبولا لدى البعض وهو "الوتر الحساس" الأيدي عبر الحديث عما تفعله شبكة الإنترنت من "نشر الصور الإباحية والترويج لعادات وتقاليدها غير مألوفة دينياً أو عرفاً في مجتمعاتنا"

البروكسي هو الحل

”من حق الحكومات العربية أن تراقب هذه المواقع، هذا حقها ويظل دورها رقابيا لا غير فليست كل مواقع المعارضة نزيهة ثم أن الحكومة تراقب صحفها الداخلية فما بالك بالمواقع الخارجية“ هالة المصراطي، رئيسة المنظمة العربية للأعلام الإلكتروني

نظرة عامة

سن النظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي منذ وصوله الى السلطة المئات من القوانين في مختلف المجالات، منها ما له علاقة مباشرة بالحريات العامة وممارسة النشاط السياسي أو ما يتعلق بالجانب الثقافي والاقتصادي، إلا أن السمة الغالبة على كل هذه التشريعات، هي أنها كانت تعكس حرصه على تحصين نفسه وسد الثغرات أمام أي رأي أو تيار آخر منافس لسلطاته، وبالتالي إيجاد المبررات القانونية الجاهزة لقمعه وإقصائه. فإلى جانب ان هذه القوانين لم تصدر عن السلطة التشريعية المنوط بها ذلك وإنما صدرت من سلطة تنفيذية ممثلة في مجلس قيادة الثورة، فقد استخدمت هذه القوانين كسيف مسلط على رقاب الليبيين لحرمانهم من حقوق أساسية مشروعة.

ومؤخراً اتخذت الحكومة الليبية في الأول من يونيو ٢٠٠٩ قرارا بتأميم وسائل الإعلام الخاصة وهي اصلا نادرة في ليبيا وكانت تخضع لإدارة مؤسسة الغد التابعة لنجل الرئيس الليبي “سيف الإسلام القذافي” وقد أوضح القرار الحكومي القاضي بتأميم تلك الشركات أن مؤسسات الإعلام هذه ستستمر في العمل ولكنها ستصبح خاضعة لمركز وطني جديد للخدمات الإعلامية يكون مكلفاً بإدارة وسائل إعلام مؤسسة الغد. والجدير بالذكر أن ليبيا تحتل المرتبة ١٦٠ من ١٧٣ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٠٩ الذي أعدته مراسلون بلا حدود.

قطاع الاتصالات والإنترنت

جاء نشر الانترنت في ليبيا بقرار سياسي خلال خطاب الألفية والذي نادى به العقيد القذافي لفتح الانترنت كسوق عمل للشباب الليبي . وبعد عدة سنوات تم انشاء الهيئة العامة للاتصالات بليبيا بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (293) لسنة ٢٠٠٦م برئاسة محمد معمر القذافي- نجل رئيس الدولة – وفق قرار اللجنة الشعبية العامة، وهي هيئة تختص بمتابعة نشاط وخدمات

البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنفيذ التشريعات المتعلقة بها، ووضع المواصفات الفنية والقياسية لمنظومات الاتصالات، والإشراف على شبكات ومنظومات الاتصالات وخدمات الأقمار الصناعية. بالإضافة إلى سلطتها في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفات المرتكبة في مجال الاتصالات والخدمات البريادية، كما الهيئة تشرف أيضا على أعمال الشركات العاملة في مجال الاتصال بشبكة الإنترنت وهي: (شركة ليبيا للهاتف المحمول – شركة المدار الجديد – الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية – شركة الجيل الجديد للتقنية. )

كما تعد ليبيا من أكثر الدول الأفريقية استخداما للهاتف المحمول، حيث يزيد عدد مستخدميه عن ٦,٢٠٠,٠٠٠ مشترك، أي بنسبة ١١٦% من عدد السكان

وقد ضم تقرير صادر عن الهيئة العامة للاتصالات بعض الخطط لتطوير خدمات الإنترنت، مبينا وجود زيادة محدودة في عدد المشتركين وكذلك في معدل استخدامهم للشبكة، وأرجع التقرير ذلك إلى افتقار الجماهيرية إلى تطبيقات الحكومة الالكترونية وممارسات الشراء عبر الإنترنت واستخدام بطاقات الائتمان. وفي متن تقريرها سعت الهيئة للتأكيد على أنها تعمل على تحسين خدمة الإنترنت وتوفيرها لتكون متاحة بعدة وسائل في مختلف المناطق الليبية بواسطة عدد من المشاريع القومية منها مشروع مركز البيانات والذي يهدف إلى تحسين وتطوير استخدام الإنترنت في ليبيا وتخفيض استهلاك البيانات على الشبكة وزيادة المستخدمين. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع منذ عام ٢٠٠٨، بالإضافة لمشروع الإنترنت فائق السرعة (DSL) للإفراد والشركات والذي يهدف لنشر خدمة إنترنت عالية السرعة في أغلب مدن وقرى ليبيا بسعة إجمالية تصل إلى ٢٠٠٠٠٠ خط معتمدة احدث التقنيات في هذا المجال. وقد بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمة حوالي ٣٦٠٠٠ مشتركاً فقط وبلغ إجمالي العائد حوالي ١٤ مليون دينار ليبي منذ بداية المشروع في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٨ بالإضافة إلى بعض المشروعات الأخرى التي تهدف لتوفير تغطية إنترنت لاسلكية في الهواء الطلق وداخل المباني في جميع أنحاء ليبيا.

على الرغم من تلك المشروعات التي تروج لها الهيئة والتي تهدف في ظاهرها لتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات في ليبيا، إلا أن عدد مستخدمي الإنترنت لم يشهد نموا يذكر منذ عام ٢٠٠٤، بسبب الفساد والضعف الإداري المنتشران في مؤسسات الحكومة فضلا عن القمع والخوف من الهاجس الأمني لدى المنتقدين. لذلك فانتشارا تقنية المعلومات ناهيك عن ثقافتها وممارساتها بين أفراد الشعب غير محسوس سوى بين شريحة الشباب، الذين يعدون الجمهور الرئيسي لشبكة الإنترنت. ولازال الدخول للشبكة يعتمد بالدرجة الأولى على مقاهي الإنترنت

ومراكز الكمبيوتر بالجامعات وبعض المؤسسات القليلة التي يستطيع العاملون فيها الدخول على الشبكة.

ولدى استقراء المؤشرات التي يعطيها موقع "Google Insights" المختص برصد اتجاهات البحث على الإنترنت لمختلف مناطق ودول العالم، يتضح أن مستخدمي الإنترنت في ليبيا من بين أكثر مستخدمي الإنترنت في العالم العربي ميلاً للترفيه. وتصدرت كلمات البحث الترفيهية قائمة إهتمامات مستخدمي الإنترنت الليبي، فضلاً عن استخدام تعبيرات بحثية أخرى بكثافة مثل "ليبيا" "اللجان الشعبية" و"جامعة الفاتح" و"الوطن الليبية" و"ليبيا الغد" وبعض المواقع الإخبارية مثل الجزيرة والعربية، فضلاً عن مواقع أخرى مثل يوتيوب ومواقع الألعاب والمنتديات وغيرها. ولعل تفسير ذلك هو أن الإنترنت يعد الفضاء الأوسع الذي يجد فيه المواطن الليبي متنفساً له من الحصار الذي يفرضه النظام الحاكم على وسائل المعلومات والمعرفة.

#### مقاهي الإنترنت

أكثر من أربعة آلاف مقهى إنترنت تفتح أبوابها حالياً لاستقبال مستخدمي الإنترنت في ليبيا، يتركز وجودها في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي. وصار من المعلوم أنه في ظل السيطرة الشديدة التي يمارسها النظام الحاكم على وسائل الإعلام، لا يبقى للمواطن الليبي وخاصة الشباب، سوى استخدام الإنترنت كوسيلة لاكتساب المعرفة والتواصل والتعبير عن الرؤى.

إلا أن ذلك يتم في ظل هاجس المراقبة الحكومية، حيث يعلم المواطن الليبي عند استخدامه الإنترنت كمصدر للمعلومات أن أجهزة الدولة الأمنية تراقب كل مقاهي الإنترنت، ولديها شروطاً صارمة فرضتها على أصحاب المقاهي لعدم السماح للزبائن بالدخول للمواقع السياسية المعارضة للنظام الليبي والتي تصل إلى العشرات وتنتقل بالأساس من أوروبا وأمريكا. وقد يتعرض الأفراد لتحقيق أمنى على خلفيه زيارة لمواقع معارض للنظام الحاكم. وبالرغم من الانتشار الواسع للإنترنت في ليبيا، وفتح المزيد من المقاهي أمام الرواد، إلا أن عدة مؤشرات تدلّ على أن الأمن يراقبها عن كثب ويضيق روادها.

ومن جانب آخر ثمة إقبال الآن على الاشتراك في شبكات التواصل الاجتماعي مثل "الفيس بوك" خاصة من قبل المثقفين والكتاب الذين وجدوا فيها وسيلة سهلة للتواصل مع المثقفين والنشطاء بالخارج من الليبيين وعرب وأجانب. وتوجد العديد من مجموعات الفيس بوك التي تحمل اسم ليبيا ويتم مناقشة العديد من قضايا السياسية والاجتماعية العامة وهناك زيادة ملحوظة في أعداد

المشتركي في شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك حيث يبلغ عدد المشتركين في شبكة ليبيا نحو (أربعون ألف مشترك)، ومن ناحية أخرى لم تعرف شبكة التويتر بعد في ليبيا حيث لم تلقى رواجاً بعد لدى المواطن الليبي، أيضاً الدخول على الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة ليس معروفاً بعد إذ أن شبكة الهواتف المحمولة غير مجهزة لمثل هذه الخدمات بعد من ناحية السعة.

#### الملاحقة والرقابة والحجب

بالإضافة إلى عمليات الحجب واسعة النطاق التي تغطي جميع المواقع التي تعبر عن وجهات نظر مخالفة للنظام الحاكم، لا تزال السلطات الليبية، تمنع مواقع المعارضة الليبية في الخارج، وتوزع منشورات على أصحاب مقاهي ومحلات الإنترنت بأسماء المواقع التي يحظر دخول المواطنين إليها، ويجري تحديث تلك القوائم دورياً، وقد ضمت مؤخراً موقعا ليبيا يحظى بتفاعل كبير من الداخل وهو موقع "ليبيا اليوم" إضافة إلى مواقع ليبية أخرى مثل "أخبار ليبيا" و"ليبيا المختار" و"جبهة الإنقاذ" و"ليبيا المنارة" و"ليبيا المستقبل".

وعلى الرغم من هذا الحجب إلا أنه يمكن الوصول إلى تلك المواقع من خلال الأقمار الصناعية، وأيضاً من خلال الأزقة الخلفية "البروكسي" في الشبكة الدولية للمعلومات، وقد حدث مؤخراً هجمات قرصنة ضد مجموعة من المواقع وجرى الاستيلاء عليها، وثمة شكوك بتورط جهات حكومية ذات مصلحة مباشرة في ذلك. وهذه المواقع هي موقع "جيل ليبيا"، "أخبار ليبيا"، "موقع الشفافية"، و"منتدى التنمية"، و"موقع الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، لكنها استعيدت جميعها، وتحمل عمليات التخريب والقرصنة التي طالت عدداً من المواقع في العام 2008 بصمة حكومية واضحة كونها "تضايقت مما تنشره تلك المواقع وتجاوب المواطنين معها و تفاعلهم مع عدد من المقالات إما برسائل بريدية الكترونية أو على شكل تعليقات تتيحها بعض المواقع التفاعلية".

والمثير أنه على الرغم من عمليات الحجب لتلك المواقع إلا أنها تشهد إقبالا متزايداً من مستخدمي الداخل، وتلقى قبولا كبيراً خاصة بين أوساط الشباب الذين يفضلون الدخول إليها بدلاً من الدخول إلى مواقع الصحف الرسمية التي باتت شبه مهجورة. فالدولة الليبية ورغم أنها من أوائل الدول العربية التي قامت بحجب مواقع صنفها كمعارضة. بدعوى أنها تعمل على زعزعة الاستقرار من وجهة نظر النظم الحاكمة، إلا أن مستخدمي الإنترنت في ليبيا يعدون أيضاً من أكثر مستخدمي مواقع البروكسي في محاولة واضحة لتجاوز هذا الحجب.

ولم يتوقف الأمر عند الحجب والرقابة والمصادرة في ليبيا، بل زاد ليصل إلى إطلاق بعض المواقع المضللة التي ترسم صورة ورددية مكذوبة للواقع الليبي ومنها موقع "نداء القذافي" بدعم



من مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية والتي يرأسها- نجل رئيس الدولة- سيف الإسلام ، بغرض الإبلاغ عن أي انتهاكات في مجال حقوق الإنسان والحريات من خلال تقديم الشكاوى حول تلك الوقائع وإرسالها عبر البريد الإلكتروني، إلا أن الموقع قد شرع في بث تسجيلات الفيديو لبعض المعارضين للنظام الليبي، يظهر فيها هؤلاء المعارضين كأنهم متآمرين وعملاء لجهات أجنبية يخططون لتفجير الأوضاع في البلاد وتهديد السلم الأهلي وإحداث كوارث انسانية- وذلك بهدف تشويه سمعتهم وإيجاد أسباب ومبررات لانتهاك حقوقهم. وتحديداً بث هذا الموقع تسجيلين أولهما للشيخ محمد البشتي والثاني لأحمد الثلثي يظهر فيها غياب أية نية في كشف الحقائق، حول التنكيل بالمعارضين السياسيين على خلفية أرائهم وأفكارهم السياسية، مع تحميل المسؤولية لضحايا صوروا على أنهم هم من اقترفوا الجرائم. وظهرت مقطوعات الفيديو كتبرير لمحاكمة هؤلاء ضحايا النظام من خلال طرح بعض المعلومات المغلوطة.

الإنترنت.. يكشف المسكوت عنه

على الناحية الأخرى لعب الإنترنت دورا هاما في فضح انتهاكات النظام الحاكم ، ففي ديسمبر ٢٠٠٨ تعرضت مدينة يفرن إلى هجمة شنتها الأجهزة الأمنية وما يسمى بالمنظمات الشبابية الثورية استهدفت أهالي ومنازل بعض المواطنين بهذه المدينة، ممن طالبوا بحقهم وحررياتهم في استرداد الهوية الأمازيغية، التي تعد من مكونات المواطنة الليبية. وقد قام القائمون على موقع “تاوالت” بنقل مباشر بالصوت والصورة لقيام قوات الأمن وبعض من مليشيات اللجان الثورية بارتكاب جرائم حادة في حق مواطنين مدينة يفرن العزل، وقد بثت على الموقع المذكور سאלفا تسجيلات خاصة بتلك الجرائم مما ساعد نشرها للعالم لفضح هذه الجرائم.

سجناء الإنترنت

مازال الكاتب عبدالناصر يونس مفتاح الرباضي سجيناً، منذ أن تم اعتقاله في عام ٢٠٠٢، عقب إرساله لكتاب من تأليفه بعنوان (الفوضى الفوضى.. الفساد الفساد.. انتحار العقل في ليبيا) لموقع عرب تايمز الإلكتروني “www.arabtimes.com” بعد الحكم عليه من قبل محكمة الشعب الاستثنائية بالسجن خمسة عشر عاماً في ٢٠٠٣. ويبدو أن الحكم عليه لم يكن فقط بسبب الانتقادات السياسية التي تضمنها الكتاب، ولكن ما تضمنه عنوان الكتاب نفسه من سخرية من الكتاب المعروف للعقيد القذافي والذي يحمل عنوان (القرية القرية الأرض الأرض و إنتحار رائد الفضاء).



كل هذا العداء!

“نعم نسمح للأجهزة الأمنية بالتنصت على مكالمات المواطنين الشخصية سواء عبر الهاتف المحمول أو الأرضي، وهذا يحدث في العالم كله” طارق كامل وزير الاتصالات المصري ، بالطبع نظرة عامة

ثمانية وعشرون عاما على حكم الرئيس مبارك لمصر ، ثمانية وعشرون عاما من الطوارئ والتعذيب والمحاكمات الجائرة،،،،، والديمقراطية.

تلك الديمقراطية التي تتنافس الجرائد الحكومية في الإعلان عنها ، ولا ينكر وجودها سوى قلة منحرفة بين المصريين مثل “المحامين و القضاة والصحفيين والطلاب والعمال والفلاحين والأطباء وأساتذة الجامعة والمهندسين والموظفين والفقراء” ، وفيما عدا هؤلاء فكل المصريين سعداء بهذه الديمقراطية ويحمدون الله عليها ، ولا شأن لهم بحركة كفاية أو حركة ٦ أبريل أو إضرابات العمال أو انتفاضات الفلاحين و احتجاجات أصحاب المعاشات.

كما لا توجد شكوى من الفقر أو الجوع ، بدليل السجون والمعتقلات التي باتت عاجزة عن استيعاب الأعداد الضخمة من المواطنين ، الذي يتوجهون لها طواعية ، دون تدخل من أجهزة أمن الدولة ، التي يحبها المصريين ويشعرون بوجودها في صحوهم ومنامهم.

والجملة التي صدرنا بها هذا التقرير على لسان وزير الاتصالات ، توضح بجلاء أن دور وزارة الاتصالات في خدمة المواطنين لا يقل باي درجة عن دور وزارة الداخلية ، فإذا كانت وزارة الداخلية قد دأبت منذ سنوات على خدمة المواطنين عبر الزج بهم في السجون ليكونوا تحت أعينها وتطمئن عليهم أو التصويت بدلا منهم في الانتخابات ، فإن وزارة الاتصالات تنصت على مكالماتهم ، حتى تعلم فيما يفكرون و بماذا يحلمون ، حتى تحققه لهم!

#### قطاع الاتصالات والانترنت

مع نهاية أغسطس ٢٠٠٩ ، بلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول في مصر ٥١,٥ مليون مستخدم ، موزعين على ثلاثة شركات هي على التوالي ( موبينيل ٢٣,٨ مليون مستخدم ، فودافون ٢١,٥ مليون مستخدم ، وأخيرا أحدث الشركات وهي اتصالات التي تستحوذ على ٦,٢ مليون مستخدم ، ومن المتوقع أن يتجاوز الرقم في نهاية هذا العام ٢٠٠٩ ، حاجز الـ ٥٥ مليون

هاتف محمول.

كما تبلغ خطوط الهاتف الأرضي ٩,٦ مليون خط ، وتحتكره شركة وحيدة هي المصرية للاتصالات المملوكة للدولة ، والتي تمتلك أيضا أهم شركة مقدمة لخدمة الانترنت وهي شركة "تي داتا" التي تستحوذ بدورها على أكثر من نصف قطاع الاتصالات للانترنت فائق السرعة " ADSL " .

أما فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت في مصر ، فقد بلغ العدد نحو ١٥ مليون مستخدم ، وهو رقم يتنامى بسرعة ، حيث يعني أن عدد مستخدمي الانترنت قد تضاعف ثلاثة مرات منذ عام ٢٠٠٦ عندما كان الرقم نحو خمسة ملايين مستخدم.

وفيما يبدو أن النمو السريع لأعداد مستخدمي الإنترنت في مصر وكذلك المهارة التي أبدتها مستخدميه ولا سيما شباب المدونين في دعم حركة المطالبة بالديمقراطية ، قد دفعا بالحكومة المصرية لاتخاذ خطوات جديدة ، قد تحد من تنامي أعداد مستخدمي الانترنت ، وتجلب لها المزيد من الأرباح عبر تطبيق ما يسمى " سياسة التحميل العادل " حيث تم تحديد حجم التنزيل لمشتركي خدمة الـ " ADSL " بما لا يزيد عن "٢ جيجا" لمشتركي سرعة "٢٦٤ " Kb شهريا ، تحت زعم محاربة الوصلات غير الشرعية ، ورغم تراجع وزارة الاتصالات عن هذه الخطوة ، في المرة الأولى في صيف ٢٠٠٧ ، إلا أنها عادت ل طرحها مجددا في صيف ٢٠٠٩ ، مما جعل مستخدمي الإنترنت يجابهونها بمعارضة شديدة ، أطلقت عليها بعض وسائل الإعلام " ثورة مستخدمي الانترنت في مصر " بسبب دعوة العديد من المواقع الاجتماعية والمنتديات على الانترنت، المصريين إلى مقاطعة خدمات الشبكة العنكبوتية يوم الاثنين ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ ، احتجاجاً على قرار ما يسمى بسياسة التحميل العادل التي أطلقتها الحكومة المصرية وشركات الانترنت.

ونتيجة لهذه المعارضة الشديدة ، اعترف وزير الاتصالات أن "الوصلة غير الشرعية ليست هي المشكلة ، بل أن التوسع في استخدام الإنترنت بدأ يسبب مشكلة كبيرة" ، وهو ما دفع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان لأن تدعو وزارة الاتصالات أن تتخلى عن سياسية "التاجر الجشع" في تعاملها مع مستخدمي الانترنت

مقاهي الإنترنت

في فبراير ٢٠٠٩ ، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أن عدد مقاهي الإنترنت بلغ ٤٥٩٧ مقهى ، وبلغ اجمالي عدد المستخدمين أسبوعيا لهذه المقاهي ٨٠٤٢٧٠ مستخدما بمتوسط ١٧٥ مستخدما لكل مقهى أسبوعيا ، في حين بلغ عدد نوادي تكنولوجيا

المعلومات حوالى ١٧٧٦ ناديا ، تقدم خدمة الإنترنت أسبوعيا لنحو ١٩٠٠١٦ مستخدم. وترى الشبكة العربية أن هذه الأرقام تشمل فقط المقاهي المسجلة قانونا ، في حين يزيد العدد عن ذلك كثيرا ، حيث يلجأ الكثير من أصحاب المقاهي إلى تجاهل التراخيص والتسجيل ، هربا من التعقيدات الإدارية والتجاوزات البوليسية ضد أصحاب مقاهي الإنترنت ، ولاسيما في المناطق الشعبية والمكتظة بالسكان ، فضلا عن إتاحة خدمة الانترنت اللاسلكي "Wi Fi" في العديد من مقاهي الطبقة المتوسطة "الكوفي شوب". وبالطبع لم يشملها هذا الإحصاء.

وفي ٩ أغسطس ٢٠٠٨ ، كشفت الشبكة العربية بالأدلة عن قيام وزارة الداخلية بالتواطؤ من أصحاب ومديري مقاهي الكوفي شوب التي تقدم خدمة الـ "Wi Fi" ، بانتهاك خصوصية مستخدمي هذه الخدمة ، عبر إلزامهم بملء استمارة تتضمن أسمائهم وبريدهم الإلكتروني وأرقام تليفوناتهم حتى يستطيعوا استخدام الانترنت ، مما يعني سيطرة وزارة الداخلية على المعلومات الخاصة بالمستخدمين وانتهاك خصوصيتهم.

ونتيجة لظهور خلاف بين وزارة الداخلية وأصحاب هذه المقاهي ، حيث أعلنت وزارة الداخلية أن هذا الإجراء اختياري ، وتقوم بها المقاهي تطوعا ! وإعلان أصحاب المقاهي أنهم لا يستطيعون مخالفة تعليمات وزارة الداخلية ، فقد تراجعت وزارة الداخلية عن هذا الإجراء الغير قانوني ، وإن ظل التعامل مع مقاهي الإنترنت ، لاسيما في المناطق الفقيرة ، مشوبا بالتجاوزات الفظة ، مثل تليفيق القضايا وإغلاق المقاهي ، ومحاولة إجبار بعضهم على العمل كمرشدين لها.

#### الحجب والرقابة

توقفت مصر عن سياسة حجب المواقع التي تمارسها أغلب البلدان العربية ، ولكنها في المقابل تمارس القمع والترهيب بكل أنواعه ، ضد نشطاء الإنترنت، بشكل لا يحكمه منطق أو يحده سقف ، بدءا من التجسس على الاتصالات ، وصولا لاعتقال واختطاف ، وتعذيب هؤلاء النشطاء وذلك على النحو التالي:

#### 1-التصنت وانتهاك الخصوصية

في دولة مثل مصر ، حيث يسيطر البوليس على كل الهيئات والجهات المتصلة بالمواطنين ، لا يتم استثناء قطاع الاتصالات والانترنت من هذه السيطرة ، ولكن السيطرة على هذا القطاع تتطلب مساعدة ودعم من الشركات والعاملين بهذا المجال!.  
وبالفعل ، لم تتأخر ثلاثة من الشركات الرئيسية في مصر عن تقديم دعمها لوزارة الداخلية في انتهاك خصوصية وحرمة المراسلات والاتصالات التي يجريها المواطنين المصريين ، وخاصة النشطاء السياسيين والمعارضين.

و الشركات التي توأطأت مع وزارة الداخلية هي ، الشركة المصرية للاتصالات المملوكة للدولة ، والتي تحتكر خدمة الهاتف الأرضي وتمتلك النصيب الأكبر في كبرى شركات تقديم خدمة الإنترنت وهي شركة "تي داتا" وقد عبر وزير الاتصالات والمسيطر على الشركة المصرية للاتصالات عن رؤيته لدور الدولة في التصنت على المواطنين قائلا " نحن نتيح التنصت لأنه لا بد أن يكون هناك دور للدولة" ويضيف الوزير "التنصت ليس مسألة بسيطة بل تحكمها قواعد وتحتاج إلي إمكانيات تكنولوجية خاصة للقيام بهذا الدور. ورغم أن الوزارة تسمح لبعض الأجهزة الأمنية بالتنصت علي المكالمات إلا أن الحكومة لا تملك القدرة علي التنصت علي ٤٠ مليون مشترك في خدمة المحمول. "

و لان الدولة لا تملك القدرة على التصنت على ملايين من مستخدمي التليفون المحمول ، فقد قامت الشركة الثانية "فودافون" بتسليم بيانات العملاء الذين يقومون بتنظيم المظاهرات ضد الحكومة المصرية ، و خاصة عندما زاد تظاهر المصريين ضد الحكومة مثل تظاهرات أزمة رغيف الخبز.

كما توضح الاستمارة والكارت اللذان ينبغي على راغبي استخدام خدمة الانترنت في المقاهي السياحية ، دور شركتا "موبينيل ولينك" وكلاهما مملوكتان لمالك واحد ، في إنتهاك خصوصية مستخدمي هذه المقاهي حيث لا بد من أن يذكر رواد هذه المقاهي أرقام تليفونهم ، و ايميلهم ، واسمائهم ، وبالطبع معروف مصير هذه المعلومات.

## 2-التعذيب والاعتداءات البدنية

لم يسلم نشطاء الانترنت في مصر من التعذيب المنهجي الذي تمارسه أجهزة الأمن بشكل واسع ، حيث تعرض العشرات من المدونين ونشطاء حركة ٦ ابريل للتعذيب وإساءة المعاملة ، نتيجة لنشاطهم المكثف في كشف الفساد والقمع ، ومنهم " أحمد ماهر مؤسس جروب ٦ ابريل" ، وضياء الدين جاد ، صاحب مدونة "صوت غاضب -

<http://soutgadeb.blogspot.com/> " ومحمد عادل صاحب مدونة "ميت -

"<http://43arb.info/meit/>و المدون أحمد سعد دومة صاحب مدونة "شاعر اخوان -

"<http://ikhwan-poet.maktoobblog.com/> " والمدون كريم البحيري صاحب مدونة"

عمال مصر -<http://egyworkers.blogspot.com/> " ، كما لم يسلم المدون السجين

كريم عامر كذلك من التعذيب في سجنه ، وغيرهم الكثيرين ممن نالهم تعذيب واعتداءات بدنية فقط بسبب كتاباتهم على الانترنت.

## 3-اعتقال المدونين و نشطاء الانترنت طبقا لحالة الطوارئ

لا تدخر الحكومة المصرية جهدا في الكذب على الغرب ومحاولة اقناعه بأنها لا تستخدم حالة

الطوارئ سوى ضد الارهاب وتجار المخدرات ، لكن الحقيقة تختلف عن ذلك كثيرا ، فأسماء مثل ” مسعد أبو فجر ، هاني نظير ، وضياء جاد ، وعبدالعزيز حجازي ، شوقي رجب ، هاني عبدالرحمن ، محمد رفعت ” وجميعهم مدونين ، تم إعتقالهم فقط بسبب كونهم مدونين ومنخرطون في حركة المطالبة بالديمقراطية في مصر .

#### 4-السب والقذف والتشهير

إنهم العديد من المدونين نتيجة كتاباتهم في قضايا سب وقذف ، مثل المدون البورسعيدي تامر مبروك صاحب مدونة “الحقيقة المصرية – <http://elhakika.blogspot.com> ” الذي اتهم من قبل شركة للمواد الكيماوية كتب منتقدا لها تلويثها لبحيرة المنزلة ، المدونان الشهيران منال وعلاء اصحاب مدونة ” منال وعلاء – [www.manalaa.net](http://www.manalaa.net) ” عقب تليفق احد القضاء لقضية سب وقذف ضدتهما ، والصحفي احمد سيف النصر ” بجريدة نافذة الفيوم – <http://www.fayoumwindow.net> .

وفي حين تزداد أعداد قضايا السب والقذف الملققة ضد المدونين ونشطاء الانترنت ، فعلى العكس من ذلك ، يتعرض بعض المدونين لحملات من السب والقذف من بعض المسؤولين دون أن يمسه أي عقاب ، مثل المدون وائل عباس الذي تعرض لحملة تشهير ظالمة من أحد كبار الضباط وهو اللواء أحمد ضياء الدين ، الذي بدلا من عقابه على اتهاماته الظالمة ضد عباس وسبه في بعض البرامج التليفزيونية والتشهير به كذبا ، قامت الحكومة المصرية بمكافأته بتعيينه كمحافظ لمحافظة المنيا .

#### 5-الاستيلاء على اجهزة الكمبيوتر

تسفر كل حملة بوليسية ضد نشطاء الانترنت ، سواء قانونية أو غير قانونية ”وما أكثرها” عن قيام أجهزة الأمن بالاستيلاء على اجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمدونين ونشطاء الانترنت ، وغالبا ما تختفي هذه الأجهزة ولا يتم إستعادتها ، كما لا تهتم وزارة الداخلية بمعرفة مصيرها ، وهو ما يفتح الباب واسعا للفساد ، ومن أمثلة المدونين والذي تم الاستيلاء على اجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم ” المدون محمد عادل ، عبدالعزيز مجاهد ، وائل عباس ، محمد ياقوت ، رضا عبدالرحمن ، خليفة عبيد ، محمد رفعت ... وغيرهم .”

وهناك مزاعم أن وزارة الداخلية بدأت تحقيقات ”سرية” لمعرفة مصير أعداد ضخمة من أجهزة الكمبيوتر التي تم الاستيلاء عليها من منازل هؤلاء النشطاء أو من المطارات “مثل المدون وائل عباس” إلا أن الشبكة العربية لم تتوثق من هذه المعلومات حتى الان

قضايا حجب مواقع الإنترنت

شهدت مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قضيتين هامتين لما لهما من تأثير على حرية

إستخدام الانترنت في مصر بدرجة كبيرة وهما:

1-القاضي عبدالفتاح مراد وقضية حجب ٤٩ موقع على الانترنت:

في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦ ، أصدرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، تقريرها الثاني عن حرية إستخدام الانترنت في العالم العربي تحت عنوان ” خصم عنيد ، الانترنت والحكومات العربية” وقامت بطباعته وتوزيعه ونشره على موقع تابع لها ، وفي فبراير ٢٠٠٧ ، وأثناء بحث محاميي الشبكة العربية عن مراجع قانونية تفيد في قضية المدون السجين كريم عامر ، قام المحامين بشراء كتاب يحمل عنوان ”الأصول العلمية و القانونية للمدونات على شبكة الإنترنت” للقاضي عبدالفتاح مراد ، ولكن المحامين فوجئوا بأن عشرات الصفحات بهذا الكتاب منقولة بالنص ” نسخ ولصق” من تقرير الشبكة العربية الصادر قبل شهرين في ديسمبر ٢٠٠٦ ، وحاول المحامين إقناع القاضي عبدالفتاح مراد بالاعتذار عن هذا النقل الغير أمين والذي يمثل إعتداء على الملكية الفكرية لا يليق بقاضي يزعم أنه حاصل على الدكتوراة ، إلا أن هذا القاضي رفض وبدأ في تليفق القضايا ضد الشبكة العربية أولا ، ثم ضد العديد من المدونين والمنظمات الحقوقية الذين تضامنوا مع الشبكة العربية وحققها في عقاب هذا القاضي على جريمة الاعتداء على الملكية الفكرية ، فما كان من هذا القاضي إلا أن لفق قضية جديدة هامة ، وهي المطالبة بحجب ٢١ موقع على شبكة الانترنت تتضمن مواقع صحف ومدونات ومؤسسات حقوقية دولية ومحلية نشرت عن واقعة تعدي على حقوق الملكية الفكرية ونسخه لتقرير الشبكة العربية ، وقد زعم القاضي في قضيته ضد وزارة الاتصالات أن سبب الحجب هو أن هذه المواقع ”تسيئ لسمعة الدولة ، وتدعم الإرهاب” ، وبعد أن تصاعدت الحملة البوليسية من قبل القاضي ، وجابها المدونين و النشطاء بحملة لكشف جريمته ، قام القاضي بزيادة عدد المواقع التي يطالب بحجبها الى ٤٩ موقع ، إلا أن محكمة القضاء الاداري وجهت ضربة لهذا القاضي ولشرطة الانترنت التي ساعدته كثيرا ، حيث رفضت القضية وأكدت على مبدأ حرية التعبير في مصر ، ومازالت المحكمة الإدارية العليا تنتظر طعن هذا القاضي الذي عالج جريمته في التعدي على الملكية الفكرية بجريمة محاربة حرية التعبير على الانترنت

2-قضية حجب المواقع الإباحية

في ١٢ مايو ٢٠٠٩ ، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكما يلزم وزارة الاتصالات ، بحجب المواقع الإباحية من على شبكة الانترنت في مصر ، دون تحديد ما المقصود بالمواقع الإباحية ، ومن يقوم بهذا الحجب ، خاصة وأن عمومية الحكم في القضية التي رفعها أحد المحامين الإسلاميين ، وترك تحديد المقصود بالإباحية لبعض الموظفين سوف يفتح الباب واسعا لحجب المواقع التاريخية والأدبية والفنية سواء التي تعرض صورة أو كلمة أو حتى أبيات من الشعر.



ورغم أن وزير الاتصالات أكد أن حجب كل هذه المواقع صعب، إلا أن المحافظين والمتشددين وأعداء الانترنت بدعوا فعليا في الضغط على الحكومة المصرية لتطبيق هذا الحكم ، وقبل أن تفصل المحكمة الإدارية العليا في الطعن المقدم لها عليه.

## موريتانيا

بحث عن الحياة أفضل .. افتراضيا

نظرة عامة

في أقل من ٢٥ سنة، عرفت موريتانيا أكثر من ١٥ محاولة انقلابية. وحتى الرئيس معاوية ولد الطابع الذي وصل إلى الحكم بانقلاب، عام ١٩٨٤، غادره بانقلاب آخر عام ٢٠٠٥. وقد تابع المجتمع الدولي الشأن الموريتاني باهتمام كبير، خاصة بعد تخلي الجنرال أعلي ولد محمد فال عن السلطة بشكل طوعي، لتنظيم أول انتخابات تعددية في تاريخ البلاد. لكن الحكم المدني لم يدم طويلا. ففي أغسطس ٢٠٠٨، أطاح انقلاب جديد، قاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز بالرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله. ولم تُصَفِ انتخابات يوليو 2009 شرعية على حكمه.

وكان لانعدام الاستقرار السياسي في موريتانيا أثره السلبي على كل المجالات، بما في ذلك الإنترنت.

قطاع الاتصالات والإنترنت

اتصلت موريتانيا بالشبكة الدولية أواسط تسعينات القرن الماضي. ففي عام 1997، ورغم أنه كانت هناك شركة واحدة تتصل بالشبكة وهي "توب تكنولوجيز"، إلا أنه سرعان ما بدأ الانتشار الفعلي للإنترنت عام ٢٠٠٢. وتشير أحدث الأرقام إلى أن عدد المشتركين بخدمة الإنترنت يبلغ نحو ٦٠ ألف مشترك، ورغم ضعف عدد المستخدمين الذي لا يزيد عن ١,٩ بالمائة من إجمالي السكان، إلا أنه يمثل زيادة ١٢٠٠% عن أرقام عام ٢٠٠٠، التي لم تكن تزيد عن ٥ آلاف مستخدم.

ولتوضيح هذه الأرقام ثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، لا تتجاوز نسبة التعليم ٤١ بالمائة وهي من أضعف النسب في العالم. ثانياً، أغلب سكان موريتانيا يعيشون في الأرياف التي تفتقر إلى البنية التحتية الضرورية لانتشار الاتصالات. ثالثاً، في بلد لا يتجاوز فيه دخل الفرد ٩٢٨ دولاراً، تُعتبر أسعار خدمات الإنترنت مكلفة. حيث يبلغ سعر الخدمة لمدة ساعة واحدة في مقاهي الإنترنت 300 أوقية، أي ما يعادل ٣ دولارات. أما بنظام الاشتراك، فيبلغ سعر الساعة في نظام التدفق البطيء ٥ أوقيات، بينما تصل تكلفة الاشتراك الشهري في نظام الإنترنت فائق السرعة "adsl" بسرعة ٥١٢ كيلوبايت ٢٥,٥٠٠ أوقية أي ما يعادل 100 دولار شهرياً. هذه المعوقات التي تحول دون امتلاك المواطن الموريتاني تكنولوجيات الاتصال الحديثة أثرت

سلبا على وصول المعلومة البديلة التي تقترحها وتقدمها مواقع إخبارية مستقلة إلى جانب المدونات. وأفضل دليل على ذلك عدد الزيارات المنخفض لهذه المواقع والمدونات، رغم أهمية ما تتداوله من أنباء في بلد يفتر إلى الاستقرار منذ أعوام وسط تعميم إعلامي كبير لا سيما في ما يتعلق بمؤسسات الرئاسة والجيش وأجهزة الأمن. فعلي سبيل الذكر لا الحصر، لم يَزُر مدونة "فضائح الشرطة الوطنية الموريتانية" التي انطلقت في سبتمبر ٢٠٠٨ أكثر من ٦٩٤٥ زائرا، رغم أنّ القائمين عليها كانوا يقدمون أخبارا مدعومة بصور استندت إليها وكالات الأنباء العالمية. بل إنّ عدد الزوار من داخل موريتانيا لأبرز المواقع الموريتانية يكاد لا يذكر، مقابل أعداد أكبر من الزوار من الخارج، كما يشير إلى ذلك موقع "أليكسا" " ورغم عدم دقته العملية، فيمكن استخدامه كمؤشر."

كما أدت المعوقات التي ذكرناها سابقا إلى بطء وتيرة الانتشار الموريتاني على الشبكة الدولية من خلال تواضع عدد المواقع والمدونات.

من جهة أخرى، تواجه مواقع الإنترنت مشاكل تقنية بالجملة تؤدي غالبا إلى عجز المشرفين عن تحديث المحتوى بل وإلى التوقف عن العمل. ففي أغسطس ٢٠٠٩، أعلنت وكالة "العلم" الالكترونية توقفها عن العمل لأسباب فنية.

#### الحجب والرقابة

قانونيا، يضمن الدستور الموريتاني لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية. ورغم تنقيحه عديد المرات في السنوات الأخيرة، في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي، فإنّ المادة العاشرة لم يطرأ عليها أي تغيير لتبقى، من حيث المبدأ، الضامن لحرية الرأي والتفكير وحرية التعبير وحرية الإبداع الفكري والفني والعلمي.

باستثناء حجب موقع "تقدمي"، لا تنتهج السلطات الموريتانية نهج الحجب الشامل والكلي للمواقع التي تنشر مواضيع "مزعجة". ويعود ذلك في الأساس إلى قلة عدد المواقع الإخبارية والسياسية. كما أنّ عدد مستخدمي الإنترنت ما يزال متواضعا لكي تؤثر الشبكة في الرأي العام بصفة ملحوظة.

وبالعودة إلى حجب موقع "التقدمي" الذي أضحى من أهمّ المصادر للشأن الموريتاني فإنّ النيابة العامة تعللت بقرار قضائي يتهم فيه القائمين على الموقع "بنشر مواضيع تتضمن القذف والتجريح والإساءة والافتراء". وهي من حالات الحجب النادرة منذ انتشار الإنترنت في موريتانيا.

في المقابل، يتهم معارضون ومستقلون الأجهزة الأمنية بتشكيل وحدة خاصة بمتابعة ما يُنشر على الإنترنت والردّ بتعليقات حادة اللهجة إذا لم يتمشى مضمون المقال مع سياسات الحكومة.

## سجناء الإنترنت

تعددت حالات سجن المدونين والناشرين الإلكترونيين في موريتانيا على ضوء التطورات السياسية التي شهدتها البلاد، منذ الإطاحة بالرئيس معاوية ولد الطابع، عام ٢٠٠٥. ومن أبرز الحالات نذكر اعتقال أبو العباس ولد أبرهام، الكاتب بموقع "تقدمي" والذي اعتقل في مارس ٢٠٠٩، قبل أن يُطلق سراحه في نفس الشهر وذلك على خلفية مقالات نقدية لأداء المجلس العسكري.

وفي وقفة احتجاجية نظمها صحفيون للتنديد باعتقال ولد أبرهام، تعرض مصور وكالة "صحراء ميديا" الإلكترونية، حبيب ولد محمد الأمين، للضرب والركل والسحل في الطريق العام على أيدي رجال الشرطة.

إلى ذلك، تمّ اعتقال الكاتب الصحفي والمشرف على موقع "تقدمي"، حنفي ولد دهاه، في يونيو ٢٠٠٩. وقبل ذلك، حاولت السلطات الموريتانية البحث عن سبل إصدار مذكرة اعتقال دولية بحق ولد دهاه، المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي شهر أغسطس، حُكم على ولد دهاه بالسجن لمدة سنة أشهر ودفع غرامة مالية قدرها ٣٠ ألف أوقية إضافة إلى تحمّل مصاريف الدعوى، وذلك بتهمة "الغذف والتشهير" في حقّ المرشح السابق للانتخابات الرئاسية، إبراهيم مختار صار.

وكانت هيئة الدفاع عن ولد دهاه قد عدت خروقات بالجملة ضد موكلها، منذ يوليو ٢٠٠٩، من بينها الإبقاء على الصحفي قيد الحبس الاحتياطي لفترة أطول ممّا يسمح به القانون الموريتاني في مثل هذه القضايا والتناقض مع قانون الصحافة الموريتاني الذي يتجاوز مسألة الحبس الاحتياطي لإتاحة الفرصة لأيّ صحفي لإثبات أقواله وإعداد حججه. وفي مارس ٢٠٠٨، اعتقل جهاز أمن الدولة مراسل موقع "منصات" في نواكشوط، محمد سالم دون إذن من النيابة. وتمّ إخلاء سبيله بعد ساعات من الاحتجاز والاستجواب.

## اتحاد المدونين الموريتانيين

وأمام ارتفاع عدد حالات الاعتقالات والتجاوزات، تمّ تأسيس اتحاد للمدونين الموريتانيين، في مارس ٢٠٠٨. ومنذ انطلاقه، عمل الاتحاد على الدفاع عن حقوق المدونين والتعبير عن سخطه إزاء التجاوزات التي تستهدف المدونين. ويقول الاتحاد في أحد بياناته: "إنه لأمر معيب ومخجل أن يكون علينا كل بضعة أشهر إطلاق حملة تضامن مع صحفي معتقل أو كاتب مختطف أو ناشط ملاحق! في وقت يتشدق فيه الحكام بأقوى عبارات التباهي الجوفاء بالديمقراطية واحترام حرية وحقوق الإنسان وتوفير الحق في الإعلام لمواطني نص دستور

بلادهم عليه. ”

ويقوم الاتحاد، الذي يضم أكثر من ٤٠٠ مدونة، بدور كبير في التصدي إلى الحملات التي تستهدف الأصوات المعارضة في البلاد وإلى تكريس حرية التعبير عن الرأي وحقّ الوصول إلى المعلومة من خلال مصادر عدّة

إلا أنه رغم التضيق الشديد والظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها مستخدمي الإنترنت في موريتانيا، فإن الإنترنت قد أتاح فرصا كبيرة للشباب الموريتاني لأن يعيش حياة أفضل وإن تكون “افتراضية” حيث يقول أحد الشباب من مستخدمي الإنترنت “مجتمع الإنترنت هو مجتمع جميل تذوب فيه كل الفوارق ويتسع فضاء الحرية والمساواة” ولا يختلف الأمر كذلك بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية التي تعاني من التضيق والحصار. فعلى سبيل المثال لجأ، حزب “إتحاد القوى الإشتراكية إلى الانترنت لكسب مؤيدين وتحدي الحظر المفروض عليه باستخدام الإنترنت

## المغرب

حرية ، مدفوعة الثمن

نظرة عامة

سجل عام ٢٠٠٩ دخول العام العاشر لحكم الملك محمد السادس، وقد تحققت خلالها بعض الإنجازات إلا أنها شهدت إخفاقات في مجالات حيوية. وقد تميز عهد الملك الشاب منذ بدايته بشيء من الانفراجة بالإفراج عن المعتقلين وتوسيع هامش الحرية السياسية، وتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة للتحقيق في قضايا ضحايا حقوق الإنسان في الحقبة الملكية السابقة أو ما عرف بـ “سنوات الرصاص”. وكذلك إفساح حرية أكبر لوسائل الإعلام ومعالجة بعض القوانين المخلة بحقوق المرأة.

بيد أن جذراً ينتاب تلك الإصلاحات قد بدأ منذ نحو عامين، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى أو حقوق مسلوقة لم يتم معالجتها.. ففي مجال الحرية السياسية الحزبية حلت السلطات حزب “البديل الحضاري” بتهم لم تثبت حتى الآن، وفاز حزب صديق الملك “الأصالة والمعاصرة” بـ ٨٠% من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٩، كما شهدت حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير تدهوراً دراماتيكياً وارتفاعاً غير متوقع في الانتهاكات وغلق ومصادرة الصحف والقنوات، والقضايا المرفوعة ضد الصحفيين والمدونين.

وعلى الصعيد الاجتماعي طفت على السطح مشاكل عالقة منذ سنوات، دلت عليها مظاهرات غير حزبية كتلك التي قام بها أهالي مدينة سيدي أفني، وكذلك تظاهرات واعتصامات خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا الذين يعانون البطالة في بلد تشير إحصاءات حديثه أن عدد سكانه تجاوز ٣١ مليون نسمة.

قطاع الاتصالات والإنترنت

تعد المغرب إحدى الدول العربية المتقدمة نسبياً في تنفيذ إصلاحات كبيرة في ذلك المجال، خاصة من الناحية الكمية، وتباشر تنظيم عمل ذلك القطاع “الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات” ANRT، وهي جهة مستقلة عن وزارة الاتصال تأسست عام ١٩٩٨ للإشراف على تحرير القطاع من الاحتكار الحكومي.

وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة من الوكالة في يونيو ٢٠٠٩ إلى وجود نحو 3,27 مليون مشترك في الهاتف الثابت، لتقارب نسبة نفاذه ١٠% من السكان في مقابل نحو ٤,٤% عام ٢٠٠٤، وهي النسبة التي تظهر نمواً مُرضياً بعد تحرير الهاتف الأرضي من الاحتكار الحكومي. مع ملاحظة أن الرقم يشمل ما يسمى الهاتف “ذي التنقل المحدود” الذي بدأ عام

٢٠٠٧.

أما بالنسبة للهواتف المحمولة فقد بلغ مشتركوها ٢٣،٥ مليون مشترك، تتوزع على الشركات كالتالي (اتصالات المغرب) ١٤،٣ مليوناً، (ميدي تيل) ٨،٦٣ مليوناً وأخيراً (ونا) ٦١٢ ألف مشترك.

وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ نحو 10.3 مليون مستخدم ، وهو ما يعني زيادة ثلاثة أضعاف عن عدد المستخدمين في عام ٢٠٠٦ . ويعاني مستخدمي الإنترنت بالمغرب الأسعار المرتفعة للإنترنت ، حتى بعد انتهاء احتكار شركة "اتصالات المغرب" لسوق الإنترنت، وبالإضافة إلى ذلك فإن ثمة شكاوى كثيرة بخصوص جودة الخدمة المقدمة، خاصة من شركة (اتصالات المغرب) وقد تحدثت العديد من التقارير الصحفية والمدونات عن بطئ الخدمة وانقطاعها أحياناً.

ويفسر بعض الخبراء عدم انتشار الإنترنت فائق السرعة ADSL بالمغرب إلى ارتفاع سعره بالإضافة إلى اهتمام الشركات بالربح السريع، وهو ما يراه الخبير التقني يحيى اليحيوي . متعلقاً بطريقة خصخصة القطاع التي كانت خاطئة إذ أنها نقلت القطاع من احتكار الدولة إلى "احتكار الشركات"، وإن الوضع بحاجة للمزيد من تعزيز قيم المنافسة .. في حين انتقد البعض انتقال القطاع إلى رأس المال الأجنبي.

وقد صدر بالمغرب قانون ينظم مسائل التوقيع الإلكتروني والعقود الإلكترونية وهو قانون ٥٣ - ٠٥ الذي صدر عام ٢٠٠٧، ويعد سبباً للمغرب لتلحق بدول عربية قليلة جداً أصدرت تشريعات تخص التوثيق الإلكتروني.

وبشكل عام، فإن الدستور المغربي - على عوراته - قد كفل حق "حرية الرأي وحرية التعبير بكافة أشكاله، وحرية الاجتماع" كما نص على أنه "لا تنتهك سرية المراسلات". لكن لا تزال قوانين الصحافة وقانون الاتصال السمعي البصري الصادر حديثاً يتيح ثغرات كثيرة يمكن من خلالها ترهيب ومحكمة الأقلام والقنوات والصحف. وقد تمت محاكمة بعض المدونين بالفعل تحت طائلة العقوبات الواردة بقانون الصحافة.

#### مقاهي الإنترنت

لاتزال مقاهي الإنترنت في المغرب تجد رواجاً لدى الشباب من الجنسين، مع استمرار الارتفاع النسبي في أسعار الاشتراك بالإنترنت، بالإضافة للسهولة النسبية والتكاليف البسيطة التي تمكن الشباب الباحث عن عمل من افتتاح مصدر رزق ولو بشكل مؤقت.

ويتوافد بعض الشباب على المقاهي بالساعات، وهم يفضلون تلك المقاهي التي تمنحهم مزيداً من

الخصوصية، خاصة بالنسبة للفنديات اللاتي يرصد تقرير صحفي إن المقاهي أتاحت لهن الخروج من المنزل مساءً على خلاف التقاليد الاجتماعية. وتتنوع أسباب إقبال الشباب على المقاهي، فإذا كان البعض يستخدم المقاهي لأبحاثه الدراسية أو التواصل مع الأصدقاء والأهل أو الترفيه، إلا أن زيارة المواقع الإباحية لازالت تمثل هاجساً لدى قسط منهم . لكن تقارير ترصد اتجاه لدى البعض من أصحاب المقاهي في منع الزوار من الولوج لهذه المواقع.

وبرغم تمتع زوار المقاهي بالحرية وعدم تعرضهم لأي محاولات للتعرف على هوياتهم أو المواقع التي يزورونها إلا أن مقاهي الإنترنت في الدار البيضاء شهدت رقابة أمنية كثيفة عقب التفجيرات الانتحارية التي شهدتها في عام ٢٠٠٧ مما أثر بشدة على ارتياد المقاهي في تلك الفترة.. لكن الإقبال على المقاهي في باقي المدن المغربية بدا منعزلاً عن تلك الأحداث. الرقابة والحجب

تعد المغرب واحدة من الدول العربية المنفتحة على الإنترنت، والتي لا تمارس الحجب بشكل منهجي، كما رصدت تقارير توقف حجب بعض المواقع التي تؤيد استقلال الصحراء المغربية أو تدعم جبهة البوليساريو والتي كانت محجوبة تقليدياً . لكن ومع ذلك شهدت الأشهر الماضية تصاعداً في انتهاكات الحكومة لتعهداتها بحرية الرأي والتعبير، ومحاكمة العديد من الصحفيين والمدونين.

وبشكل عام فإن ثمة خطوط حمراء، لا يتقبل الحكومة المغربية الاقتراب منها ، أهمها هي النظام الملكي والأسرة المالكة، وقضية الصحراء والبوليساريو، والإسلام. لكن انتهاكات السلطات للحريات تخطت مؤخراً حتى تلك القضايا المحظورة للنقاش تقليدياً. ويمكن أن نلاحظ تذبذب الحكومة المغربية إزاء تلك القضايا في حالة حجب موقع اليوتيوب [www.youtube.com](http://www.youtube.com) عام ٢٠٠٧، حيث ساد اعتقاد كبير لحظتها إن الحجب جاء على خلفية بث مقاطع فيديو مؤيدة لاستقلال الصحراء، لكن "اتصالات المغرب" عادت لتقول إن الحجب المؤقت كان بسبب خلل فني!

وبالإضافة للحجب والمحاكمات، لازالت هناك بعض المواقع المحجوبة في المغرب مثل منصة المدونات [www.livejournal.com](http://www.livejournal.com) وبعض مواقع البروكسي والتصفح المُجهل مثل [www.anonymizer.com](http://www.anonymizer.com). كما وجهت جماعة العدل والإحسان المعارضة اتهامات للسلطة بتكرار حجب موقعها في ٢٠٠٩، وقالت إن السلطات لم تحجب فقط الموقع الرئيسي للجماعة [www.aljamaa.com](http://www.aljamaa.com) ولكن كذلك موقع المرشد عبد السلام ياسين [www.yassine.net](http://www.yassine.net) ، وابنته ندى ياسين، وموقع القسم النسائي للجماعة.



سجناء الإنترنت

في مطلع ٢٠٠٨ استيقظ المجتمع المغربي على خبر اعتقال المهندس "فؤاد مرتضى" الذي اتهمته السلطات بانتحال شخصية شقيق الملك "مولاي رشيد" على الموقع الاجتماعي الشهير فيس بوك، Facebook.com، وحُكم عليه بالغرامة والسجن ٣ سنوات في حكم اعتبرته الغالبية قاسياً وغير متناسب.

صحيح أنه تم الإفراج عن "مرتضى" بعد ٤٣ يوماً بموجب عفو ملكي بعد نداءات إنسانية بإطلاقه، لكن القضية لازالت تسجل صفحة سوداء في سجل النظام المغربي، ليس هذا فحسب ولكنها أعادت للأذهان أن الحرية النسبية في الفضاء العنكبوتي ليست بعيدة عن أعين الأجهزة الأمنية، وثارَت تساؤلات حول كيفية معرفتها بصاحب الحساب وكيفية وصولها لمنزله وبياناته.

القضية الأخرى الشهيرة بدورها هي اعتقال المدون "محمد الراجي" والحكم عليه بالسجن عامين مع الغرامة، كأول مدون مغربي يعتقل بسبب ما يكتب، وذلك بتهمة انتقاد الملك، وكان الراجي قد انتقد "تشجيع الملك المغاربة على الاتكال" في مقال له بصحيفة هسبريس الإلكترونية <http://hespress.com/article-erraji.html>، ثم عادت محكمة الاستئناف لتفرج عنه، في سبتمبر ٢٠٠٨.

وفي قضية تظهر توسع الخطوط الحمر عن الأمور التقليدية السابقة، نال الصحفي والمدون "حسن برهون" حكماً بالسجن ٦ أشهر في مارس ٢٠٠٩، بسبب نشره عريضة تندد بالفساد وتطالب بمحاكمة متورطين في هروب أحد كبار تجار المخدرات من مدينة تطوان. وقد حظي "برهون" بعفو ملكي قبل أشهر قليلة من انقضاء محكوميته.

التدوين في المغرب

يعد الفضاء التدويني في المغرب أحد أنشط الفضاءات من تلك النوع في العالم العربي، ولعل ذلك يعود في المقام الأول لما يتمتع به المجتمع المغربي من حيوية اجتماعية ومكانة ثقافية، بالإضافة إلى هامش من الحرية والتعددية السياسية لا تحظى به معظم الدول العربية الأخرى. وتشير بعض التقارير إلى كون عام ٢٠٠٦ نقطة الانطلاق الأكبر للتدوين في المغرب، مع بدأ انتشار الإنترنت السريع ADSL، ولعل محاولات القمع وإخراص الأصوات أدت أيضاً إلى مزيد من الاتساع للتدوين بالمغرب.

ولعل المدونات الاجتماعية التي تتمحور حول الأمور الشخصية، والحياة الاجتماعية للمدوين كانت هي السائدة في البداية، كما هو في بعض الدول العربية - خاصة الخليج - إلا إن المدونات العامة والسياسية أخذت موقع الصدارة مؤخراً، وامتدت مساحات الاهتمام لتشمل

“تقريباً” كل القضايا والموضوعات العامة والسياسية الموجودة على الساحة ، وإن كان غالبية المدونين – كما الصحفيين – يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم فيما يتعلق بالنظام الملكي واستقلال الصحراء الغربية.

ومن المدونات الشهيرة التي انطلقت مبكراً وكان لها اهتمام واضح بالشأن العام، مدونة “محمد سعيد أحجيوج” [www.mshjiouij.com](http://www.mshjiouij.com) التي أسسها في مطلع ٢٠٠٦ وقد أعلن مؤخراً – في سابقة عربية – تفرغه بالكامل للتدوين الاحترافي عبر نطاق جديد هو ميولوج <http://miolog.com>.

وهناك كذلك مدونة الصحفي والناقد الشاب مصطفى البقالي [www.elbakkali.com](http://www.elbakkali.com) والتي حظيت بعدد كبير من الأصوات في مسابقة البوبز العالمية للمدونات. كما أسس نفس المدون مدونة “رفضنا” المعروفة [rafдона.wordpress.com](http://rafдона.wordpress.com) لرفض التطبيع مع إسرائيل في العالم العربي. وقد تمثل مدونة الشابة ليلي [lailalalami.com/blog](http://lailalalami.com/blog) مثلاً على تزواج الخاص بالعام في المدونات.

قناص تارجيست

كما تلحظ التنوع الثقافي واستقلالية المدونات في المغرب وعدم قدرة التيارات السياسية على تحزيبها.. فحتى هذه اللحظة – على سبيل المثال – لا يعرف أحد ماهية شخصية المدون “قناص تارجيست” الذي حاز شهرة عالمية بسبب مقاطع فيديو بثها على اليوتيوب تظهر رجال الدرك “الشرطة” وهم يتلقون رشاي من مواطنين في عرض الطريق، وقد وصلت عدد مرات مشاهدة بعض أفلامه أكثر من مليون مشاهدة.

وقد شنت السلطات حملات دهم وتحقيق في مدينة “تارجيست” التي ينتمي لها المدون، في محاولة لاعتقاله، لكنها باءت بالفشل.

وإن كان البعض يقف ضد محاولات تنظيم أو تأطير التدوين، إلا أن المدونين المغاربة وبعد فترة طويلة من الإعداد ، قرروا تكون جمعية تنظمهم ، وقد كان ، حيث تم عقد أول اجتماع تأسيسي لـ ” جمعية المدونين المغاربة” في ابريل 2009 ، ورأسها المدون المخضرم سعيد بنجلي ، صاحب مدونة “تحية نضالية”.

وقد ساهم تكوين الجمعية في تطوير دفاع المدونين عن حرية الصحافة في المغرب ، ورغم عمرها القصير فقد بدأت جمعية المدونين تكتسب أهمية ومصداقية بسبب نشاط أعضائها وقدرتها على التواصل مع الجمهور المغربي.

## إنترنت ذكوري

### نظرة عامة

دخل اليمن منذ سنوات قليلة مرحلة حاسمة في تاريخه تتمثل في تصاعد الأزمة بين الشمال والجنوب على خلفية غياب العدالة في تقسيم ثروات البلاد مما أدى إلى اندلاع المعارك بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين. وأدت الاضطرابات الأمنية إلى ارتفاع غير مسبوق لنسب الفقر والأمية وغياب سبل التنمية وتدهور البنية التحتية، بما فيه مجال تكنولوجيا الاتصالات. ويتزامن هذا المشهد القائم مع استفحال الانغلاق السياسي. وقد انعكس الوضع العام المتسم بالهشاشة على مجال الحريات، بما في ذلك الإنترنت. ويبرز ذلك بالخصوص من خلال تفاوت توزيع مقاهي الإنترنت بين المحافظات وحملات استهداف المدونين والناشرين الإلكترونيين.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

رغم أن عام ٢٠٠٩ شهد تطورا كبيرا في مجال الاتصالات في اليمن، حيث وصل عدد خطوط الهاتف إلى ١٩٩ ألف و ٦٨٥ خطا هاتفيا بنهاية النصف الأول من ٢٠٠٩، مقابل ٣ آلاف و ٥٤٨ خطا هاتفيا في العام ١٩٩٩.

كما وصل عدد المشتركين في خدمة الإنترنت في منتصف ٢٠٠٩م إلى ٣٦٩ ألف و ٦٤٣ مشترك، إلا أن نسبة المستخدمين مازالت ضمن أضعف النسب المسجلة العالم العربي بل وحتى في العالم.

ويعود ذلك في الأساس إلى ارتفاع نسبة الأمية والتي تبلغ، حسب المصادر الرسمية، ٣٩%. كما أن أسعار الاتصال بالشبكة مازالت مرتفعة، إذ تتراوح كلفة الاشتراك بالخدمة بين ٤ آلاف و ٦ آلاف ريال يمني، أي ما يعادل ١٩ دولارا و ٣٠ دولارا، وهي أرقام مرتفعة قياسا إلى الدخل الفردي الذي لا يتجاوز ٤٥٠ دولارا.

ويُفسر ارتفاع التكلفة إلى مواصلة شركتي شركتا "تيلي يمن" و "يمن نت" احتكار مجال التزويد بخدمات الإنترنت منذ اتصال اليمن بالشبكة الدولية للمعلومات، رغم أن دراسات رسمية تؤكد أن بإمكان البلاد أن تحتضن ١٥ شركة.

ودفع ذلك بعدد المواطنين والمدونين والصحفيين المستقلين وحتى المقربين من الحكومة إلى تأسيس حملة الاحتجاج الوطنية على خدمات الإنترنت.

وهي حملة تستهدف دفع الحكومة اليمنية لتحسين الخدمة ووقف حجب المواقع وجعل أسعار

الاتصال بالإنترنت أقل ، إلا أن الحكومة اليمنية قامت بحجب موقع الحملة نفسه في شهر فبراير ٢٠٠٩!

وتشهد اليمن ظاهرة فريدة من نوعها تتمثل في تراجع عدد مواقع الإنترنت عوضا عن ارتفاعها، خاصة تلك التي تستضيفها البوابة اليمنية للإنترنت “يمن نت”، إذ بلغ عدد المواقع التي تستضيفها البوابة عام ٢٠٠٨ حوالي ٤٦٠ موقعا، مقابل 915 موقعا عام ٢٠٠٧ . ويعزو البعض ذلك إلى سياسة الحجب التي تنتهجها البوابة والشروط التعجيزية المتعددة التي تفرضها على أصحاب المواقع المتقدمين بطلبات الاستضافة.

وينصّ الدستور اليمني صراحة على “حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال”، ويؤكد أنه “يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سرّيتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي.”

الحجب “باسم القانون”

الإنترنت في اليمن إلى جانب الصحف المستقلة يعدان من أبرز معاقل قوى الرفض للواقع السياسي والاجتماعي في البلاد ومن أكثر الوسائل فاعلية في مجابهة الانغلاق السياسي. ويبدو ذلك جليًا من خلال بعض الأرقام المثيرة للانتباه، من بينها، على سبيل الذكر لا الحصر، يسجل موقع “مأرب فيديو” أسبوعيا أكثر من ٦٠٠ عملية تحميل للمواد الفيلمية التي يعرضها على الزائرين، بينما اشترك بقائمه الالكترونية أكثر من ٧٠٠ عضوا في فترة وجيزة، لا سيما في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها مدن في الجنوب، في عام ٢٠٠٩. من جهة أخرى، بلغ عدد زوار موقع “نيوز يمن” وهو موقع هام يختص جزء منه في تناول شئون الصحافة وحرية التعبير، عام ٢٠٠٨ أكثر من ١٤ مليون شخص.

وأمام فرض الإنترنت كبديل جديد لمصادر المعلومات التقليدية والتي تسيطر عليها الجهات الرسمية، تحاول السلطات أن تحدّ من تأثير الشبكة العنكبوتية بشتى الطرق، لا سيما من خلال سنّ قوانين يغلب عليها الطابع العقابي لترهيب المعارضين والمستقلين في البلاد.

ففي مارس ٢٠٠٩، تقدمت الحكومة بمشروع قانون يتعلّق بحقّ الحصول على المعلومات وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت. ويتّسم القانون بالتضليل وعدم الوضوح، إذ يفرض عقوبات يصل بعضها إلى السّجن ستّ سنوات لكلّ من “يسعى لاستخراج أو نشر معلومات لا يجوز نشرها”، حسب وجهة نظر الحكومة.

وقد أعقبت السلطات هذا القانون بحملة واسعة لحجب مواقع إخبارية واختراقها وتدمير بياناتها، بدعوى الخروج عن القانون وإثارة البلبة والتحريض على العنف والإرهاب. ومن بين المواقع

التي استهدفتها السلطات اليمنية: "أبناء الجنوب" و"شبكة الطيف الإخبارية" و"يمن حر" و"شمسان نيوز" و"الضالع بوابة الجنوب" و"منتدى أبين" و"حضر موت نيوز".

وقد قام موقع "يمن بورتال" بنشر قائمة المواقع المحجوبة التي إستطاع حصرها وبات ينشر ما تضمنته هي نفسها، ورغم أن يمن بورتال تم حجبها إلا أنه استطاع إنشاء برنامج يكسر الحجب على المواقع وأسماء "الكاسر".

وتعتمد السلطات اليمنية إلى حجب أهمّ المواقع الحاضنة للمدونات لحرمان المدونين من نشر مقالاتهم وصورهم وتبادل المعلومات بينهم . وكان موقع مدونات مكتوب الأردني على راس هذه المواقع التي تم حجبها، وهو ما يفسر اسباب استخدام الأغلبية الساحقة من المدونين اليمنيين أسماء مستعارة خوفا من التتبعات القضائية وحملات الترهيب والاختطاف، مثل "ثمود" و"أمل حضر موت" و"صوت حرّ من صنعاء".

وأمام تواتر الهجمات، دشنت مجموعة من المواقع والمدونات حملة "مقاومة حجب المواقع اليمنية على الإنترنت". ويرصد الموقع الرسمي للحملة صنوف التجاوزات التي تتعرض لها المواقع. كما يقترح آليات عملية لتصفح المواد المحجوبة.

#### سجناء الإنترنت

في ظل حالة الطوارئ غير المعلنة التي فرضتها السلطات اليمنية، أصبح من السهل جدًا استهداف الأقاليم الحرة على الشبكة العنكبوتية وبطرق عدة، أبرزها تواتر حالات الاختطاف من قبل "أشخاص مدنيين". ففي سبتمبر ٢٠٠٩، قام مجهولون باختطاف محمد المقالح، الصحفي بموقع "الأشترافي" على خلفية مقالات انتقد فيها الأداء الحكومي في التعامل مع الاضطرابات الأمنية. وتتهم المعارضة جهاز الأمن القومي اليمني بالوقوف وراء الحادث.

وقبلها، وبالتحديد في مايو ٢٠٠٩، اعتقلت أجهزة الأمن اليمنية الصحفي فؤاد رشيد، المسؤول عن موقع "مكلا برس" ويحي بامحفوظ، المدير السابق لموقع "حضر موت نيوز" دون إبداء أي مبررات أو أسباب.

هذا ويتواصل التضييق على الصحفي والمدون ورئيس تحرير موقع "الشورى نت"، عبد الكريم الخيواني، الذي قضى عاما بالسجون اليمنية على خلفية كتاباته الجريئة في نقد النظام، قبل أن يُفرج عنه، عام ٢٠٠٥ بعفو رئاسي. وحُكم على الخيواني، في يونيو ٢٠٠٨، بالسجن لست سنوات بتهمة الإرهاب والتآمر على النظام بالتعاون مع المتمردين الحوثيين في إطار ما يسمى بـ"خلية صنعاء الثانية"، بينما اختطف في عدة مناسبات عام ٢٠٠٧ ومُنع من السفر .

وللخيواني مقالات نقدية عديدة أثارت غضب النظام الحاكم، من بينها "عيد الجلوس" و"علي كاتيوشا".

وفي أكتوبر ٢٠٠٩، شهدت الساحة الالكترونية اليمنية نهجا جديدا في التعرّض للأصوات "المزعجة"، إذ اتهم ناشر ورئيس تحرير موقع "الاتجاه نت"، زبين عائض عطية، "جهات معينة" بمحاولة اغتياله وتلفيق قضايا ضده "بهدف النيل من عمله الصحفي في نشر الحقائق."

مقاهي الإنترنت ومحاولات "شيطنة" الشبكة العنكبوتية

يبلغ عدد مقاهي الانترنت في اليمن وفقا لوكالة الأنباء اليمنية نحو ٩٨٤ مقهى حتى نهاية النصف الاول من العام ٢٠٠٩م

وتتعرض المقاهي لما يُعرف بحملات التنظيم، الغاية منها "إلزام المقاهي بتطبيق لائحة تنظيم الأعمال الخاصة بها وتوفير قاعدة بيانات متكاملة عنها لتسهيل التعامل بين المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ومراكز الاتصالات ومقاهي الإنترنت." " وما زال الشارع اليمني ينظر لمقاهي الإنترنت بعين الشك والريبة. فحسب بعض المتابعين، "يُعتبر الإنترنت وسيلة للدخول إلى المواقع اللاأخلاقية وهو ما يخشاه البعض على شريحة الشباب."

كما يتشكك كثير من اليمنيين في صدق هذه النظرة السيئة التي ترمي السلطات من خلالها لدفع المواطنين إلى صرف النظر عن استخدام الإنترنت بل وإلى اعتبار مستخدمي الإنترنت من "الآثمين". وكانت وكالة الأنباء الرسمية "سبأ" قد نشرت نتائج استبيان أجرته في أغسطس ٢٠٠٧ أشارت فيه إلى أنّ ٧٠% من المستطلعة آراؤهم وهم من الشباب يستخدمون الشبكة الدولية للمعلومات للبحث في المواقع الإباحية.

وتُعتبر الحملات المتكررة على الصحف الرسمية ضد المواقع الاجتماعية ك"الفيس بوك" و"تويتر" أو مواقع تبادل المواد الفيلمية ك"يوتيوب" و"ديلي موشيون" دليلا إضافيا على خوف النظام اليمني من وصول المواطن العادي إلى المعلومة والخبر من مصادر مستقلة أو بعيدة عن سيطرته المطبقة على وسائل الإعلام في البلاد.

إنترنت ذكوري.. والمرأة خارج المعادلة

تواضع الإمكانات اللوجستية وضعف أعداد مستخدمي الإنترنت انعكس سلبا على المرأة في اليمن، ما يجعلها الحلقة المفقودة في المشهد برمته. وتشير الأرقام الرسمية إلى أنّ نسبة الأمية في صفوف المرأة اليمنية يتجاوز ٧٠%، وهو ما يفسّر غيابها من المشهد الالكتروني. ففي مجال التخصص في الكمبيوتر، يبلغ عدد الطالبات ٤٨٩ مقابل ٢٩١٥ طالبا. كما أنّ عدد

الموظفات في القطاع العام في مجال الكمبيوتر وتكنولوجيات الاتصال لا يتجاوز ٧٨ موظفة من بين 88 ألف موظفة في مختلف المجالات الأخرى.

وتكاد المدونات النسائية أن تنعدم نظرا لحالة الفقر التي تجعل من الصعب على أغلب الأسر اليمنية امتلاك أجهزة كمبيوتر والاتصال بشبكة الانترنت، كما أن ارتياد الفتيات لمقاهي الإنترنت، يعد ضربا من ضروب التمرد على تقاليد المجتمع اليمني وعاداته المحافظة. كل ذلك يعكس ذكورية المجتمع حتى في العالم الافتراضي.

لكنّ النقطة الإيجابية التي تُحسب للمرأة اليمنية على الشبكة الدولية هي أنّ من أبرز مواقع الإنترنت هو الموقع الرسمي لاتحاد نساء اليمن والذي تعرّض للحجب وحتى للتخريب في عديد المرّات لنشره موادّ ومواقف أثارت غضب النظام الحاكم.

## الفيس بوك

خلفية عن نشأته

لو كان الفيس بوك دولة لأصبحت رابع أكبر بلد من حيث عدد السكان في العالم، ويحكمها شاب في الخامسة والعشرين من العمر.

لم يكن مارك زوكربيرج يدرك انه قد قام بإحداث طفرة كبيرة في عالم الانترنت وخاصة فيما يسمى بالشبكات الاجتماعية ، عندما قام بالاشتراك مع زملائه في الجامعة وقتها "داستين موسكوفيتز وكريس هيوز الذين تخصصوا في دراسة علوم الحاسب " بتأسيس الفيس بوك كشبكة اجتماعية في عام ٢٠٠٤.

ليفتح مجال العضوية به أمام جامعات ستانفورد وكولومبيا ويال بعد ذلك، اتسع الموقع أكثر وفتح أبوابه أمام جميع كليات مدينة بوسطن وجامعة آيفي ليغ، و وشيئاً فشيئاً أصبح متاحاً للعديد من الجامعات في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٢٦ سبتمبر من عام ٢٠٠٦، فتح الموقع أبوابه أمام جميع الأفراد البالغين من العمر ثلاثة عشر عاماً فأكثر والذين لديهم عنوان بريد إلكتروني صحيح ، ثم تمتد عضوية الموقع لتشمل في يوليو الماضي أكثر من ٢٥٠ مليون مستخدم على مستوى العالم.

ثم وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٨، أعلن القائمون على إدارة الفيس بوك أنه تم اتخاذ مدينة دبلن عاصمة أيرلندا مقراً دولياً له

ماهية الفيس بوك وسماته:

فيسبوك Facebook موقع ويب للتواصل الاجتماعي ينتمي لما يطلق عليه الويب ٢ WEB "2"ويمكن الاشتراك به مجاناً وتديره شركة "فيس بوك" محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها. فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم. كذلك،و يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم، وأيضاً تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم.

ويتضمن الفيس بوك عددًا من السمات التي تتيح للمستخدمين إمكانية التواصل مع بعضهم البعض. ومن بين هذه السمات سمة لوحة الحائط "wall" وهي عبارة عن مساحة مخصصة في صفحة الملف الشخصي لأي مستخدم بحيث تتيح للأصدقاء إرسال الرسائل المختلفة إلى هذا المستخدم وسمة Pokes أو النكزة التي تتيح للمستخدمين إرسال "نكزة" افتراضية لإثارة الانتباه إلى بعضهم البعض (وهي عبارة عن إشعار يخطر المستخدم بأن أحد الأصدقاء يقوم



بالترحيب به وسمة الصور "Photos" التي تمكن المستخدمين من تحميل الألبومات والصور من أجهزتهم إلى الموقع، وكذلك سمة Status أو الحالة التي تتيح للمستخدمين إمكانية إبلاغ أصدقائهم بأماكنهم وما يقومون به من أعمال في الوقت الحالي. جدير بالذكر أنه يمكن مشاهدة لوحة الحائط الخاصة بالمستخدم لأي شخص يمكنه مشاهدة الملف الشخصي لهذا المستخدم وفقاً لإعدادات الخصوصية. في يوليو من عام ٢٠٠٧، أتاح الفيس بوك إمكانية إرسال رسائل مرفقة تتضمن أي شيء إلى لوحة الحائط، الذي كان مقتصرًا من قبل على المحتويات النصية فقط.

وبمرور الوقت، بدأ الفيس بوك في إضافة العديد من السمات الجديدة إلى الموقع. ففي ٦ سبتمبر من عام ٢٠٠٦، تم الإعلان عن سمة News Feed أو التغذية الإخبارية التي تظهر على الصفحة الرئيسية لجميع المستخدمين، حيث تقوم بتمييز بعض البيانات مثل التغييرات التي تحدث في الملف الشخصي، وكذلك الأحداث المرتقبة وأعياد الميلاد الخاصة بأصدقاء المستخدم، في بداية الأمر أثارت هذه السمة حالة من الاستياء بين مستخدمي الفيس بوك، حيث شكوا البعض من سوء التنظيم وكثرة البيانات غير المرغوب فيها، بينما عبّر البعض الآخر عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى سهولة تعقب الآخرين لأنشطتهم الشخصية (مثل التغييرات التي تطرأ على علاقاتهم والأحداث المختلفة والمحادثات التي يتبادلونها مع الآخرين) وردًا على تلك الحالة من الاستياء، قدم زوكربيرج اعتذارًا عن إخفاق الموقع في تقديم سمات مناسبة يمكن تخصيصها على نحو يحفظ خصوصية الأفراد. ومنذ ذلك الحين، صارت لدى المستخدمين القدرة على التحكم في نوع البيانات التي يمكن تبادلها مع الأصدقاء بصورة تلقائية. فضلاً عن ذلك، فإنه يمكن للمستخدمين منع أصدقائهم من مشاهدة التحديثات التي تطرأ على أنواع محددة من الأنشطة التي يقومون بها مثل التغيير في الملف الشخصي أو الرسائل المكتوبة على لوحات الحائط الخاص بهم ولأصدقاء الذين تمت إضافتهم مؤخرًا.

وقد تم تقديم سمة Facebook Notes أو تعليقات الفيس بوك في ٢٢ من شهر أغسطس لعام ٢٠٠٦، وهي سمة متعلقة بالتدوين تسمح بإضافة العلامات والصور التي يمكن تضمينها. وقد تمكن المستخدمون في وقت لاحق من جلب المدونات من مواقع "زانجا" و"لايف جورنال" و"بلوجر" وغيرها من المواقع الأخرى التي تقدم خدمات التدوين. وخلال الأسبوع الذي وافق ٧ أبريل ٢٠٠٨، أصدر الفيس بوك تطبيق إرسال رسائل فورية إلى شبكات الاتصال باستخدام برنامج Comet وأطلق عليه اسم "Chat" ويوفر هذا التطبيق للمستخدمين إمكانية التواصل مع أصدقائهم، وهو يشبه في أداء وظيفته برامج إرسال الرسائل الفورية الموجودة على سطح المكتب.

ويحتل موقع الفيس بوك حاليًا المركز الخامس عالميا من حيث إقبال المستخدمين على زيارته، كما يعد الفيس بوك من أشهر المواقع من حيث تحميل الصور، حيث يتم تحميل ١٤ مليون صورة إلى الموقع يوميًا.

ومنذ بضعة شهور بدأت العديد من دول العالم في الاعتراف بموقع الفيس بوك، قضائيا” ففي شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨، قضت المحكمة العليا لمقاطعة العاصمة الأسترالية بأن الفيس بوك يمثل بروتوكولاً صالحاً لتقديم إخطارات المحكمة إلى المدعى عليهم. ويعتقد أن هذا هو أول حكم قضائي في العالم يشير إلى الاستدعاءات التي تقدم من خلال الفيس بوك على أنها ملزمة من الناحية القانونية، وفي مارس من عام ٢٠٠٩، أجاز ديفيد جيندال قاضي المحكمة العليا في نيوزيلندا تقديم شركة “أكس ماركت جاردن” للأوراق القانونية التي تثبت إدانة المدعى عليه كريج أكس عن طريق الفيس بوك.

وعلى صعيد اخر ففي إيطاليا، تسبب ظهور جماعات مؤيدة للمافيا حالة من القلق في الدولة، وهو ما دعا الحكومة بعد نقاش قصير إلى سرعة إصدار قانون يلزم مزودي خدمة الإنترنت بمنع الدخول إلى مواقع بأكملها في حالة رفض حذف المحتويات غير القانونية، ويمكن المطالبة بهذا الحذف من قبل المدعي العام في أية قضية يكون بها شبهة نشر” أقوال مجرمة سواء أكان دفاعاً أم تحريضاً على جريمة” على أحد المواقع. وقد وافق مجلس الشيوخ على التعديل في ٥ فبراير عام ٢٠٠٨، وهو ما ينتظر حتى الموافقة عليه دون تغيير من قبل الهيئة التشريعية الأخرى في المجلس ليصبح نافذاً على الفور.

وقد تم توجيه النقد من قبل الفيس بوك وغيره من المواقع الأخرى، ومن بينها جوجل، لهذا التعديل مؤكدين على عواقبه الوخيمة على حرية التعبير لأولئك المستخدمين الذين لم يقوموا بخرق أي من القوانين.

ملاحظ الحضور العربي على موقع الفيس بوك

تزايد استخدام موقع الفيس بوك والإقبال عليه من الشباب العربي، خاصة بعد إدخال بعض التعديلات على الموقع وإتاحته اللغة العربية مما ساهم في زيادة انتشاره في المنطقة العربية وايضا بعد نجاح إضراب حركة ٦ ابريل التي بدأت بتشكيل حروب لها على الفيس بوك،، فضلا عن أن الموقع تجاوز في قدراته التواصلية كل الإمكانيات التي كانت تتيحها الإنترنت الكلاسيكية من ماسينجر ومجموعات بريدية ومنتديات.. إلخ. وتلبيته لإشباع درجات أعلى من التواصل.

حتى بات عدد مستخدميه في العالم العربي حتى سبتمبر ٢٠٠٩ يقترب من ١٢ مليون مستخدم،

وهي نسبة كبيرة لموقع لم يكن معروف عربيا قبل عام ٢٠٠٦.

ويعد أهم استخدام للفيس بوك عربيا في:

#### 1- الترفيه

لبنى المواقع حاجة الجمهور الذي يبحث عن الترفيه والتواصل وذلك لما يحمله من التطبيقات الشيقة، حيث ظهرت بعض المجموعات التي حققت شعبية كبيرة على مستوى الترفيه على سبيل مثال مجموعة (اسفين يا شومبونجو !! الحملة المصرية لإعادة القرد بتاعنا اللي بينكلم) و التي بلغ أعضائها ١٧٦٣٧ عضو وهي مجموعة تسخر من إعلانات إحدى شركات التليفون المحمول، ومجموعة أخرى تحمل عنوان "مانشيتات الجرائد يوم القيامة" وهي مجموعة تسخر عبر تخيلها لعناوين الجرائد الحكومية والمعارضة والمستقلة في يوم القيامة.

#### 2- السياسة والدين

أما الجانب الآخر من الاستخدام فيتوجه للاستخدام ذي الطبيعة الاجتماعية، والذي يغلب عليه أن يكون إما السياسة والإصلاح في العالم العربي، أو التبشير بالدين والدعوة إليه والتذكير بتعاليمه واستحضاره في التعامل على مستوى البيئة الافتراضية، أو في الحث على فعل الخير ومباشرة النشاط الإغاثي المتمثل في مساعدة الفقراء وذوي الحاجة.

فهناك اتجاه متنامي داخل فيسبوك لاستثمار هذا الموقع في مجال الإغاثة وعمل الخير. ويتحرك هذا الاتجاه لتحقيق أهداف خيرية من قبيل تزويد الفقراء بأغطية تلائم برد الشتاء، والتبرع بالدم، وإطعام الفقراء، والتبرع للجمعيات والمنظمات التي تساعد الفقراء على سبيل المثال مجموعة (وأنا كمان عايز اعمل خير) او مجموعة (عمل إنساني من اجل الخير) ومجموعة (الإغاثة الطبية الفلسطينية).

ونجد ان هناك فئات تستخدم الفيس بوك لغرض تحقيق هدف اجتماعي تحت لافتة دينية، وهناك تداخل بين نشاط سياسي يرفعون اللافتة الإسلامية ونشاط إغاثيين يرفعون اللافتة الإسلامية، ونشاط يرفعون اللافتة الدينية المحضة. ويندر بين المسيحيين العرب من أعضاء فيس بوك أن نجد من يقرن اللافتة الدينية باللافتة السياسية، لكن ليس نادرا أن نجد مسيحيين يرفعون اللافتة الإغاثية.

مثال إنشاء مجموعات مختلفة بإسم (الإرسول الله) والذي بلغ عدد أعضائها 192009 عضو، وأيضا مجموعة (يسوع المسيح) و الذي بلغ عدد أعضائها ٣٢٥٠٦ عضو او مجموعة (الحسنة بعشر امثالها)، وقد انشاء بعض المجموعات المساندة لبعض القضايا المطروحة على الساحة كمجموعة (مسلمين من اجل اندرو وماريو)، بالإضافة الى مجموعات لا تؤيد أفكار جماعة الإخوان المسلمين كمجموعة (مش عايزين الإخوان).

الفييس بوك بيئة افتراضية للحريات

نظرا للإمكانيات الهائلة التي يتيحها موقع الفييس بوك، فقد أوجد بيئة افتراضية لممارسة النشاط في المجتمع لحرياتهم بشكل كبير ، مما جعل لهذا الموقع تأثيرا واضحا علي الرأي العام العربي، وبات بمثابة “العدو” اللدود لبعض الحكومات والتي فشلت في السيطرة عليه. خاصة وقد أصبح ضمن الأدوات والمواقع الساسية التي اعتمدت عليها القوى السياسية والناشطين لإثراء الروح الحماسية لدى المستخدمين عامة والشباب على وجه الخصوص بإعتبارهم الفئة الأكثر استخداما للإنترنت.

حركة ٦ أبريل في مصر نموذجا

تعتبر مصر من الدول الأولى في العالم العربي استخداماً للفييس بوك، حيث تضم شبكتها نحو ٨٤٥ ألف مشترك وهو الموقع الإلكتروني الثالث من حيث التصفح للمصريين ، وقد أثر الفييس بوك في الحياة السياسية في مصر خاصة بعدما أعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال في ٦ أبريل ٢٠٠٨ ، وتبنوا فكرة الكاتب الصحفي مجدي احمد حسين ان يكون الإضراب عام في مصر وليس للعمال فقط.

بدئت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب وإرسال رسائل إلى الأعضاء المصريين، فقد أنشأت شابة مصرية تدعى “إسراء عبد الفتاح” مجموعة “جروب” على الموقع دعت فيها إلى إضراب يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨ وشارك في هذه المجموعة أكثر من 71 ألف شخص. وعلى الجانب الآخر قام شاب اخر يدعى كريم الصياد بإنشاء مجموعه أخرى تسمى نعم لجمال مبارك يرفض فكرة الإضراب ويؤيد جمال مبارك نجل الرئيس المصري. ونجح جروب ٦ ابريل بشكل مذهل ، في حين فشل الجروب الداعي لجمال مبارك فشل ذريع. مما أدجي لاستجابة بعض الأحزاب والحركات المعارضة المصرية لفكرة الإضراب مثال حركة موظفي الضرائب العقاريه ، حركة إداريي وعمال القطاع التعليمي ونقابة المحامين المصرية و حركة ٩ مارس المعروفة التي تضم أساتذة الجامعات بالإضافة إلى بعض المنقفيين والمدونين وناشطي الانترنت . وفي وقت قصير انتشرت فكرة الإضراب في جميع أنحاء مصر وكانت تحت اسم “خليك في البيت” كما دعت أيضا للتظاهر في عدة أماكن بمحافظة القاهرة و الإسكندرية و المحلة. وتم اعتقال عدد من أعضائها بعد تنفيذ الإضراب. وقد تباين ردود افعال منظمات حقوق الإنسان من مؤيد للحركة و معارض لها.

الحزب الحاكم في مصر على الفييس بوك

وقد أدرك الحزب الوطني الحاكم أدرك أهمية سلاح الانترنت والذي أصبح يشكل صداعا

مزمنًا، و خاصة بعدما اندلعت منه شرارة الإضراب الشهير و حركة ٦ ابريل او الحملات  
المنددة بالتوريث او المعارضة للحزب الوطني، لذلك فقد ظهرت مجموعات عديدة مقابلة  
أطلقت حالة من الحوار والجدل حول ترشيح "جمال مبارك" للرئاسة الجمهورية، من بينها:  
"نعم أو لا لترشيح جمال للرئاسة"

"جمال مبارك ليه لأ.. فكرة قبل كده؟"

"مبارك هو الأفضل حالياً لحكم مصر، وبعده جمال.. قول وجهة نظرك"

"مين عاوز جمال رئيساً للجمهورية"

و"ليه ما يبفاش جمال الرئيس"

ونتيجة لحدثة استخدام سلاح الانترنت وموقع الفيس بوك كوسيلة دعاية للحزب الحاكم في  
مصر ، فلم تظهر نتائجه بعد، إلا أن التجربة نفسها توضح المدى الذي وصل إليه من شهرة  
وتأثير ، قد يدفع الأحزاب والنظم الحاكمة العربية لأن تحذو حذو حركة المطالبة بالديمقراطية  
عربيا في استخدامه ، لاسيما بعد نجاحها في جعل هذا الموقع ضمن أهم أدواتها للتغيير  
والنضال السياسي.

حجب الفيس بوك

وعلى صعيد اخر فإن بعض من الدول قامت بحظر الدخول إلى الموقع وذلك نظراً لطبيعة  
الفيس بوك التي تتيح دخول أي فرد إليه واستخدمه بحرية بدون قيود، وفي ظل حكومات جبلت  
على رفض الحريات أو الأدوات الداعمة لهذه الحريات فقد تم حجبه في سوريا بزعم قيام بعض  
المواطنين السوريين بالتحريض على شن حملات ضد السلطات من خلال الموقع، إضافة إلى  
ذلك فإن الحكومة السورية أعلنت أنها تخشى التسلل الإسرائيلي للشبكات الاجتماعية في سوريا  
من خلال الفيس بوك!

وفي تونس ، فقد كان من المثير للدهشة أن تسمح حكومة ديكتاتورية كتونس لموقع الفيس بوك  
أن يعمل دون قيود ، ولكنها تداركت الخطأ ومارست عاداتها وقامت بحجبه في أغسطس ٢٠٠٨  
، فقام أحد الصحفيين برفع قضية هي الأولى في تونس للمطالبة بفتح الموقع ، قبل أن يقوم  
الرئيس التونسي بإصدار توجيه بإعادة فتحه أما المستخدمين التونسيين.

كما أعلن المتحدث باسم هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات عن حظر القسم الخاص بالمواعدة  
في الشبكة الاجتماعية فيسبوك بينما سمح بولوج باقي الأقسام به.

القضية الفلسطينية على الفيس بوك

كان من المنطقي أن يصبح الفيس بوك طرفا في الصراع التاريخي بين الفلسطينيين والاحتلال

الإسرائيلي ، مثل غيره من المواقع الهامة على شبكة الانترنت، وقد بدأ الموقع الآونة الأخيرة ي لعب دوراً سياسياً هاماً ، وأصبح ساحة جديدة لهذا الصراع السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية فقد أشارت صحيفة" ידיעות أحرונوت" إلى أن شكاوى من مستوطنين يهود غاضبين من إدراج موقع الفيس بوك لهم كسكان في "فلسطين" دفعت الموقع إلى السماح للمستخدمين بتغيير ذلك إلى "إسرائيل".

وكما تقول المدونة الأردنية رشا عبدالله أن "هناك مجموعات كثيرة تناولت شخصيات فلسطينية بارزة منها محمود درويش، ناجي العلي، جورج حبش، غسان كنفاني، ياسر عرفات، حيدر عبد الشافي، والذين لم يكتف معجبوهم بإنشاء مجموعة واحدة لكل منهم فحسب، بل تخطى الأمر إلى إنشاء عشرات المجموعات لمعظمهم، خصوصاً ناجي العلي الذي اقتسم ورمزه حنظلة معظم شعارات الفيس بوك الفلسطينية.

ولم تكن المجموعات وحدها ميدان الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بل وكذلك التطبيقات (Applications) المتاحة لجميع المشتركين، ومنها "الأعلام" التي تصدرها العلم الفلسطيني بكثافة، وكذلك تطبيق "أنا فلسطيني" الذي بإمكان المشتركين الفلسطينيين إضافته لتزدان صفحاتهم بصور من المدن الفلسطينية وخريطة فلسطين ولقطات من المقاومة ضد الاحتلال، وكذلك المنتديات (Causes) التي تجمع تبرعات للفلسطينيين ومنها: فلسطين الحرة، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وغيرها العشرات، إلى جانب تطبيق الـ (Fans) الذي يتيح اختيار شخصيات بعينها لتكون محط إعجاب مشترك في الفيس بوك، وكان من أبرزهم ناجي العلي ومحمود درويش ومروان البرغوثي وغسان كنفاني، وحتى المطربون الذين ارتبطت أسماءهم بالقضية الفلسطينية ومنهم مارسيل خليفة ونصير شامّا.

فضلا عن دعوات (Invitations) لفعاليات فنية فلسطينية عدة في الوطن والمنفى. إلى جانب مجموعات اختارت التطرق للقضية من خلال قالب الكوميدي ومنها مجموعة أبو فايق، ومجموعة مصطلحات فلسطينية، وغيرهما ممن تحيي اللهجة الفلسطينية الفلاحية. وأخيرا تداول لوحات فنانيين فلسطينيين منهم إسماعيل شموط وتمام الأكل وكاريكاتيرات ناجي العلي وشعارات لعل أبرزها صورة المناضل الأرجنتيني تشي جيفارا معتمراً الكوفية الفلسطينية.

## المدونات العربية

### نظرة عامة

لم تضع الأنظمة العربية في حساباتها - وهي ما بما درجت عليه من استبداد سياسي - أن خططها الطموحة لتحديث بنية الاتصالات و جذب الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجمها وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت، سوف تنقلب ضدها ، حيث أسفرت هذه الخطط عن جيل من المدونين و نشطاء الإنترنت ينتقدون تلك الأنظمة الحاكمة ويقفون ضد الانتهاكات المختلفة و الفساد و يدفعون قدر استطاعتهم نحو التغيير.

بدأ التدوين على الإنترنت في عام ١٩٩٩ إلا أنه بدأ ينتشر و يظهر تأثيره منذ ربيع عام ٢٠٠٣ مع بدء الحرب الأمريكية على العراق.

أما المدونات العربية فبدأت في الظهور عام ٢٠٠٤ و زاد انتشارها و تأثيرها بدءا من عام ٢٠٠٥ و الذي تزامن مع بدء حراك سياسي في المنطقة و بدء إرتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح ، و قد لعب المدونون فيه دورا بارزا و شاركوا بقوة في الدفع نحو التغيير و زيادة الوعي السياسي ، خاصة بين الشباب بدول مثل مصر و تونس وسوريا.

وقد حمل المدونون المصريون لواء المبادرة ، واستطاعوا رفع هامش حرية التعبير رغما عن انف النظام المصري ، عبر تسليط الضوء على قضايا سياسية و اجتماعية كانت تعد سابقا من "التابوهات" كما استطاعوا كسر حاجز الخوف لدى قطاع كبير من مستخدمي الإنترنت معظمهم من الشباب و تشجيعهم على المشاركة السياسية الإيجابية.

### التدوين في العالم العربي

بلغ عدد المدونات العربية و طبقا لتقرير أصدره مركز "دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري" نحو ٤٩٠ ألف مدونة حتى منتصف ٢٠٠٨

و تتوزع المدونات العربية على مواقع استضافة مختلفة أبرزها موقع [www.blogger.com](http://www.blogger.com)

الذي تملكه شركة جوجل و أيضا موقع [www.wordpress.com](http://www.wordpress.com) ، بالإضافة لموقع مكتوب [www.maktoobblog.com](http://www.maktoobblog.com) و هو موقع عربي لاستضافة المدونات و يستضيف حتى عام منتصف عام ٢٠٠٩ أكثر من ٩١٠٠٠ مدونة من دول المنطقة العربية ، فضلا عن بعض المواقع الأخرى التي تقدم خدمة المدونات ، مثل موقع إيلاف ، موقع جيران ، و موقع مدونات كاتب ، التابع للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، وأيضا مجمع مدونات الزوجين

المدونين الأشهر بين المدونين منال وعلاء.

بحيث أصبح العدد وطبقا لتقديرات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، المتخصصة في حرية التعبير في وسائل الإعلام والانترنت نحو ٦٠٠ ألف مدونة عربية ، وإن كان حجم المدونات النشيطة فعليا لا يزيد عن ٢٥% من هذا العدد.

ويمكن تصنيف المدونات العربية على أساس عددي و تبعا للدول ، حيث تمثل مصر أكبر تجمع للمدونات و يقدر بثلاث المدونات العربية ، يليها السعودية ، ثم الكويت ، ثم المغرب. ويمكن تقسيم فضاء التدوين المصري بين تجمع للمدونين الإصلاحيين العلمانيين و آخر يمثل تجمع لمدوني الإخوان المسلمين و هي الجماعة التي يعتبرها النظام المصري جماعة غير شرعية محظورة بينما ينتشر تواجدها الإنترنت من خلال مدونين شباب يعلنون عن انتمائهم الصريح للجماعة و ينشرون أفكارهم عن طريق مدوناتهم ويطلقون الحملات للدفاع عن معتقلي الإخوان المسلمين ، بالإضافة لمدونات أخرى تتنوع بين مدونات أدبية و إجتماعية.

ويعد المدونين المصريين هم الأكثر تحديا للقيود السياسية عبر مدوناتهم التي اشتهرت بالنقد الصريح ، رغم مناخ القمع ، فيما عدد تركيز المدونات السعودية على أمور شخصية أكثر من الأمور السياسية تليها في الترتيب الكويت و التي يغلب عليها استخدام اللغة الإنجليزية يليها المدونات السورية التي تقترب من المدونات السعودية في الموضوعات التي يتناولها المدونون ثم تأتي المدونات المغربية و التي تستخدم خليطا من العربية و الفرنسية ، وإن ظهر بين هذه المدونات بعض المدونين الذين تناولوا أيضا أمور سياسية وكشف لوقائع فساد ، أودت ببعضهم إلى السجون ، ولا سيما في سوريا وتونس والسعودية.

يستخدم المدونون العرب تقنية الويب ٢ "Web 2.0" و يقوموا بربط مدوناتهم بمواقع مختلفة مثل Wikipedia , Youtube و مواقع إخبارية تأتي Aljazeera.net في مقدمتها و تليها BBC و AlArabya ، ومؤخرا الموقع الإجتماعي الشهر فيس بوك "FACEBOOK" وتعد الشريحة العمرية الأكثر استخداما للمدونات هي الفئة العمرية بين ٢٥ -35 عاما بنسبة ٤٥% و يمثل المدونين العرب فوق ال ٣٥ عاما نسبة ال ٩% و تمثل الإناث ٣٤% من المدونين العرب و تتواجد اكبر نسبة للإناث مقارنة للذكور المدونين في مصر في الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ عاما حيث تمثل الإناث فيها ٤٧% و تليها نسبة المدونين من الإناث في السعودية حيث تمثل ٤٦%

و يعيش ٨٣% من المدونين العرب بأوطانهم و يغلب استخدام أسماء مستعارة بين المدونين الإناث عن المدونين الذكور.

بصفة عامة يكتب المدونون العرب عن أمور سياسية داخلية و ينتقدون الانظمة الحاكمة كما



يتناولون أمور شخصية و تعتبر القضايا الدينية من أكثر القضايا التي يكتب عنها المدونون العرب وتتساوى معها قضايا حقوق الإنسان من حيث الأهمية و نسبة تناولها و كان من أكثر الموضوعات التي تناولتها المدونات العربية و إتفق حولها المدونون العرب هي قضية حصار غزة و بخاصة الهجوم الإسرائيلي على غزة بين ديسمبر ٢٠٠٨ و يناير ٢٠٠٩

المدونات العربية صوت من لا صوت له

ساعد التدوين المجموعات المختلفة دينيا على الظهور و طرح قضيتهم على الرأي العام العربي مثل البهائيين الذين استخدموا المدونات من أجل عرض قضيتهم و الدفاع عن حرياتهم الدينية ، و من أشهر المدونات للبهائيين هي مدونة بهائي مصري

<http://egyptianbahai.wordpress.com/> و التي يعرف صاحبها نفسه على أنه شاب

مصري في أوائل الثلاثين من العمر ولد لأب و أم بهائيين و يتناول في مدونته المشاكل التي يتعرض لها خاصة صعوبة استخراج أوراق رسمية له و كذلك شعوره بقلّة التسامح و غضب من حوله عندما يصرح لهم أنه يدين بالبهائية.

و كذلك مدونة راندا الحمامصي <http://rands1957.spaces.live.com/blog/> و هي

ناشطة بهائية من مواليد محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية من أسرة بهائية من الجيل الرابع، تعرضت للسجن في سن ١٤ سنة، لمدة شهر عام ١٩٧٢ مع مجموعة من البهائيين بتهمة ازدراء الأديان

كما ساعد الإنترنت والمدونات على ظهور عدد من المدونات لشباب ومواطنين مثليين جنسيا منذ عام ٢٠٠٦ مما اتاح للمثليين العرب الفرصة للتعبير عن انفسهم ووجهة نظرهم و تأكيد وجودهم في المجتمعات العربية و المسلمة بشكل حقيقي ، بعيدا عن الصورة النمطية التي قد تكون قد قدمتها الروايات و الأفلام عن المثليين على مدى السنوات السابقة على ظهور الإنترنت.

و من أشهر تلك المدونات مدونة <http://gayweekly.blogspot.com/> و هي لمدون

كويتي و مدونة <http://saudigayboy.blogspot.com/> و هي لمدون مثلي سعودي و

مدونة يوميات كريم <http://kareemazmy.blogspot.com> و هو مدون مثلي من مصر

، ويوميات امرأة مثلية وغيرها.

قضايا نجح المدونون في إثارتها

نجح المدونون العرب في لعب دور جوهري في الساحة السياسية ، و الضغط على الدولة للتحرك في عدة قضايا هامة مثل قضية التعذيب في مصر و التي أصبحت نمط سائد خلال حكم

الرئيس مبارك لمصر ، يستخدمه ضباط الشرطة ضد المواطنين بهدف العقاب أو إنتزاع الإعتراقات ، أو حتى إثبات لوجود هيبية الدولة.

حيث قام المدونون بكشف وقائع التعذيب و قاموا بنشر فيديوهات تظهر رجال شرطة يقومون بتعذيب مواطنين داخل أقسام الشرطة ، و من فيديوهات التعذيب الأكثر شهرة هي ما ظهر فيها “عماد الكبير” سائق الميكروباص أثناء تعذيبه وانتهاك عرضة على يد الضابط “إسلام نبيه” و تصويره بكاميرا تليفون محمول بهدف إذلاله و نشر الفيديو بين زملاء الكبير و ظل الفيديو تتناقله أجهزة المحمول حتى قامت عدة مدونات بنشر الفيديو في أواخر عام ٢٠٠٦ و من تلك المدونات مدونة الوعي المصري لوائل عباس [www.misrdigital.com](http://www.misrdigital.com) مما دفع وسائل الإعلام المختلفة من صحافة و قنوات فضائية للحديث عن هذه الواقعة ، و تحولت القضية لقضية رأي عام و إنتهت بحكم كان سابقة من نوعها و بمعاقبة الضابط إسلام نبيه و أمين الشرطة رضا فتحي بالحبس ٣ سنوات

و من القضايا التي سجلها المدونون و تحولت أيضا لقضايا رأي عام:

• قضية التحرش الجنسي في مصر ، و ذلك عندما نشرت مدونة وائل عباس و مالك مصطفى [malek-x.net/http://](http://malek-x.net/) فيديوهات لتحرشات جنسية حدثت في وسط مدينة القاهرة أثناء عيد الفطر عام ٢٠٠٦ و أظهرت حالات تحرش جماعي ضد نساء و فتيات ، أثارت الفيديوهات جدلا واسعا في القنوات الفضائية و الصحف ، لاسيما وقد أظهرت تقاعس الشرطة عن حماية ضحايا التحرش بالرغم من تواجد أعداد منهم بوسط المدينة في نفس وقت حدوث التحرشات و حاولت الداخلية المصرية إنكار حادثة التحرشات الجنسية من الأساس إلا ان عدد كبير من شهود العيان و فيديوهات المدونين كانت دليلا قاطعا لا يحمل الشك دفع بالداخلية لأخذ تدابير تقلل من تلك الظاهرة في السنوات التالية

• و في المغرب أستطاع المدون “قناص تارجست” توجيه الأنظار لعمليات الرشاوى التي كانت تتلقاها عناصر من الشرطة المغربية و الدرك الملكي في عام ٢٠٠٧ حيث قام بتصوير عدد كبير من عمليات تلقي الرشاوى و بثها على موقع اليوتيوب فتناقلتها المدونات و تحدثت عنه وسائل الإعلام العالمية ، وهو ما جعل هذا المدون الشهير هدفا هاما للملاحقات البوليسية في المغرب.

• نجاح المدون الجزائري علي رحالية و وظيفته الأصلية هي قص مقالات الصحف وترتيبها ثم تسليمها لهيئة إعلام البرلمان الجزائري، لكن هذا العمل الذي يبدو بسيطا قد أتاح للرجل منصة انطلاق لما كان يسعى اليه، وتعلق الأمر بأرشفيف التصريحات والمقالات والكتب التي يستطيع من خلال الرجوع إليها كشف أي تلاعب او كذب في أحاديث المسؤولين، هكذا بدأ المواطن

بكتابة مقالات شخصية منشورة على نطاق ضيق ومتداولة على شبكة الانترنت، إلى اللحظة التي خرجت فيها إلى العلن فحققت نتائج غير متوقعة بالنسبة له هو شخصياً، ففعلياً قام بمواجهة رئيس الجمهورية، وقد استطاع عبر مصداقية ما يكتبه ان يجبر رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة على تجميد " قانون المحروقات" الذي كان يقضي بخصخصة اكبر شركات النفط في البلاد . وقال بوتفليقة ، أمام أعضاء الحكومة بأنه تيقن من خطأ القانون الذي كان اقره سابقاً.

• كذلك شهدت دولا أخرى دورا كبيرا في تسليط الضوء على أحداث وازمات سياسية هامة ، مثل أزمة دارفور والتي تعد مدونة" شباب دارفور" ضمن أهم المصادر التي تناولت حقيقة الوضع الأزمة وخلفيته في دارفور

• ومدونة (مراحين – <http://saltowayyah.katib.org/> ) في عمان ، ومدونة (مواطن إماراتي - <http://emarati.katib.org/> ) في الإمارات ، فضلا عن مدونة محمود اليوسف الشهيرة في البحرين) (<http://mahmood.tv/>) وكذلك المدون المغربي احجيجوج.

أمثلة لانتهاكات ضد المدونين العرب

ويعد العالم العربي من أسوأ المناطق في العالم ممارسة للرقابة على الإنترنت و اعتقال المدونين و الناشطين و محاكمتهم ، وتعذيبهم أحيانا ، كما تعد الدول العربية ضيفا دائما على قائمة أعداء الانترنت التي أعدتها منظمة مراسلون بلا حدود ، والتي ضمت ١٢ دولة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩ جاء منها أربعة دول عربية هي مصر و السعودية و تونس و سوريا. وهناك العشرات إن لم يكن المئات من المدونين الذين تعرضوا لوقائع قبض وإعتقال بموجب الطوارئ ، بل وتعذيب وإختطاف ، ومنهم:

• المدون احمد محسن المصري ، البالغ من العمر ٢٦ عاما صاحب مدونة فتح عينيك <http://eyestillopen.blogspot.com> الذي قبض عليه في مايو ٢٠٠٩ و جهت إليه تهمة استغلال المناخ الديمقراطي السائد لقلب نظام الحكم و هو ما وصفتة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بالكوميديا السوداء (١٠).

• المدون محمد الراجي من المغرب : الذي تم التحقيق معه وإدانته بالسجن بسبب مقال ينتقد فيه بعض العادات الملكية التي رأى أنها تشجع الشعب على الاتكال.

• كريم عرجي من سوريا ، خلفية كتاباته مقالات انتقد فيها السلطات السورية ، و فيالأحد ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩ حكماً بسجن المدون السوري كريم أنطوان عرجي ثلاث سنوات بتهمة "نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

• فؤاد الفرحان من السعودية ، ويعد الفرحان أحد أهم المدونين السعوديين والعرب وقد أشتهر بلقب عميد المدونين السعوديين ، وتميز بكتاباتة الجادة و المناصرة للإصلاح في مدونته التي تحمل اسمه ” <http://www.alfarhan.org> ” وجعل شعارا لها ” بحثاً عن الحرية، الكرامة، العدالة، المساواة، الشورى، وباقي القيم الإسلامية المفقودة.. لأجل رغد وخطاب” وقد إعتقلته السلطات السعودية ، لمدة خمسة أشهر دون إتهام أو محاكمة ، ثم أفرجت عنه ، مرة أخرى ، دون أي تبرير لاسباب القبض عليه أو اخلاء سبيله.

• رأفت الغانم ، مدون سوري يقيم بالسعودية إعتقل في نهاية يوليو ٢٠٠٩ ، من قبل الأمن السعودي ، أيضا دون تفسير أو تبرير ، ومازال معتقلا حتى الان. وكثيرين غيرهم منهم:

•مسعد أبو فجر من مصر ، صاحب مدونة “ودنا نعيش –

<http://wednane3ish.katib.org/> ” الذي يعد من أهم المطالبين بوقف التمييز ضد بدو سيناء في مصر ، وقد لفقت له الأجهزة الأمنية عدة قضايا ، وبعد تحقيقات النيابة العامة معه وإفراجها عنه ، لم تجد الأجهزة الأمنية بدا من اعتقاله بموجب قانون الطوارئ ومازال معتقلا حتى كتابة هذا التقرير ، رغم صدور أكثر من ١٥ اقرار قضائي بالإفراج عنه.

•عبدالمنعم محمود ، مدون وصحفي شاب ، ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ، تعرض للاعتقال عدة مرات والتعذيب ، وكذلك المنع من السفر ، وقد تم اعتقال عبد المنعم محمود لأسباب مزعومة حول تكديره للأمن العام ، إلا أن الشبكة العربية ترى أن أهم أسباب اعتقالات عبدالمنعم محمود تأتي للتعقيم على الصورة الجيدة لشاب إخواني ، والتي تكشف زيف الاتهامات ضد المنتميين للإخوان المسلمين ، حيث يطرح عبدالمنعم محمود في مدونته صورة مختلفة عما تقدمه الحكومة ، فهم يدافع عن العلمانيين وأصحاب الرؤى المختلفة ويكشف جرائم التعذيب ويشارك في حملات الدعم لحرية التعبير ، وهي صورة لا تريد الحكومة المصرية لها أن تظهر للعالم الخارجي

و لا يزال بعض المدونين المصريين رهن الحبس و يعد أشهرهم المدون كريم عامر الذي تم اعتقاله في نوفمبر ٢٠٠٦ و صدر ضده حكم في فبراير ٢٠٠٧ بالسجن أربع سنوات منها ثلاثة سنوات بتهمة الإساءة للدين الإسلامي و سنة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية و تنتهي عقوبة كريم في نوفمبر ٢٠١٠ و يقضي كريم عقوبته بسجن برج العرب بصحراء الإسكندرية و قد تعرض كريم عامر للتعذيب داخل السجن و لا يزال يتعرض لمضايقات كما تم منع الزيارة عنه أكثر

من مرة عام.2009

و في عام ٢٠٠٧ قام أحد القضاة المصريين برفع دعوى للمطالبة بحجب ٥١ موقع و مدونة على الانترنت، و قد اتهمها بأنها مواقع إرهابية و تسيء للدولة و للشرطة و رئيس الجمهورية ، وهي زريعة لمحاولة حجب كل المدونات و المواقع التي كشفت عن قيامه بنسخ تقرير عن حرية استخدام الإنترنت في العالم العربي عام ٢٠٠٦ ، إلا انه قد تم رفض الدعوة في ديسمبر ٢٠٠٧ .

و أما في تونس ففي أغسطس ٢٠٠٨ قام المدون التونسي زياد الهاني برفع دعوة قضائية ضد الوكالة التونسية للانترنت لحجبها موقع الفيسبوك و الذي ظل محجوبا حتى رفع الحجب عنه في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨

مدونون تحت الضوء : سامي بن غربية

قليل الكلام ، غزير التدوين ، صارم في الدفاع عن الديمقراطية ، استطاع أن يحول الإنترنت إلى أداة مقاومة للنظام الديكتاتوري التونسي ، وقد إقتدي بع الكثير من المدونين العرب ، وتعلم منه المدونين الأجانب ، و مازال ملهما و مبدعا في استخدام الانترنت و تقنياته في كشف قمع و فساد هذه الديكتاتورية ، التي بدأها بقصة فراره من تونس و رحلته عبر ليبيا و النيجر و تشاد و العربية السعودية و سورية و إيران حتى الوصول أخيرا إلى هولندا، حيث حصل على حق اللجوء السياسي.

أنه سامي بن غربية المدون التونسي ، الذي أبدع خريطة السجون التونسية ، والتي استخدم فيها العديد من تقنيات الإنترنت التي يبرع فيها لمحاولة إظهار السياسة العقابية شديدة القسوة ، والتي جعلت تونس ضمن أعلى الدول في عدد السجون مقارنة بعدد السكان ، و تهرب الحكومة التونسية من إظهار حقيقة الأوضاع العقابية التي حولت تونس، إلى بلدين ، الأولى هي تونس الخضراء السياحية التي تستمتع فيها و تتمتع بما لا يتاح بدول أخرى ، شريطة أن تغلق فمك تماما ، و أن تمتلك المال. و تونس الثانية ، هي السجن الكبير لكل معارض او ناشط حقوقي أو حتى من المهمومين بهذا البلد و تطرح بعض الأسئلة ، حيث السؤال لن يجد إجابة ، بل إخراس فم من أطلق السؤال.

تعدد وسائل سامي بن غربية الإبداعية في استخدام الانترنت لكشف الفساد و الجانب المظلم في تونس ، و كانت ضمن هذه الإبداعات ، قيامه بعرض فيلم يتتبع طائرة الرئاسة التونسية و الاستخدام المشبوه لها ، في استخدامات خاصة و لا علاقة لها بشئون الدولة. و لاتعد مبالغة أن يتحول بن غربية لهدف من حملات التشهير و الهجوم الشرس الذي يشنه عليه موظفي الحكومة التونسية في الخارج و المخبرين و السفارات ، و الذين يبذون و كأنهم يهدفون من

هذه الحملات أن يبلغوا سادتهم في تونس أنهم يفعلون ما تم تكليفهم به ، لذلك تأتي حملاتهم مهما اشتدت ، مفتقدة للصدق أو الاخلاص ، حيث صرح أحدهم لجمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بأن ” سامي بن غربية شاب مخلص ويحب بلاده ، وهو لا يختلف أو يصنع هذه الفضائح ، انه فقط يكشف عنها. ”

ايضا فقد استطاع بن غربية كيف قام “عز الدين حمادي” الذي يشغل منصب مدير المكتب السياحي بالسفارة التونسية بواشنطن بحجز إسم نطاق موقع الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ٢٠٠٩ للمرشح الرئيس زين العابدين بن علي منذ سنة 2004 ، تحديدا ٢٥ يوما فقط بعد “فوز” بن علي بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤ . وكذلك قيامه بتسجيل أكثر من ٨٠ إسم نطاق كلها تقريبا لها علاقة بالهيكل الإعلامية و السياسية و السياحية التونسية!!

مما أعتبرها بن غربية أول “مناشدة شبه رسمية” للرئيس بن علي للترشح .كمبادرة تستحق إدراجها في سجلات الأرقام القياسية للطحين التونسي.

## المدونات العربية

### نظرة عامة

لم تضع الأنظمة العربية في حساباتها - وهي ما بما درجت عليه من استبداد سياسي - أن خططها الطموحة لتحديث بنية الاتصالات و جذب الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات و زيادة حجمها وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت، سوف تتقلب ضدها ، حيث أسفرت هذه الخطط عن جيل من المدونين و نشطاء الإنترنت ينتقدون تلك الأنظمة الحاكمة ويقفون ضد الانتهاكات المختلفة و الفساد و يدفعون قدر استطاعتهم نحو التغيير.

بدأ التدوين على الإنترنت في عام ١٩٩٩ إلا أنه بدأ ينتشر و يظهر تأثيره منذ ربيع عام ٢٠٠٣ مع بدء الحرب الأمريكية على العراق.

أما المدونات العربية فبدأت في الظهور عام ٢٠٠٤ و زاد انتشارها و تأثيرها بدءا من عام ٢٠٠٥ و الذي تزامن مع بدء حراك سياسي في المنطقة و بدء إرتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح ، و قد لعب المدونون فيه دورا بارزا و شاركوا بقوة في الدفع نحو التغيير و زيادة الوعي السياسي ، خاصة بين الشباب بدول مثل مصر و تونس وسوريا. وقد حمل المدونون المصريون لواء المبادرة ، واستطاعوا رفع هامش حرية التعبير رغما عن انف النظام المصري ، عبر تسليط الضوء على قضايا سياسية و اجتماعية كانت تعد سابقا من "التابوهات" كما استطاعوا كسر حاجز الخوف لدى قطاع كبير من مستخدمي الإنترنت معظمهم من الشباب و تشجيعهم على المشاركة السياسية الإيجابية.

### التدوين في العالم العربي

بلغ عدد المدونات العربية و طبقا لتقرير أصدره مركز "دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري" نحو ٤٩٠ ألف مدونة حتى منتصف ٢٠٠٨

و تتوزع المدونات العربية على مواقع استضافة مختلفة أبرزها موقع [www.blogger.com](http://www.blogger.com)

الذي تملكه شركة جوجل و أيضا موقع [www.wordpress.com](http://www.wordpress.com) ،، بالإضافة لموقع

مكتوب [www.maktoobblog.com](http://www.maktoobblog.com) و هو موقع عربي لاستضافة المدونات و يستضيف

حتى عام منتصف عام ٢٠٠٩ أكثر من ٩١٠٠٠ مدونة من دول المنطقة العربية ، فضلا عن

بعض المواقع الأخرى التي تقدم خدمة المدونات ، مثل موقع إيلاف ، موقع جيران ، وموقع

مدونات كاتب ، التابع للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، وأيضاً مجمع مدونات الزوجين

المدونين الأشهر بين المدونين منال وعلاء.

بحيث أصبح العدد وطبقا لتقديرات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، المتخصصة في حرية التعبير في وسائل الإعلام والانترنت نحو ٦٠٠ ألف مدونة عربية ، وإن كان حجم المدونات النشيطة فعليا لا يزيد عن ٢٥% من هذا العدد.

ويمكن تصنيف المدونات العربية على أساس عددي و تبعا للدول ، حيث تمثل مصر أكبر تجمع للمدونات و يقدر بثلاث المدونات العربية ، يليها السعودية ، ثم الكويت ، ثم المغرب. ويمكن تقسيم فضاء التدوين المصري بين تجمع للمدونين الإصلاحيين العلمانيين و آخر يمثل تجمع لمدوني الإخوان المسلمين و هي الجماعة التي يعتبرها النظام المصري جماعة غير شرعية محظورة بينما ينتشر تواجدها الإنترنت من خلال مدونين شباب يعلنون عن انتمائهم الصريح للجماعة و ينشرون أفكارهم عن طريق مدوناتهم ويطلقون الحملات للدفاع عن معتقلي الإخوان المسلمين ، بالإضافة لمدونات أخرى تتنوع بين مدونات أدبية و إجتماعية.

ويعد المدونين المصريين هم الأكثر تحديا للقيود السياسية عبر مدوناتهم التي اشتهرت بالنقد الصريح ، رغم مناخ القمع ، فيما عدد تركيز المدونات السعودية على أمور شخصية أكثر من الأمور السياسية تليها في الترتيب الكويت و التي يغلب عليها استخدام اللغة الإنجليزية يليها المدونات السورية التي تقترب من المدونات السعودية في الموضوعات التي يتناولها المدونون ثم تأتي المدونات المغربية و التي تستخدم خليطا من العربية و الفرنسية ، وإن ظهر بين هذه المدونات بعض المدونين الذين تناولوا أيضا أمور سياسية وكشف لوقائع فساد ، أودت ببعضهم إلى السجون ، و لا سيما في سوريا وتونس والسعودية.

يستخدم المدونون العرب تقنية الويب ٢ "Web 2.0" و يقوموا بربط مدوناتهم بمواقع مختلفة مثل Wikipedia , Youtube و مواقع إخبارية تأتي Aljazeera.net في مقدمتها و تليها BBC و AlArabya ، ومؤخرا الموقع الإجتماعي الشهر فيس بوك "FACEBOOK" وتعد الشريحة العمرية الأكثر استخداما للمدونات هي الفئة العمرية بين ٢٥ - 35 عاما بنسبة ٤٥% و يمثل المدونين العرب فوق ال ٣٥ عاما نسبة ال ٩% و تمثل الإناث ٣٤% من المدونين العرب و تتواجد اكبر نسبة للإناث مقارنة للذكور المدونين في مصر في الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ عاما حيث تمثل الإناث فيها ٤٧% و تليها نسبة المدونين من الإناث في السعودية حيث تمثل ٤٦%

و يعيش ٨٣% من المدونين العرب بأوطانهم و يغلب استخدام أسماء مستعارة بين المدونين الإناث عن المدونين الذكور.

بصفة عامة يكتب المدونون العرب عن أمور سياسية داخلية و ينتقدون الانظمة الحاكمة كما



يتناولون أمور شخصية و تعتبر القضايا الدينية من أكثر القضايا التي يكتب عنها المدونون العرب وتتساوى معها قضايا حقوق الإنسان من حيث الأهمية و نسبة تناولها و كان من أكثر الموضوعات التي تناولتها المدونات العربية و إتفق حولها المدونون العرب هي قضية حصار غزة و بخاصة الهجوم الإسرائيلي على غزة بين ديسمبر ٢٠٠٨ و يناير ٢٠٠٩

المدونات العربية صوت من لا صوت له

ساعد التدوين المجموعات المختلفة دينيا على الظهور و طرح قضيتهم على الرأي العام العربي مثل البهائيين الذين استخدموا المدونات من أجل عرض قضيتهم و الدفاع عن حرياتهم الدينية ، و من أشهر المدونات للبهائيين هي مدونة بهائي مصري

<http://egyptianbahai.wordpress.com/> و التي يعرف صاحبها نفسه على أنه شاب

مصري في أوائل الثلاثين من العمر ولد لأب و أم بهائيين و يتناول في مدونته المشاكل التي يتعرض لها خاصة صعوبة استخراج أوراق رسمية له و كذلك شعوره بقلّة التسامح و غضب من حوله عندما يصرح لهم أنه يدين بالبهائية.

و كذلك مدونة راندا الحمامصي <http://rands1957.spaces.live.com/blog/> و هي

ناشطة بهائية من مواليد محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية من أسرة بهائية من الجيل الرابع، تعرضت للسجن في سن ١٤ سنة، لمدة شهر عام ١٩٧٢ مع مجموعة من البهائيين بتهمة ازدراء الأديان

كما ساعد الإنترنت والمدونات على ظهور عدد من المدونات لشباب و مواطنين مثليين جنسيا منذ عام ٢٠٠٦ مما اتاح للمثليين العرب الفرصة للتعبير عن انفسهم ووجهة نظرهم و تأكيد وجودهم في المجتمعات العربية و المسلمة بشكل حقيقي ، بعيدا عن الصورة النمطية التي قد تكون قد قدمتها الروايات و الأفلام عن المثليين على مدى السنوات السابقة على ظهور الإنترنت.

و من أشهر تلك المدونات مدونة <http://gayweekly.blogspot.com/> و هي لمدون

كويتي و مدونة <http://saudigayboy.blogspot.com/> و هي لمدون مثلي سعودي و

مدونة يوميات كريم <http://kareemazmy.blogspot.com> و هو مدون مثلي من مصر

، و يوميات امرأة مثلية وغيرها.

قضايا نجح المدونون في إثارتها

نجح المدونون العرب في لعب دور جوهري في الساحة السياسية ، و الضغط على الدولة للتحرك في عدة قضايا هامة مثل قضية التعذيب في مصر و التي أصبحت نمط سائد خلال حكم

الرئيس مبارك لمصر ، يستخدمه ضباط الشرطة ضد المواطنين بهدف العقاب أو إنتزاع الإعتراقات ، أو حتى إثبات لوجود هيبية الدولة.

حيث قام المدونون بكشف وقائع التعذيب و قاموا بنشر فيديوهات تظهر رجال شرطة يقومون بتعذيب مواطنين داخل أقسام الشرطة ، و من فيديوهات التعذيب الأكثر شهرة هي ما ظهر فيها “عماد الكبير” سائق الميكروباص أثناء تعذيبه وانتهاك عرضة على يد الضابط “إسلام نبيه” و تصويره بكاميرا تليفون محمول بهدف إذلاله و نشر الفيديو بين زملاء الكبير و ظل الفيديو تتناقله أجهزة المحمول حتى قامت عدة مدونات بنشر الفيديو في أواخر عام ٢٠٠٦ و من تلك المدونات مدونة الوعي المصري لوائل عباس [www.misrdigital.com](http://www.misrdigital.com) مما دفع وسائل الإعلام المختلفة من صحافة و قنوات فضائية للحديث عن هذه الواقعة ، و تحولت القضية لقضية رأي عام و إنتهت بحكم كان سابقة من نوعها و بمعاينة الضابط إسلام نبيه و أمين الشرطة رضا فتحي بالحبس ٣ سنوات

و من القضايا التي سجلها المدونون و تحولت أيضا لقضايا رأي عام:

• قضية التحرش الجنسي في مصر ، و ذلك عندما نشرت مدونة وائل عباس و مالك مصطفى [malek-x.net/http://](http://malek-x.net/) فيديوهات لتحرشات جنسية حدثت في وسط مدينة القاهرة أثناء عيد الفطر عام ٢٠٠٦ و أظهرت حالات تحرش جماعي ضد نساء و فتيات ، أثارت الفيديوهات جدلا واسعا في القنوات الفضائية و الصحف ، لاسيما وقد أظهرت تقاعس الشرطة عن حماية ضحايا التحرش بالرغم من تواجد أعداد منهم بوسط المدينة في نفس وقت حدوث التحرشات و حاولت الداخلية المصرية إنكار حادثة التحرشات الجنسية من الأساس إلا ان عدد كبير من شهود العيان و فيديوهات المدونين كانت دليلا قاطعا لا يحمل الشك دفع بالداخلية لأخذ تدابير تقلل من تلك الظاهرة في السنوات التالية

• و في المغرب أستطاع المدون “قناص تارجست” توجيه الأنظار لعمليات الرشاوى التي كانت تتلقاها عناصر من الشرطة المغربية و الدرك الملكي في عام ٢٠٠٧ حيث قام بتصوير عدد كبير من عمليات تلقي الرشاوى و بثها على موقع اليوتيوب فتناقلتها المدونات و تحدثت عنه وسائل الإعلام العالمية ، وهو ما جعل هذا المدون الشهير هدفا هاما للملاحقات البوليسية في المغرب.

• نجاح المدون الجزائري علي رحالية و وظيفته الأصلية هي قص مقالات الصحف و ترتيبها ثم تسليمها لهيئة إعلام البرلمان الجزائري، لكن هذا العمل الذي يبدو بسيطا قد أتاح للرجل منصة انطلاق لما كان يسعى اليه، وتعلق الأمر بأرشفيف التصريحات والمقالات والكتب التي يستطيع من خلال الرجوع إليها كشف أي تلاعب او كذب في أحاديث المسؤولين، هكذا بدأ المواطن

بكتابة مقالات شخصية منشورة على نطاق ضيق ومتداولة على شبكة الانترنت، إلى اللحظة التي خرجت فيها إلى العلن فحققت نتائج غير متوقعة بالنسبة له هو شخصياً، ففعلياً قام بمواجهة رئيس الجمهورية، وقد استطاع عبر مصداقية ما يكتبه ان يجبر رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة على تجميد " قانون المحروقات" الذي كان يقضي بخصخصة اكبر شركات النفط في البلاد . وقال بوتفليقة ، أمام أعضاء الحكومة بأنه تيقن من خطأ القانون الذي كان اقره سابقاً.

• كذلك شهدت دولا أخرى دورا كبيرا في تسليط الضوء على أحداث وازمات سياسية هامة ، مثل أزمة دارفور والتي تعد مدونة" شباب دارفور" ضمن أهم المصادر التي تناولت حقيقة الوضع الأزمة وخلفيته في دارفور

• ومدونة (مراحين – <http://saltowayyah.katib.org/> ) في عمان ، ومدونة (مواطن إماراتي - <http://emarati.katib.org/> ) في الإمارات ، فضلا عن مدونة محمود اليوسف الشهيرة في البحرين) (<http://mahmood.tv/>) وكذلك المدون المغربي احجيجوج.

أمثلة لانتهاكات ضد المدونين العرب

ويعد العالم العربي من أسوأ المناطق في العالم ممارسة للرقابة على الإنترنت و اعتقال المدونين و الناشطين و محاكمتهم ، وتعذيبهم أحيانا ، كما تعد الدول العربية ضيفا دائما على قائمة أعداء الانترنت التي أعدتها منظمة مراسلون بلا حدود ، والتي ضمت ١٢ دولة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩ جاء منها أربعة دول عربية هي مصر و السعودية و تونس و سوريا. وهناك العشرات إن لم يكن المئات من المدونين الذين تعرضوا لوقائع قبض وإعتقال بموجب الطوارئ ، بل وتعذيب وإختطاف ، ومنهم:

• المدون احمد محسن المصري ، البالغ من العمر ٢٦ عاما صاحب مدونة فتح عينيك <http://eyestillopen.blogspot.com> الذي قبض عليه في مايو ٢٠٠٩ و جهت إليه تهمة استغلال المناخ الديمقراطي السائد لقلب نظام الحكم و هو ما وصفتة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بالكوميديا السوداء (١٠).

• المدون محمد الراجي من المغرب : الذي تم التحقيق معه وإدانته بالسجن بسبب مقال ينتقد فيه بعض العادات الملكية التي رأى أنها تشجع الشعب على الاتكال.

• كريم عرجي من سوريا ، خلفية كتاباته مقالات انتقد فيها السلطات السورية ، و فيالأحد ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩ حكماً بسجن المدون السوري كريم أنطوان عرجي ثلاث سنوات بتهمة "نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

• فؤاد الفرحان من السعودية ، ويعد الفرحان أحد أهم المدونين السعوديين والعرب وقد أشتهر بلقب عميد المدونين السعوديين ، وتميز بكتاباتة الجادة و المناصرة للإصلاح في مدونته التي تحمل اسمه ” <http://www.alfarhan.org> ” وجعل شعارا لها ” بحثاً عن الحرية، الكرامة، العدالة، المساواة، الشورى، وباقي القيم الإسلامية المفقودة.. لأجل رغد وخطاب” وقد إعتقلته السلطات السعودية ، لمدة خمسة أشهر دون إتهام أو محاكمة ، ثم أفرجت عنه ، مرة أخرى ، دون أي تبرير لاسباب القبض عليه أو اخلاء سبيله.

• رأفت الغانم ، مدون سوري يقيم بالسعودية إعتقل في نهاية يوليو ٢٠٠٩ ، من قبل الأمن السعودي ، أيضا دون تفسير أو تبرير ، ومازال معتقلا حتى الان. وكثيرين غيرهم منهم:

•مسعد أبو فجر من مصر ، صاحب مدونة “ودنا نعيش –

<http://wednane3ish.katib.org/> ” الذي يعد من أهم المطالبين بوقف التمييز ضد بدو سيناء في مصر ، وقد لفتت له الأجهزة الأمنية عدة قضايا ، وبعد تحقيقات النيابة العامة معه وإفراجها عنه ، لم تجد الأجهزة الأمنية بدا من اعتقاله بموجب قانون الطوارئ ومازال معتقلا حتى كتابة هذا التقرير ، رغم صدور أكثر من ١٥ اقرار قضائي بالإفراج عنه.

•عبدالمنعم محمود ، مدون وصحفي شاب ، ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ، تعرض للاعتقال عدة مرات والتعذيب ، وكذلك المنع من السفر ، وقد تم اعتقال عبد المنعم محمود لأسباب مزعومة حول تكديره للأمن العام ، إلا أن الشبكة العربية ترى أن أهم أسباب اعتقالات عبدالمنعم محمود تأتي للتعطيم على الصورة الجيدة لشاب إخواني ، والتي تكشف زيف الاتهامات ضد المنتميين للإخوان المسلمين ، حيث يطرح عبدالمنعم محمود في مدونته صورة مختلفة عما تقدمه الحكومة ، فهم يدافع عن العلمانيين وأصحاب الرؤى المختلفة ويكشف جرائم التعذيب ويشارك في حملات الدعم لحرية التعبير ، وهي صورة لا تريد الحكومة المصرية لها أن تظهر للعالم الخارجي

و لا يزال بعض المدونين المصريين رهن الحبس و يعد أشهرهم المدون كريم عامر الذي تم اعتقاله في نوفمبر ٢٠٠٦ و صدر ضده حكم في فبراير ٢٠٠٧ بالسجن أربع سنوات منها ثلاثة سنوات بتهمة الإساءة للدين الإسلامي و سنة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية و تنتهي عقوبة كريم في نوفمبر ٢٠١٠ و يقضي كريم عقوبته بسجن برج العرب بصحراء الإسكندرية و قد تعرض كريم عامر للتعذيب داخل السجن و لا يزال يتعرض لمضايقات كما تم منع الزيارة عنه أكثر

من مرة عام.2009

و في عام ٢٠٠٧ قام أحد القضاة المصريين برفع دعوى للمطالبة بحجب ٥١ موقع و مدونة على الانترنت، و قد اتهمها بأنها مواقع إرهابية و تسيء للدولة و للشرطة و لرئيس الجمهورية ، وهي زريعة لمحاولة حجب كل المدونات و المواقع التي كشفت عن قيامه بنسخ تقرير عن حرية استخدام الإنترنت في العالم العربي عام ٢٠٠٦ ، إلا انه قد تم رفض الدعوة في ديسمبر ٢٠٠٧ .

و أما في تونس ففي أغسطس ٢٠٠٨ قام المدون التونسي زياد الهاني برفع دعوة قضائية ضد الوكالة التونسية للانترنت لحجبها موقع الفيسبوك و الذي ظل محجوبا حتى رفع الحجب عنه في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨

مدونون تحت الضوء : سامي بن غربية

قليل الكلام ، غزير التدوين ، صارم في الدفاع عن الديمقراطية ، استطاع أن يحول الإنترنت إلى أداة مقاومة للنظام الديكتاتوري التونسي ، وقد إقتدي به الكثير من المدونين العرب ، وتعلم منه المدونين الأجانب ، و مازال ملهما و مبدعا في استخدام الانترنت و تقنياته في كشف قمع و فساد هذه الديكتاتورية ، التي بدأها بقصة فراره من تونس و رحلته عبر ليبيا و النيجر و تشاد و العربية السعودية و سورية و إيران حتى الوصول أخيرا إلى هولندا، حيث حصل على حق اللجوء السياسي.

أنه سامي بن غربية المدون التونسي ، الذي أبدع خريطة السجون التونسية ، والتي استخدم فيها العديد من تقنيات الإنترنت التي يبرع فيها لمحاولة إظهار السياسة العقابية شديدة القسوة ، والتي جعلت تونس ضمن أعلى الدول في عدد السجون مقارنة بعدد السكان ، و تهرب الحكومة التونسية من إظهار حقيقة الأوضاع العقابية التي حولت تونس، إلى بلدين ، الأولى هي تونس الخضراء السياحية التي تستمتع فيها و تتمتع بما لا يتاح بدول أخرى ، شريطة أن تغلق فمك تماما ، و أن تمتلك المال. و تونس الثانية ، هي السجن الكبير لكل معارض او ناشط حقوقي أو حتى من المهمومين بهذا البلد و تطرح بعض الأسئلة ، حيث السؤال لن يجد إجابة ، بل إخراس فم من أطلق السؤال.

تعدد وسائل سامي بن غربية الإبداعية في استخدام الانترنت لكشف الفساد و الجانب المظلم في تونس ، و كانت ضمن هذه الإبداعات ، قيامه بعرض فيلم يتتبع طائرة الرئاسة التونسية و الاستخدام المشبوه لها ، في استخدامات خاصة و لا علاقة لها بشئون الدولة. و لاتعد مبالغة أن يتحول بن غربية لهدف من حملات التشهير و الهجوم الشرس الذي يشنه عليه موظفي الحكومة التونسية في الخارج و المخبرين و السفارات ، و الذين يبذون و كأنهم يهدفون من

هذه الحملات أن يبلغوا سادتهم في تونس أنهم يفعلون ما تم تكليفهم به ، لذلك تأتي حملاتهم مهما اشتدت ، مفتقدة للصدق أو الاخلاص ، حيث صرح أحدهم لجمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بأن ” سامي بن غربية شاب مخلص ويحب بلاده ، وهو لا يختلف أو يصنع هذه الفضائح ، انه فقط يكشف عنها. ”

ايضا فقد استطاع بن غربية كيف قام “عز الدين حمادي” الذي يشغل منصب مدير المكتب السياحي بالسفارة التونسية بواشنطن بحجز إسم نطاق موقع الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ٢٠٠٩ للمرشح الرئيس زين العابدين بن علي منذ سنة 2004 ، تحديدا ٢٥ يوما فقط بعد “فوز” بن علي بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤ . وكذلك قيامه بتسجيل أكثر من ٨٠ إسم نطاق كلها تقريبا لها علاقة بالهيكل الإعلامية و السياسية و السياحية التونسية!!

مما أعتبرها بن غربية أول “مناشدة شبه رسمية” للرئيس بن علي للترشح .كمبادرة تستحق إدراجها في سجلات الأرقام القياسية للطحين التونسي.

## تويتر

يا جماعة تم الاعتداء علي وعلى والدتي الآن في منزلنا من قبل جار رائد شرطة وأخيه وكسرت إحدى أسناني واصبت بإصابة في الرأس – فساد الشرطة وصل بيتي  
“نص رسالة أرسلها المدون و الناشط وائل عباس في ذلك اليوم من هاتفه المحمول وصلت لأكثر من ٢٥٠٠ شخص على مستوى العالم في ثواني معدودة ، عبر موقع تويتر.”  
رغم أهمية الحدث الذي تعرض له المدون المصري المعروف ، إلا ان ما أكسب واقعة الاعتداء عليه أهمية خاصة كانت طريقة نقله لواقعة الاعتداء عليه لعدد ضخم من أصدقائه ، سواء المدونين أو الصحفيين أو نشطاء حقوق الإنسان في مصر أو خارجها ثانية بثانية.  
فقد غطى وائل الواقعة كاملة ، من بداية الاعتداء عليه و حتى بلاغه للنيابة العامة، و التحقيق في الحادثة لنهايتها بسبب استخدامه لهذه الخدمة الجديدة والهامة التي يعرفها العالم الآن باسم تويتر. “Twitter”

تويتر ، ما هو؟

و تويتر هو احد وسائل الإعلام الشعبي الجديد في عالم الشبكات الاجتماعية المنتشرة حاليا والذي يقدم خدمة تدوين مصغر يتم عن طريق إرسال رسالة نصية من الهاتف المحمول لأي مشترك في الخدمة شبه المجانية عبر الموقع ، لتصل لكل أصدقائه أو معارفه أو من طلبوا متابعة أخباره من قبل ،وقد غطت ال بي بي سي واقعة الاعتداء على وائل عباس قبل غيرها من وسائل الإعلام لأنها كانت ضمن الذين سجلوا كمتابعين لأخبار وائل عباس على موقع تويتر.

بداية تويتر

بدأت فكرة موقع تويتر ، عندما رغب جاك دورسي “Jack Dorsey” في أن يكون على معرفة دائمة بما يفعل أصدقائه طوال الوقت فأخبر أصدقائه بالفكرة ، و قرروا أن ينشئوا لها نموذج أولي للتجريب.

و في أوائل عام ٢٠٠٦ ظهر الموقع كمشروع بحثي أجرته شركة Obvious الأمريكية في سان فرانسيسكو ، ثم تم إطلاقه رسميا في أكتوبر ٢٠٠٦ ثم قامت الشركة بطرحه كشركة جديدة باسم تويتر في ابريل ٢٠٠٧.

ماذا تفعل الآن؟

هذا هو السؤال الذي سيتطلب منك الإجابة عليه حتى تشارك في تويتر ، فبعد دخولك على الصفحة الرئيسية و إنشاء حساب لك في خطوات بسيطة وسهلة ، فكل ما عليك فعله أن تجيب على هذا السؤال في ما لا يزيد عن ١٤٠ حرفاً فقط و هي مساحة الرسائل القصيرة على التليفونات المحمولة ثم تضغط أرسل حتى تصل لكل أصدقائك او متابعيك (Followers) على هواتفهم المحمولة و في نفس الوقت على الصفحات الرئيسية لموقع تويتر الخاص بهم و كل هذا بتكلفة رسالة نصية قصيرة واحدة فقط.

و في نفس الوقت ستصلك رسائل الذين تتابعهم (Following) على هاتفك المحمول او صفحتك الرئيسية على تويتر في نفس الوقت.

بظهور تويتر تغير المشهد الإعلامي في العالم فتحول من وسيلة للتواصل الاجتماعي ، الى وسيلة حشد و دعم للمعارضة والنشطاء ، سواء للتنظيم أو طلب معلومات كما حدث في الانتخابات الأمريكية و الانتخابات الإيرانية ، كما أصبح وسيلة هامة في يد المراسلين الصحفيين في نقل تطورات اي حدث هام مثل المظاهرات او الاحتجاجات لحظة بلحظة من مناطق الحدث ، ودون احتياج سوى لهاتف محمول واشترك مسبق في موقع تويتر.

ومتلماً لجأ العديد من القادة السياسيين في مختلف أنحاء العالم لإنشاء مدونات خاصة بهم للتواصل مع مؤيديهم ، كذلك فقد سارع العديد منهم للاشتراك في موقع تويتر ، حتى يتمكنوا من إحاطة كل متابع لهم من معرفة أخبارهم الحديثة بشكل “طازج”.

ثورة تويتر

هذا هو التعبير الأكثر انتشاراً للانتفاضة الشعبية التي رافقت الانتخابات الإيرانية في مطلع صيف هذا العام ٢٠٠٩ ، وقد يكون النمو الهائل الذي وصلت إليه الرسائل التي نقلها موقع تويتر عائد في جزء منه إلى هذه الانتفاضة الشعبية التي لعب تويتر فيها دور الحصان الأسود.

فقبل الانتخابات مارست الحكومة الإيرانية تضيقاً شديداً على وسائل الإعلام من القنوات التليفزيونية الأرضية و الفضائية و الصحف المحلية ، فيما عدا الداعمة للرئيس لنجاد، فضلاً عن التضيق على الصحف العالمية و جميع وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت ، كما منع مراسلي وكالات الأنباء العالمية من تغطية الانتخابات او حتى الأحداث التالية لها من مظاهرات و اعتقالات، و تم حجب شبكة الفيس بوك على الانترنت قبل أيام من الانتخابات حتى تغلق كل الأبواب في وجه المعارضة لو حاولت حشد أنصارها.

وفي مواجهة هذا التعقيم الإعلامي لم يجد مناصري المرشح المعارض “موسوي” من الجيل



الجديد اي وسيلة للاتصال و تبادل المعلومات و الأخبار سوى تويتر ، حيث بدأوا حملة واسعة على تويتر لحشد أنصار موسوي و تنظيم المظاهرات و تحديد مواعيدها مثل ( تنبيه .. مسيرة موسوي ما زالت في موعدها في الخامسة مساء) كما تم الكشف عن الجرائم والانتهاكات الفظة التي قامت بها قوات الشرطة الإيرانية من مدهامات للمنازل و اعتقالات وهو ما جعل صوت المعارضة الإيرانية يصل للعالم كله عن طريق رسائل قصيرة.

وقد وجدت الحكومة الإيرانية نفسها بعد ذلك في موقف صعب حيث أن فرض رقابة على موقع تويتر مثل باقي مواقع الانترنت ، لن يفيد بالمرّة ، و ذلك بسبب تطبيقاته المختلفة على الهواتف المحمولة ، لأن الأهم أن الرسائل التي يرسلها النشطاء من داخل إيران عبر هواتفهم المحمولة سوف تصل في كل الأحوال لموقع تويتر ويشاهدها الملايين ، فكان أن أعلنت الحكومة الإيرانية انها ستقدم للمحاكمة اي شخص يستخدم تويتر في إرسال اي معلومات عن الانتخابات الإيرانية ! كما حذر الحرس الثوري الإيراني من استخدام اي وسيلة تكنولوجية لإثارة أعمال الشغب او الحشد للمظاهرات مثل تويتر.

نمو غير مسبوق

وفي بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٩ ، بلغ عدد الرسائل التي نقلها موقع تويتر إلى أكثر من خمسة مليارات رسالة ، وعند مطالعة عداد الرسائل ، لن نفاجأ بان الرقم قد يصل إلى ستة مليارات رسالة في بداية ديسمبر ٢٠٠٩ ، اي ما يزيد عن مليار رسالة شهريا

تويتر و نشطاء الإنترنت العرب

على الرغم من أن مستخدمي خدمة وموقع تويتر لم يزيدوا عن ستة ملايين مستخدم في بداية عام ٢٠٠٩ في العالم، إلا أن ثقتهم فيه جعلته الموقع الأكثر قابلية لكسر رقم المليار مستخدم في غضون سنوات قليلة ، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد مستخدميه ٣٥٠ مليون مستخدم في غضون عامين ، أي عام ٢٠١١.

إلا أن تويتر ورغم استخدامه بنجاح كبير من قبل بعض النشطاء العرب ، إلا أن هذا الاستخدام ما زال في حدود الحالات الفردية ، ولم يصبح بدرجة فعالية المنتديات أو المدونات ، ثم بعدها الفيس بوك.

إلا انه بجانب الحالات الناجحة لاستخدامه من قبل النشطاء في العالم العربي ، فقد ذكرت دراسة حديثة لشركة سبوت أون للعلاقات العامة ذكرت أن ” نحو ٦٠ % من مستخدمي موقع التويتر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من أصحاب المدونات و ٩٠ % من المستخدمين الذين تم استبيانهم يستخدمون موقع فيس بوك أيضاً وأن هناك عدد هام وأخذ بالازدياد من الصحفيين

الذي ينضمون للتويتر "وأضافت الدراسة" أن ما يزيد على ٧٥% من مستخدمي التويتر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من المشاركين أيضاً في شبكة الإعلام الاجتماعي المهنية لينكدإن LinkedIn وقال ما يزيد على ٧٠% من الأشخاص الذين شملهم الاستبيان أنهم استخدموا التويتر في كل يوم من أيام الأسبوع وبين ٩٦% منهم أنهم سيستخدمون التويتر بنفس عدد المرات إن لم يكن أكثر من ذلك في المستقبل .. وهو ما يوضح أن تويتتر هو في مرحلته الأولى في التأقلم مع المنطقة"

وبالإضافة لحالة المدون وائل عباس السابق الإشارة إليها ، فقط نشط البعض في استخدامه بشكل جيد أثناء واقعة الإضراب الشهير في ٦ ابريل ٢٠٠٨ ، سواء من المدونين لإبلاغ النشطاء بالتطورات أو بمن تعرض للقبض عليه ، مثل الصحفي الأمريكي "جيمس باك" الذي استطاع نقل واقعة القبض عليه لحظة بلحظة حتى الإفراج عنه أثناء تغطيته هذا الإضراب ، إلا انه وكما ذكرنا فإن قدرات هذا الموقع الهائلة تؤهله لدور كبير لا يقل عن الدور الذي لعبته المدونات وكذلك الفيس بوك في دعم حركة المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي.